أثر توكيد مراقب الحسابات للتقارير المتكاملة على قراري الاستثمار ومنح الائتمان فى بيئة الأعمال المصرية: دراسة ميدانية تجريبية

د/ حسام السعيد السيد محمد الوكيل (*)

ملخص البحث:

الهدف: يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في بيان أثر توكيد مراقب الحسابات للتقارير المتكاملة على قراري الاستثمار ومنح الائتمان فى بيئة الأعمال المصرية.

التصميم والمنهجية: تحقيقاً لهدف البحث وسعياً وراء اختبار فروضه قام الباحث بتصميم دراسة نظرية تناول من خلالها أدبيات الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، بالإضافة إلى تناول الإطار المفاهيمي للتقرير المتكامل والتوكيد المهني عليه، وقد توصل الباحث من خلالها إلى وجود العديد من المبررات التي تدعو إلى المطالبة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل، فى مقابل ذلك توجد مجموعة من التحديات المرتبطة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل، كذلك اختلفت الآراء ووجهات النظر حول أثر التوكيد المهنى للتقرير المتكامل على قراري الاستثمار ومنح الائتمان. وللتحقق من ذلك تم إخضاع النتيجة السابقة للدراسة الميدانية لاستقراء الواقع العملي والتعرف على آراء عينة من مراقبي الحسابات والمدراء الماليين والمستثمرين فى بيئة الأعمال المصرية حول مبررات وتحديات إعداد وتوكيد التقرير المتكامل، ولبيان أثر توكيد مراقب الحسابات للتقرير المتكامل على قراري الاستثمار ومنح الائتمان تم إجراء دراسة تجريبية على عينة من المستثمرين ومانحي الائتمان فى بيئة الأعمال المصرية.

النتائج: أظهرت نتائج الدراسة الميدانية اتفاق معظم فئات عينة الدراسة على وجود العديد من المبررات التي تدعو إلى المطالبة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل، في مقابل ذلك اتفقت معظم فئات عينة الدراسة على وجود مجموعة من التحديات المتعلقة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية. كذلك توصلت الدراسة التجريبية إلى أن توكيد مراقب الحسابات للتقرير المتكامل يؤثر إيجابياً على قراري الاستثمار ومنح الائتمان في بيئة الأعمال المصرية.

الكلمات المفتاحية: التقارير المتكاملة، توكيد التقارير المتكاملة، قرارات الاستثمار ومنح الائتمان.

(*) مدرس بقسم المحاسبة – كلية تجارة وإدارة أعمال– جامعة حلوان

The Impact of Auditor's Assurance of Integrated Reports on the Investment and Credit Decisions in the Egyptian Business Environment: An Experimental Field Study

Abstract:

Objective: The main objective of this research is to pinpoint the impact of auditor's assurance of integrated reports on investment and granting credit decisions in the Egyptian business environment.

Design and Methodology: In order to achieve this objective and in pursuit of testing its hypotheses, the researcher investigated the literature of previous studies related to the research topic. In addition, the research addressed the conceptual framework for integrated report and its professional assurance. The researcher concluded that there are many justifications calling for preparing and assuring the integrated report. On the other hand, there are several challenges associated with preparing and assuring the integrated report, as well as differing opinions and views related to the impact of the professional assurance of the integrated report on investment and credit decisions. As a result, a field study was conducted on a sample of auditors, financial managers and investors in the Egyptian business environment to induct the practical reality and to identify their opinions on the justifications and challenges of preparing and assuring the integrated report, and to pinpoint the impact of the auditor's assurance of the integrated report on Investment and granting credit decisions, An experimental study was conducted on a sample of investors and credit donors.

Results: The results of the field study showed that most of the study sample groups agree on the existence of many justifications and reasons that require preparing and assuring the integrated report. On the other hand, most of the study sample groups agreed on the existence of several challenges related to the preparation and assurance of the integrated report in the Egyptian business environment. In addition, the experimental study found that the auditor’s assurance on the integrated report positively affects the investment and credit donors' decisions in the Egyptian business environment.

Key words:

Integrated Reports, Integrated Reports Assurance, Investment and Credit Decisions

1- الإطار العام للبحث:

1/1 مقدمة:

في ظل التغير السريع المتواصل فى بيئة الأعمال الحالية وتزايد الاهتمام بمفهوم الاستدامة وآليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، اتجهت العديد من الشركات فى السنوات الأخيرة نحو الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأداء غير المالي وإعداد تقارير الاستدامة بجانب المعلومات المتعلقة بالأداء المالي وإعداد التقارير المالية، حيث مع تزايد الطلب على المعلومات غير المالية أصبح نظام معلومات المحاسبة المالية التقليدي وما ينتجه من تقارير مالية بوضعه الحالي غير كافي وغير قادر على تلبية احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات اللازمة لتقييم أداء الشركة فى الماضي والحاضر والمستقبل (Reimsbach et al., 2018; Fasan & Mio, 2017)، كذلك ازداد الاهتمام بالمعلومات غير المالية نتيجة قصور التقارير المالية فى تفسيرها وعدم تضمينها إشارات تحذيرية عن الكثير من حالات الإفلاس التي حدثت مؤخراً للعديد من الشركات، فضلاً عن قصورها فى تلبية احتياجات متخذي القرارات خاصة قراري الاستثمار ومنح الائتمان، حيث يختلف إدراك المستثمرين ومانحي الائتمان للمعلومات المتوفرة باختلاف حجم المعلومات المتاحة ونوعيتها ومدى مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها (الهوارى، 2015؛ السيد، 2020). كذلك أشار الاتحاد الدولي للمحاسبين أن التقرير المالي الحالي ضيق الأفق ويلزم تطويره ليصبح تقرير أعمال يحقق التكامل بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكمة (IFAC, 2011).

وقد شهد العقدان الماضيان العديد من الأفكار والتوصيات لتحسين تقارير الشركات، وقد اجمعت تلك التوصيات على أهمية قيام الشركات بتوفير المزيد من المعلومات غير المالية، لما لها من أهمية فى إعطاء صورة حقيقية وعادلة عن أنشطة الشركة، حيث إن إهمال الإفصاح عن المعلومات غير المالية يمكن أن يؤدى إلى إعطاء صورة مشوهة عن أنشطة أعمال الشركة الحالية والمستقبلية (Maniora, 2017)، الأمر الذى دعا إلى ضرورة تطوير ممارسات إعداد التقارير الخاصة بالشركات، والتي تطورت من التقارير المالية التقليدية إلى تقارير الاستدامة Sustainability

Reports وأخيراً التقرير المتكامل(Integrated Report (IR، والذى يعنى إعداد تقرير واحد متكامل عن الشركة يجمع بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية (الاجتماعية، والبيئية، والحوكمة)، بحيث يتضمن قضايا الاستدامة واستراتيجية الشركة ونموذج الأعمال والفرص والمخاطر التي تواجه الشركة (Argento et al., 2019; Nurim et al., 2020).

حيث تقوم فكرة هذا التقرير على تجميع التقارير الفردية التي تصدرها الشركات بشكل مستقل والتي تتمثل فى القوائم المالية التقليدية والإيضاحات المتممة لها، بالإضافة إلى تقارير أداء غير مالية والتي تتمثل فى تقارير الاستدامة (تقرير الحوكمة، تقرير المسئولية الاجتماعية، تقرير الأداء البيئي) فى تقرير واحد يتحقق من خلاله الربط بين المعلومات المالية وغير المالية، بهدف تقديم رؤية واضحة وشاملة عن الشركة وتحقيق الترابط بين أهداف الشركة واستراتيجيتها، بما يؤدى إلى تحسين قدرة الأطراف المستخدمة لهذا التقرير على فهم الأداء الحقيقي للشركة واتخاذ قرارات رشيدة، وتوفير نظرة أكثر شمولية للعوامل التي تساهم فى إضافة قيمة للشركة على المدى القصير والمتوسط والطويل (Helmina et al., .2019; Mauro et al., 2020)

وقد بدأت فكرة التقرير المتكامل عام 2009 عندما ناشدت الأمم المتحدة كل من الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، والمبادرة العالمية لإعداد التقارير Global Reporting Initiative (GRI) لتشكيل لجنة لإعداد إطار عالمي للتقرير المتكامل، وبناءً عليه وفى إطار الجهود المبذولة عالمياً لتحقيق ذلك التوجه تم تشكيل اللجنة الدولية للتقارير المتكاملة عام 2010، وقد تم إعادة تسميتها فى نوفمبر عام 2011 باسم المجلس الدولي للتقارير المتكاملة The International Integrated Reporting Council (IIRC) والذى يعد الجهة الرئيسية والرسمية وراء انتشار فكرة التقرير المتكامل، وهو عبارة عن تحالف عالمي من المنظمين والمستثمرين والشركات وواضعي المعايير، ويضم فى عضويته كلاً من مجلس معايير المحاسبة المالية، والاتحاد الدولى للمحاسبين، ومجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، والمبادرة العالمية لإعداد التقارير (Romolini et al., 2017; Abhishek & Divyashree, 2019). وفى ديسمبر عام 2013 أصدر (IIRC) إطاراً عاماً للتقرير المتكامل، والذي تضمن ستة أشكال لرأس المال بالإضافة إلى سبعة مبادئ إرشادية وثمانية عناصر ينبغي تضمينها فى محتوى التقرير المتكامل. وفى إطار الجهود المبذولة على مستوى الدول النامية تم إصدار التقرير المتكامل بناءً على توصية لجنة مبادئ الحوكمة فى جنوب أفريقيا، والتي أُصدرت عام

2009 والمعروفة باسم تقرير (King lll)، والذي تضمن توصية بإلزام الشركات المقيدة ببورصة جوهانسبرج بإصدار تقرير واحد يربط بين المعلومات المتعلقة بالأداء المالي والمعلومات المتعلقة باستراتيجية الشركة والاستدامة والمخاطر والفرص واعتبارات الحوكمة ضمن التقرير السنوي للشركة، وقد تم تنفيذ تلك التوصية بالفعل بداية من مارس 2010، ومنذ ذلك التاريخ أصبح هناك إلزاماً على الشركات المقيدة ببورصة جوهانسبرج بإصدار تقرير متكامل، حيث تعتبر دولة جنوب أفريقيا من أوائل الدول التي طبقت التقرير المتكامل بشكل إلزامي (Soumillion, 2018;; Malola & Maroun, 2019)، وفى ضوء اقتناع المشرع الأوروبي بأهمية المعلومات غير المالية تم إصدار التشريع الأوروبي رقم 95 لسنة 2014 والذى يتم بموجبه قيام جميع الشركات المقيدة والبنوك وشركات التأمين الأوروبية بالإفصاح فى تقرير مجلس إداراتها عن الأمور المتعلقة بالبيئة والمسئولية الاجتماعية بما فى ذلك الأمور المتعلقة بشئون الموظفين وحقوق الانسان ومكافحة الفساد والرشوة (Corrado et al., 2019)، وفى يونيو 2017 اعتمدت المفوضية الأوروبية إرشادات عامة غير ملزمة لتوجيه الشركات نحو تلبية متطلبات الإفصاح عن المعلومات غير المالية المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) بطريقة متسقة وقابلة للمقارنة، مع ضرورة توكيد تلك المعلومات فى سياق التحول نحو ممارسات أكثر استدامة (Sonnerfeldt & Pontoppidan, 2020)، وقد أظهرت الدراسات حديثاً أن هناك اتجاه قوى لدى الشركات داخل دول الاتحاد الأوروبي بإحلال التقرير المتكامل محل تقارير الاستدامة، كذلك بدأت شركات القطاع العام فى تطبيق التقرير المتكامل بهدف تحسين عملية المساءلة (Goicoechea et al., 2019).

وقد أدى التوجه نحو التقرير المتكامل إلى وجود طلب من قبل أصحاب المصالح على ضرورة توكيد ذلك التقرير وما يتضمنه من معلومات مالية ومعلومات غير مالية عن أداء الشركة البيئي والاجتماعي والحوكمى، بما يزيد من مصداقية تلك المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها فى اتخاذ القرارات (عبده، 2017).

2/1 مشكلة البحث:

شهدت بيئة الأعمال على مدار السنوات العشر الماضية اهتماماً متزايداً بالتقرير المتكامل، حيث أدركت العديد من الشركات أن نموذج الأعمال التقليدي والقائم فقط على تلبية احتياجات المساهمين من خلال تعظيم الربح دون الاهتمام بجوانب تعظيم القيمة لكافة أصحاب المصالح المرتبطين بالشركة

فى الأجل الطويل يحتاج إلى إعادة نظر، لذلك اتجهت تلك الشركات إلى الانتقال من المدخل التقليدي لإعداد التقارير والقائم على المعلومات المالية فقط إلى مدخل أكثر تكاملاً يركز على جميع أنشطة الشركة، وذلك من خلال إعداد تقرير متكامل (IR) يجمع بين التقارير المالية والتقارير غير المالية ودمجهما معاً فى تقرير واحد، مراعاة للاستدامة وأخلاقيات العمل والشفافية، ولتلبية احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات فيما يتعلق بالأداء الكلى للشركة، ليس فقط الأداء السابق ولكن الاهتمام أيضاً بالأداء الحالي والتوقعات المستقبلية وقيمة الشركة (Ivan, 2018; Barnabè et al., 2019; Nurkumalasari et al., 2019; Melegy & Alain, 2020). وقد أدى ذلك إلى الضغط على الشركات للإفصاح عن المعلومات غير المالية بجانب المعلومات المالية. وفى استجابة لتلك الضغوط بدأت الكثير من الشركات بالإفصاح الاختياري عن المعلومات غير المالية وذلك من خلال إعداد تقارير الاستدامة، وذلك فى صورة تقارير مستقلة تتضمن الجوانب البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، إلا أن إصدار تقارير الاستدامة بطريقة مستقلة عن التقارير المالية دون وجود ارتباط بينهما لم تلبى احتياجات أصحاب المصالح، حيث أدت إلى تشتت وإحداث ارتباك لأصحاب المصالح وعدم اطلاعهم على أغلب تلك المعلومات، فهى لا توفر رؤية شاملة عن أداء الشركة ككل وقدرتها على إضافة قيمة على المدى القصير والطويل، ولهذا ظهرت فكرة التقرير الواحد أو ما يسمى بالتقرير المتكامل والذى يقوم بجمع ودمج التقارير المالية والتقارير غير المالية فى سياق واحد متجانس يعكس رؤية شاملة متكاملة عن الأداء الكلى للشركة من منظور استراتيجي، والذى من شأنه أن يزيد الوعى تجاه التنمية المستدامة، ويؤدى إلى تحسين سمعة الشركة وزيادة قدرتها التنافسية (Lee & Yeo, 2016; Pistoni et al, 2018; Stubbs & Higgins, 2018).

ولن تتحقق ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين فى المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل وإمكانية الاعتماد على البيانات الواردة به دون إضفاء المصداقية عليه، حيث مع تزايد أعداد الشركات التي تقوم بإصدار التقرير المتكامل، ظهرت الحاجة إلى ضرورة التحقق من موثوقية البيانات الواردة بتلك التقارير وهو ما يطلق عليه توكيد التقرير المتكامل Integrated Report Assurance، حيث نظراً لصعوبة إقامة الدليل على صدق تأكيدات الإدارة فيما يتعلق بالمعلومات غير المالية من خلال المراجعة المالية التقليدية، أصبح الحل يتمثل فى التوكيد المهنى من قبل ممارس مستقل، حيث يعد التوكيد المهنى على المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل مجالاً متطوراً من مجالات التوكيد المهنى،

الأمر الذي ينعكس إيجابياً على توفير معلومات تتمتع بالشفافية حول استدامة الشركة وبيان مدى التزام الشركة بالأداء البيئي والاجتماعي وإدارة المخاطر والربط بين استراتيجية الشركة ونموذج أعمالها، بما يساهم فى إضافة قيمة للشركة (غنيم، 2017؛ Dumitru & Guse, 2016; Zhou et al., 2019). حيث إذا كان طلب أصحاب المصالح على التقرير المتكامل مبنياً على منفعة المحتوى المعلوماتي لذلك التقرير إلا أنهم يترددون فى الاعتماد على هذه المعلومات رغم ملاءمتها لقراراتهم، حيث تظل مصداقية المعلومات الواردة فى التقرير المتكامل محل شك إلى أن يتم مراجعتها وتوكيدها وإضفاء الثقة عليها، وذلك من خلال التحقق من مزاعم وتأكيدات الإدارة الواردة بالتقرير، ومن هنا تتضح أهمية دور مراقب الحسابات فى توكيد التقرير المتكامل، حيث أصبح تأثير تفعيل الشركات لمدخل التقرير المتكامل على خدمات مراقب الحسابات التوكيدية أمراً هاماً وحتمياً، حيث أن توكيد مراقب الحسابات للتقرير المتكامل يزيد من جودة الإفصاح على هذا التقرير ويضفى الثقة والمصداقية على المحتوى المعلوماتي له ومن ثم إمكانية الاعتماد عليه، مما يؤدى إلى إضافة قيمة للشركة ولأصحاب المصالح، من خلال التأثير الإيجابي على قراراتهم خاصة قراري الاستثمار ومنح الائتمان (Kılıç, 2018).

ومن واقع استقراء الممارسة المحاسبية والمهنية فى بيئة الأعمال المصرية، تبين أنه على الرغم من وجود بعض الممارسات غير المنظمة لتقارير الأعمال المتكاملة من خلال إعداد تقارير مستقلة لكل من الأداء الاجتماعي والبيئي والحوكمة، فإن التوكيد المهنى على هذا الإفصاح لم يقنن بعد. وانطلاقاً من ذلك وما لاحظه الباحث – فى حدود ما اطلع عليه – من ندرة الدراسات خاصة المصرية التي تناولت العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات للتقرير المتكامل وكل من قراري الاستثمار ومنح الائتمان، تأتى أهمية هذه الدراسة فى محاولة من الباحث لتضييق الفجوة البحثية فى هذا المجال.

وفى ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

– ما هي مبررات المطالبة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل؟

– ما هي التحديات المتعلقة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل؟

– ما هو أثر توكيد مراقب الحسابات للتقرير المتكامل على قراري الاستثمار ومنح الائتمان؟

3/1 أهداف البحث:

يهدف البحث بصفة رئيسية إلى بيان أثر توكيد مراقب الحسابات للتقرير المتكامل على قراري الاستثمار ومنح الائتمان فى بيئة الأعمال المصرية. ويتم تحقيق ذلك الهدف من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

- تحديد مبررات المطالبة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل.
- تحديد التحديات المتعلقة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل.
- بيان أثر توكيد مراقب الحسابات للتقرير المتكامل على قراري الاستثمار ومنح الائتمان.

4/1 فروض البحث:

1- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة على وجود العديد من المبررات التي تدعو إلى المطالبة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية.

2- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة حول التحديات المتعلقة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية.

3- يؤثر توكيد مراقب الحسابات للتقرير المتكامل إيجابياً على قراري الاستثمار ومنح الائتمان فى بيئة الأعمال المصرية.

5/1 أهمية ودوافع البحث:

الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية للبحث في حداثة الموضوع الذي يتناوله، حيث يتناول البحث قضية هامة شغلت الفكر المحاسبى في الآونة الأخيرة وتعددت فيها آراء الباحثين والمنظمات المعنية، لذلك يعتقد الباحث أن مناقشة مبررات إعداد وتوكيد التقرير المتكامل وما يواجه ذلك من تحديات، وأثر التوكيد المهنى للتقرير المتكامل على قراري الاستثمار ومنح الائتمان في بيئة الأعمال المصرية يمثل إضافة علمية تساهم في تعزيز الأدب المحاسبى، خاصة وأنه حتى الآن – في حدود ما اطلع عليه الباحث – لا توجد دراسة عربية تناولت تلك العلاقة، بما يساهم فى تحديد أبعاد جديدة للتقرير المتكامل والتوكيد المهنى عليه لا تزال غير مكتشفة وتتطلب المزيد من الدراسة والبحث سعياً وراء التحول نحو ممارسات أكثر استدامة وبما يؤدى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الأهمية العملية:

تتمثل أهمية البحث من الناحية العملية فى أهمية إعداد وتوكيد التقرير المتكامل لمختلف أصحاب المصالح فى بيئة الأعمال المصرية، خاصة فى ظل تنامى الاهتمام بالتنمية المستدامة والتوجه العالمي الذى ينادى بالتوسع فى الافصاحات الاختيارية للحد من عدم تماثل المعلومات، وتزايد الحاجة لزيادة مستوى شفافية ومصداقية المعلومات المتضمنة فى التقارير السنوية للشركات، ويتم ذلك من خلال إعداد وتوكيد التقرير المتكامل، حيث يفيد البحث فئة مراقبى الحسابات والمراجعين الداخليين فيما يتعلق بالتطورات المستقبلية فى المجالات المستحدثة الخاصة بتوكيد التقرير المتكامل، كذلك يفيد البحث جهات الإشراف والرقابة على السوق المالي المصرى، مثل الهيئة العامة للرقابة المالية فى أداء مهامها وتحسين الدور المنوط بها لوضع ضوابط وتشريعات ملزمة لإلزام شركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية بإعداد تقرير متكامل وتوفير توكيد مهنى عليه من قبل مراقبى الحسابات، أيضاً يساعد البحث فئة أصحاب المصالح خاصة فئتى المستثمرين ومانحي الائتمان فيما يتعلق بقرارات الاستثمار فى أسهم الشركات وقيمة وشروط منح الائتمان لها، وذلك فى ضوء ما يبرزه البحث من جدوى إعداد وتوكيد التقرير المتكامل وأثر ذلك على قراري الاستثمار ومنح الائتمان فى بيئة الأعمال المصرية، كذلك يفيد البحث واضعي المعايير المحاسبية والمهنية فى تطوير تلك المعايير بما يتوافق مع إعداد وتوكيد التقرير المتكامل، أيضاً يفيد البحث فئة مديري الشركات فيما يتعلق بأهمية وكيفية إعداد التقرير المتكامل وتوفير توكيد مهنى عليه.

6/1 حدود البحث:

يقتصر البحث على التوكيد الخارجي للتقارير المتكاملة بواسطة مراقبى الحسابات، وبالتالي يخرج عن نطاقه التوكيد الداخلى بواسطة المراجعين الداخليين، كذلك يخرج عن نطاق البحث العوامل المؤثرة على قرارات المستثمرين ومانحي الائتمان بخلاف التوكيد المهنى لمراقب الحسابات على التقارير المتكاملة، وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم ستكون مشروطة بضوابط اختيار عينة الدراسة.

7/1 منهج وأسلوب البحث:

يعتمد البحث على كل من المنهج الاستنباطى والمنهج الاستقرائى، حيث تم استخدام المنهج الاستنباطى في إعداد الإطار النظرى للبحث واشتقاق فروض البحث، وذلك من خلال الرجوع إلى ما أمكن التوصل إليه من الكتابات والدوريات العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع البحث، كذلك تم

استخدام المنهج الاستقرائى عند إجراء الدراسة الميدانية بغرض اختبار الفرض الأول والثاني للبحث من خلال إعداد قائمة استبيان لاستقراء الواقع العملي والتعرف على آراء عينة من الأطراف المعنية بخدمات المراجعة، وكذلك عند إجراء الدراسة التجريبية بغرض اختبار الفرض الثالث للبحث.

8/1 خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه تم تقسيم البحث إلى عدة أقسام على النحو التالى: – القسم الأول: يتضمن عرضاً للإطار العام للبحث والذي يتناول مقدمة البحث، مشكلة البحث، أهدافه، فروضه، أهميته، حدوده، منهجيته، خطته.

القسم الثانى: الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.

القسم الثالث: الإطار النظرى لموضوع البحث.

القسم الرابع: الدراسة الميدانية.

القسم الخامس: الدراسة التجريبية.

القسم السادس: نتائج وتوصيات البحث.

2- الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث:

يعرض الباحث فى هذا القسم مجموعة من الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، للوقوف على ما توصلت إليه تلك الدراسات من نتائج والاستفادة منها في موضوع البحث الحالي، وكذلك للتعرف على الفجوة البحثية في هذا المجال واستكمال الجوانب التي لم تتناولها الدراسات السابقة المرتبطة بهذا الموضوع، حيث يتم تقسيم تلك الدراسات إلى قسمين على النحو التالى:

1/2 الدراسات التي تناولت أهمية تطبيق مدخل التقرير المتكامل.

2/2 الدراسات التي تناولت التوكيد المهنى للتقرير المتكامل.

1/2 الدراسات التي تناولت أهمية تطبيق مدخل التقرير المتكامل:

توصلت دراسة (الشرقاوى، 2017) إلى وجود علاقة سلبية بين التقرير المتكامل وتكلفة رأس المال، إلا أنه توجد علاقة إيجابية بين التقرير المتكامل وكل من العائد على أصول الشركة وسعر السهم، مما يؤثر على أداء الشركة وتوافر السيولة وقدرتها فى الحصول على التمويل اللازم. فى حين خلصت دراسة (Fernando et al., 2017) إلى أن تطبيق مدخل التقرير المتكامل لا يؤثر على قيمة المعلومات المحاسبية، وقد يرجع ذلك إلى حداثة تطبيق مدخل التقرير المتكامل وطبيعة التطبيق

والتى مازالت تتسم بالطابع الاختياري. في حين توصلت دراسة (عبد العال، 2017) أن للإفصاح عن معلومات التقرير المتكامل انعكاسات إيجابية على نشاط سوق الأوراق المالية متمثلة في زيادة التعاملات على أسهم الشركات، ليس هناك أي تأثير للأداء المالي للشركة أو طبيعة نشاطها على الإفصاح بالتقرير المتكامل. وفى دراسته إلى التحقق من واقع تطبيق التقرير المتكامل في البيئة السعودية، وتأثير ذلك على إضافة قيمة للشركة ولأصحاب المصالح، توصلت دراسة (على، 2017) إلى عدم تطبيق التقرير المتكامل في البيئة السعودية إلا من خلال ثلاث شركات فقط، حيث يؤدى تطبيق مدخل التقرير المتكامل إلى: وجود علاقة إيجابية مع أصحاب المصالح بشكل يحقق الربط بين الأداء المالي والأداء غير المالي بما يؤدى إلى إضافة قيمة للشركة في المستقبل، وتشجيع المقرضون والدائنون على منح القروض والتسهيلات الائتمانية بأقل تكلفة، وارتفاع أحكام وقرارات المحللون الماليون بشأن الفرص والمخاطر التي تواجه الشركة، وتلبية احتياجات المستثمرين حول أولوية الاستثمار في أسهم الشركة. وقد خلصت دراسة (Usanova & KhakImzyanova, 2017) إلى أن إعداد وعرض التقرير المتكامل له تأثير إيجابي على نمو قيمة الشركة، بمعنى أن تطبيق التقرير المتكامل هو المحرك لقيمة الشركة وهو أداة فعالة للتفاعل مع أصحاب المصالح، وقد أيدت ذلك الدراسة التجريبية حيث توصلت إلى أن الإفصاح عن المعلومات غير المالية من خلال التقرير المتكامل يؤثر بشكل إيجابي على القيمة السوقية للشركة. في حين أشارت دراسة (Wen & Heong, 2017) إلى أن الشركات الماليزية محل الدراسة تقوم بالإفصاح عما يزيد عن 50% من عناصر إطار التقرير المتكامل، وأن العنصر المتعلق بالنظرة العامة عن الشركة قد حصل على أعلى متوسط نسبة إفصاح، فى المقابل حصل العنصر المتعلق بأساس الإعداد والعرض على أقل متوسط نسبة إفصاح، كذلك أظهرت النتائج أن الإفصاح عن العناصر المتعلقة بالحوكمة ونموذج الأعمال والفرص والمخاطر وأداء الشركة لها تأثير إيجابي قوى على الأداء المالي للشركات محل الدراسة. وكذلك توصلت دراسة (إبراهيم، 2018) إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين مستوى الإفصاح وفقاً للتقرير المتكامل والقيمة السوقية للشركة، أي كلما زاد مستوى الإفصاح وفقاً للتقرير المتكامل كلما زادت القيمة السوقية للشركة، وأن هذه العلاقة تظهر بوضوح بالشركات ذات الاحتياجات التمويلية الخارجية، والشركات ذات حجم الأعمال الكبير، وكذلك الشركات التي تتسع حصتها السوقية من الصناعة التي تنتمي إليها. وقد اتفقت معه دراسة (البسيوني، 2018) حيث توصلت إلى وجود علاقة

ذات دلالة إحصائية بين تبنى مدخل التقرير المتكامل وتعظيم قيمة الشركة، وتحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين. وقد خلصت دراسة (Montecalvo et al., 2018) إلى أن إعداد التقرير المتكامل يؤدى إلى تعزيز تقارير الاستدامة وتحسين الشفافية والمساءلة بما يؤدى إلى تدعيم اتجاه الشركات نحو الاستدامة. وقد توصلت دراسة (Eldeeb, 2019) إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الالتزام بالتقرير المتكامل وكل من الربحية والرافعة المالية وقيمة الشركة، أي كلما زاد مستوى الالتزام بإعداد التقرير المتكامل، كلما زادت ثقة المستثمرين والدائنين فى الشركة وما يصدر عنها من تقارير، مما يؤدى إلى سهولة حصول الشركة على التمويل اللازم بتكلفة منخفضة، مما ينعكس إيجابياً على ربحية وقيمة الشركة. أيضاً توصلت دراسة كل من (Helmina et al., 2019; Folajimi et al, 2019) إلى أن الإفصاح عن المعلومات غير المالية فى التقرير المتكامل لها تأثيرات إيجابية كبيرة على قيمة الشركة. فى حين توصلت دراسة (Nurkumalasari et al., 2019) إلى عدم وجود تأثير للتقرير المتكامل على قيمة الشركة، وذلك بالتطبيق على الشركات العامة غير المالية فى المنطقة الآسيوية. وقد توصلت دراسة (السيد، 2020) إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لمستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية على قيمة البنك. وقد خلصت دراسة (Hamad et al., 2020) إلى أن تطبيق التقرير المتكامل يؤدى إلى زيادة الشفافية والحد من عدم تماثل المعلومات. كذلك توصلت دراسة (حسين، 2020) إلى أنه يوجد تأثير إيجابي معنوي لمستوى جودة الإفصاح وفقاً للتقرير المتكامل على سيولة الأسهم، بينما يوجد تأثير سلبي معنوي على كل من مستوى إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وتكلفة التمويل بالملكية، فى حين لا يترك أي تأثير ذو دلالة إحصائية على العوائد غير العادية للأسهم. كما توصلت دراسة (Melegy & Alain, 2020) إلى أن الإفصاح عن التقرير المتكامل يؤدى إلى زيادة التحفظ المحاسبى وزيادة أسعار الأسهم، بينما يؤثر سلبياً على الاستحقاقات الاختيارية، بمعنى أن الإفصاح الجيد عن التقرير المتكامل يؤدى إلى انخفاض الاستحقاقات الاختيارية. وقد أشارت دراسة (Moloi & Iredele, 2020) إلى أن التقرير المتكامل يمثل مدخل جديد لتقارير الأعمال قائم على استراتيجية الشركة نحو إضافة قيمة والحفاظ عليها على المدى القصير والمتوسط والطويل. كذلك خلصت دراسة (شنن، 2020) إلى أن إعداد التقرير المتكامل يضمن استدامة الشركة ويؤدى إلى تحسين جودة المعلومات، كما توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مدخل التقرير المتكامل وتعزيز قيمة الشركة. وقد توصلت دراسة (عبد

الرحيم، 2020) إلى وجود علاقة موجبة بين مستوى الإفصاح وفقاً للتقرير المتكامل والأداء المالي للشركة، بمعنى أنه كلما زاد مستوى الإفصاح وفقاً للتقرير المتكامل كلما تحسن الأداء المالي للشركة. أيضاً خلصت دراسة (Vitolla et al., 2020) إلى أن التقرير المتكامل يتأثر بشكل إيجابي كبير بالربحية وحجم الشركة والرافعة المالية، وأوصت بضرورة قيام المديرين بالعمل على زيادة الشفافية وذلك من خلال التوسع فى محتوى وجودة المعلومات المفصح عنها فى التقرير المتكامل، وذلك كاستجابة للضغوط المتزايدة من قبل أصحاب المصالح.

2/2 الدراسات التي تناولت التوكيد المهنى للتقرير المتكامل:

توصلت دراسة (شحاته، 2014) إلى أن هناك طلباً متزايداً من جانب أصحاب المصالح على خدمات مراقب الحسابات فيما يتعلق بخدمة التوكيد المهنى على إفصاح الشركات عن مسئوليتها الاجتماعية، لما له من آثار ومنافع إيجابية متبادلة بين كل من إدارة الشركة وأصحاب المصالح، حيث يؤدى إلى زيادة الثقة ودرجة الاعتماد على المعلومات غير المالية والتي لها تأثير واضح على قرارات أصحاب المصالح، وأن هذه الخدمة التوكيدية تؤثر إيجابياً على قرارات المستثمرين ولكنها لم تؤثر على قرارات منح الائتمان. فى حين أشارت دراسة (Casey & Grenier, 2014) إلى أن هناك طلب منخفض على أداء خدمة التوكيد المهنى على إفصاح الشركات عن المسئولية الاجتماعية، اعتقاداً بأن تكاليف أدائها لا تتلاءم مع العائد منها، وكذلك انخفاض الثقة بها نظراً لتأثرها بإدارة الشركة، وتردد مكاتب المراجعة على أداء تلك الخدمة بسبب نقص المعايير المهنية المتعلقة بها والخوف من التعرض لمخاطر المساءلة والدعاوى القضائية. وقد خلصت دراسة (عبده، 2017) نظرياً إلى أن المستثمر يحتاج إلى توفير توكيد على كل من المعلومات المالية وغير المالية التي تم الإفصاح عنها اختيارياً أو إلزامياً، وذلك لزيادة الاعتماد على تلك المعلومات وزيادة الثقة فى الشركة، مما يؤثر إيجابياً على تقييم المستثمر لسعر سهم الشركة، بينما خلصت الدراسة التجريبية إلى عدم وجود تأثير جوهري لتقرير التوكيد الذى يصدره مراقب الحسابات على التقرير المتكامل على تقدير المستثمر لسعر سهم الشركة، وقد أوصت الدراسة بأهمية البحث فى أثر توكيد مراقب الحسابات للتقرير المتكامل على قرارات منح الائتمان. وقد توصلت دراسة (غنيم، 2017) إلى أن الطلب على التوكيد المهنى للتقرير المتكامل أصبح واقعاً ملموساً مؤيداً بأدلة منطقية مقنعة لتدعيم مصداقيته وتخفيض مخاطر المعلومات التي تواجه أصحاب المصالح، وأن الخدمة التوكيدية للتقرير المتكامل

تؤدى إلى زيادة ثقة واعتماد أصحاب المصالح على المحتوى المعلوماتي لذلك التقرير، كذلك قدمت الدراسة دليلاً تجريبياً من واقع بيئة الأعمال السعودية على وجود تأثير إيجابي لتوكيد مراقب الحسابات للتقرير المتكامل على إدراك أصحاب المصالح عند اتخاذ قراراتهم. واتساقاً مع ذلك توصلت دراسة (فرج، 2017) إلى أن التوكيد المهنى لمراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن الاستدامة ينعكس إيجابياً على ترشيد قرارات أصحاب المصالح خاصة متخذي قرار منح الائتمان. وقد أشارت دراسة (Ballesteros et al., 2017) إلى أن التوكيد المهنى على تقارير الاستدامة يخفض من عدم تماثل المعلومات ويؤدى إلى زيادة دقة تنبؤات الأرباح من قبل المحللين الماليين. كذلك خلصت دراسة (محمود، 2018) إلى أن التوكيد على تقارير الاستدامة يؤثر بصورة إيجابية على قرار الاستثمار فى الأوراق المالية، وأن التوكيد الذي يقوم بإعداده المحاسبون المؤهلون داخل مكاتب المراجعة يؤثر بصورة إيجابية أكبر على قرار الاستثمار فى الأوراق المالية مقارنة بالتقرير الذي يعده أحد المكاتب الفنية. وفى سعيها لبيان أهمية التوكيد المهنى على التقارير المتكاملة لعينة من الشركات فى بعض دول أفريقيا وأسيا وأوروبا وأمريكا توصلت دراسة (Kılıç, 2018) إلى أن التوكيد المهنى على التقرير المتكامل يعد بمثابة أداة لتعزيز مصداقية المعلومات غير المالية الواردة بالتقرير المتكامل، وأنه بفحص تقرير التوكيد المهنى على التقرير المتكامل فى عينة الشركات المختارة تبين أن هذا التوكيد المهنى يوفر توكيداً على مؤشرات أداء غير مالية مختارة أو أجزاء معينة من التقرير المتكامل فى الغالب هي معلومات بيئية، وأن هذا التوكيد الجزئي سيعوق التقرير المتكامل على تقديم معلومات ذات صلة وذات مصداقية لأصحاب المصالح. فى حين توصلت دراسة كل من (Reimsbach et al., 2018) إلى أن التوكيد المهنى على تقارير الاستدامة يؤدى إلى زيادة مصداقية المحتوى المعلوماتي لتلك التقارير كما أن ذلك يؤثر إيجابياً على قرارات المستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار فى الأوراق المالية ويزيد الدافع للاستثمار فى الشركة. وقد أشارت دراسة (المرضي، السجيني، 2019) إلى أن إعداد التقرير المتكامل فى البيئة الليبية يعمل على تحقيق ميزة تنافسية للشركة، كذلك يوجد ارتباط إيجابي قوى بين توكيد مراقب الحسابات للتقرير المتكامل وتدعيم الثقة والمصداقية فى المحتوى المعلوماتي له. كذلك خلصت دراسة (Rodrigues & Morais, 2019) إلى أن التوكيد المهنى للتقرير المتكامل يؤدى إلى زيادة مصداقية وموثوقية المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل، كما يؤثر إيجابياً على قرارات أصحاب المصالح المستخدمين لهذا التقرير.

التعليق على الدراسات السابقة:

فى ضوء نتائج الدراسات السابقة يخلص الباحث إلى ما يلي:

- اتفقت الدراسات السابقة على أهمية تطبيق مدخل التقرير المتكامل، حيث يقدم التقرير المتكامل صورة شاملة ومتكاملة عن الأداء المالي والأداء المستدام للشركة، بما يمكن المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين من تقييم مدى قدرة الشركة على إضافة قيمة والحفاظ عليها بمرور الوقت على المدى القصير والطويل.
- على الرغم من أهمية التقرير المتكامل، واتفاق العديد من الدراسات على أهمية التوكيد المهنى للتقرير المتكامل حتى تتحقق الاستفادة منه والاعتماد عليه فى ترشيد اتخاذ القرارات، إلا أنه لا توجد معايير مهنية خاصة بالتوكيد المهنى على ذلك التقرير.
- هناك فجوة معلوماتية بين المعلومات التي يتم الإفصاح عنها حالياً من قبل الشركات والمعلومات التي يحتاجها أصحاب المصالح لتقييم قيمة الشركة ورؤيتها المستقبلية.
- يعد التوكيد المهني للتقارير المتكاملة ضروري لضمان مصداقية وموثوقية المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل.
- أهمية إجراء توكيد مهني للتقرير المتكامل ككل، حيث أن التوكيد الجزئي سيعوق التقرير المتكامل عن تقديم معلومات ذات صلة وذات مصداقية لأصحاب المصالح.
- ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين التوكيد المهنى للتقرير المتكامل وكل من قراري الاستثمار ومنح الائتمان فى بيئة الأعمال المصرية، حيث أن معظم الدراسات التي تناولت التوكيد المهنى لمراقب الحسابات ركزت على تقارير الاستدامة والمسئولية الاجتماعية للشركات، وأن الدراسات التي تناولت التوكيد المهنى للتقرير المتكامل ركزت فقط على قرارات الاستثمار دون التركيز على قرارات منح الائتمان.
- تباين الآراء ووجهات النظر حول أثر التوكيد المهنى للتقرير المتكامل على قراري الاستثمار ومنح الائتمان.
- جاءت الدراسة الحالية كاستجابة لتوصيات بعض الدراسات والتي أوصت بأهمية وضرورة البحث فى أثر التوكيد المهنى للتقرير المتكامل على قرار منح الائتمان.

- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فى أنها تقدم دليلاً ميدانياً حول مبررات وتحديات إعداد وتوكيد التقرير المتكامل، كذلك تقدم دليلاً تجريبياً من جهة أخرى حول أثر التوكيد المهنى للتقرير المتكامل على كل من قراري الاستثمار ومنح الائتمان فى بيئة الأعمال المصرية.

3- الإطار النظرى لموضوع البحث:

1/3 الإطار المفاهيمي للتقرير المتكامل:

1/1/3 مفهوم التقرير المتكامل:

تقوم فكرة التقرير المتكامل على مفهوم التفكير المتكامل والذي يعد أحد المفاهيم المستحدثة فى بيئة الأعمال حيث يقوم على تجميع التقارير الفردية التي تصدرها الشركات بشكل مستقل (القوائم المالية، تقرير الحوكمة، تقرير المسئولية الاجتماعية، تقرير الأداء البيئي) فى تقرير واحد يعرف بالتقرير المتكامل، أي يشتمل التقرير المتكامل على قوائم مالية وتقارير استدامة غير مالية، كذلك وفقاً لمفهوم التفكير المتكامل فإن التقرير المتكامل هو أكثر من مجرد الجمع بين التقارير المالية وتقارير الاستدامة فى تقرير واحد، حيث لا يُنظر إليه على أنه فقط مجرد أداة لتعزيز الثقة والحد من عدم تماثل المعلومات بين الشركة وأصحاب المصالح، ولكن يُنظر إليه أيضاً كأداة لإحداث الترابط والتكامل بين المعلومات المالية وغير المالية فيما يتعلق بالأنشطة المختلفة للشركة ورؤوس الأموال التي تستخدمها وربطها باستراتيجية الشركة ونموذج الأعمال والفرص والمخاطر لجذب المستثمرين ومساعدة أصحاب المصالح الآخرين على تقييم أداء الشركة وقدرتها على إضافة قيمة وبيان مدى التزامها بأبعاد الاستدامة (Oprisor, 2015; Ergüden et al., 2017; Esch et al., 2019).

وعلى الرغم من تناول كثير من الباحثين لمفهوم التقرير المتكامل، إلا أنه لا يوجد اتفاق على تعريف محدد لهذا التقرير، وقد يرجع ذلك لحداثة هذا المفهوم وحداثة تطبيقه وعدم انتشاره حيث لايزال يخضع للتطبيق الاختياري، وفيما يلي عرضاً لبعض هذه المفاهيم:

- عرف تقرير (king III) الخاص بحوكمة الشركات فى جنوب أفريقيا والصادر عام 2009 التقرير المتكامل بأنه عبارة عن فحص شامل ومتكامل لأداء الشركة وذلك فيما يخص أدائها المالي والاستدامى. بينما عرفه المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC) بأنه عبارة عن رسالة موجزة عن استراتيجية وحوكمة وأداء الشركة وتطلعاتها المستقبلية فى سياق بيئتها الخارجية، بما يؤدى إلى إضافة قيمة للشركة والحفاظ عليها على المدى القصير والمتوسط والطويل، حيث ينبغي أن يتضمن

التقرير المتكامل تقريراً موجزاً يوضح خطط إنشاء القيمة المستقبلية للشركة، مع الإشارة تحديداً إلى استراتيجية الشركة ونموذج أعمالها والأشكال المختلفة لرأس مال الشركة (IIRC, 2013).

- أشار البعض (Cozmaighian, 2015) بأن التقرير المتكامل هو خطوة جديدة فى عالم الأعمال حيث يُعد أحدث شكل من أشكال التقارير التي تعدها الشركات والتي تهدف من ورائه إلى إعطاء صورة شاملة عن الأنشطة التي تقوم بها الشركات، حيث يشتمل التقرير المتكامل على الجزء التقليدي والخاص بالمعلومات المالية بالإضافة إلى جزء غير مالي خاص بالاستدامة ومدى تأثير نشاط الشركة على البيئة ورأس المال البشرى والمسئولية الاجتماعية.
- فى حين يرى (عثمان، 2019) بأن التقرير المتكامل يعنى "إعداد التقارير المالية والبيئية والاجتماعية والحوكمة بما يمكن الشركات من إدارة عملياتها وعلامتها التجارية وسمعتها لصالح أصحاب المصالح بشكل استراتيجي، وتكون أفضل استعداداً لإدارة أى مخاطر يمكن أن تكون ضارة بالاستدامة طويلة الأجل للشركة".
- ويعرفه البعض (Sarioglu et al., 2019) بأنه عبارة عن تقرير ينتج من مزيج من مداخل إعداد التقارير المالية وتقارير الاستدامة، حيث يمكن من خلاله توفير معلومات عن الأداء المالي وغير المالي فى تقرير واحد.
- كما يعرفه (إبراهيم، 2020) بأنه "تقرير شامل يعرض بصورة كلية الأداء المالي والاستدامى للشركة وذلك من خلال الجمع بين الجوانب المالية والاستراتيجية والأبعاد الاجتماعية والبيئية والحوكمة فى تقرير واحد، بما يسمح لأصحاب المصالح بالوقوف على تقييم مدى قدرة الشركة على إضافة قيمة والحفاظ عليها فى الأجلين القصير والطويل".
- ويمكن تعريفه أيضاً بأنه عبارة عن مجموعة التفكير المتكامل والذي يسمح بتخصيص فعال لرؤوس الأموال وتحسين جودة وقيمة المعلومات وأداء الشركة، وبما يعكس الاستقرار المالي والاجتماعي والبيئي لإضافة قيمة بمرور الوقت (Ara & Harani, 2020).
- كما يمكن تعريفه بأنه عبارة عن عملية قائمة على التفكير المتكامل والذي ينتج عنه تقرير دورى متكامل حول استراتيجية الشركة وحوكمتها وأدائها وتوقعاتها المستقبلية بما يؤدى إلى تعظيم قيمة الشركة (Dorin et al., 2020).

- فى حين عرفه معهد المراجعين الداخليين بأنه عبارة عن عملية توصل بإيجاز الكيفية التي تؤدى بها استراتيجية وأداء وفرص وحوكمة منظمات الأعمال بما يؤدى إلى إضافة قيمة بمرور الوقت، وبما يمكن من توفير معلومات لاتخاذ قرارات أكثر استنارة ويقود إلى اقتصاداً عالمياً أكثر استدامة (IIA, 2020).

وفى ضوء التعاريف السابقة يستنتج الباحث ما يلي:

- يعد التقرير المتكامل أحدث شكل من أشكال التقارير التي تعدها الشركات، والتي تهدف من ورائه إلى

إعطاء صورة شاملة ومتكاملة عن الأنشطة التي تقوم بها الشركة.

- ينتج التقرير المتكامل من مزيج من مداخل التقارير المالية وتقارير الاستدامة وجمعهما فى تقرير واحد.
- تقوم فكرة التقرير المتكامل على مفهوم التفكير المتكامل والذي يهدف إلى الربط بين الأداء المالي وأداء الاستدامة، مع توفير معلومات مجمعة ومترابطة عن استراتيجية الشركة وأدائها الحالي والمتوقع ونموذج أعمالها والأشكال المختلفة لرأس المال.
- يهدف التقرير المتكامل إلى إضافة قيمة للشركة والحفاظ عليها على المدى القصير والطويل.

2/1/3 نشأة التقرير المتكامل:

أدت التطورات الأخيرة التي صاحبها ظهور التقرير المتكامل إلى ظهور ممارسات عديدة للتقارير التي تعدها الشركات ويمكن التمييز بين ثلاث ممارسات لها وهي: التقارير المالية التقليدية والتي تقتصر فقط على الإفصاح المالي، التقارير المالية بعد إضافة المعلومات غير المالية فى صورة تقارير منفصلة، التقرير المتكامل والذي يشتمل على معلومات مالية ومعلومات غير مالية وجمعهما فى تقرير واحد. ففي ظل مطالبة المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين بمزيد من المعلومات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالماضي والحاضر والمستقبل مع قدر أكبر من الشفافية والمساءلة، كان من الضرورى العمل على تطوير إعداد تقارير الشركات، حيث ظهر فى السنوات الأخيرة اعتقاداً قوياً بأن التقارير المالية التقليدية للشركات لا تقدم رؤية كاملة للأبعاد المختلفة لأنشطة الشركة ورؤوس أموالها وأدائها الحالي والمستقبلي، لهذا السبب قررت العديد من الشركات الإفصاح عن المعلومات غير المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والبيئية والحوكمة والتي يطلق عليها تقارير الاستدامة،

وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من دول العالم لا تتطلب الإفصاح الإلزامى عن هذه المعلومات، إلا أن العديد من الشركات تقوم بنشر تقارير الاستدامة الخاصة بها بشكل اختياري، ثم تطور الأمر بعد ذلك من خلال جمع كل من المعلومات المالية وغير المالية فى تقرير واحد والذى يطلق عليه التقرير المتكامل (Chersan, 2017). حيث يوفر التقرير المتكامل افصاحات أكثر شمولاً تمكن أصحاب المصالح من وضع رؤية مستقبلية حول الشركة وتوفير نظرة عامة عن استراتيجيتها وتعظيم قيمتها (البسيوني، 2018).

وتعود فكرة إصدار التقرير المتكامل إلى ما قبل إنشاء المجلس الدولى للتقارير المتكاملة (IIRC) عام 2010، حيث منذ عام 1999 عملت شركة برايس ووتر هاوس كوبرز (PWC) على إعداد تقرير أكثر شمولية ذات قيمة لأصحاب المصالح والذى تطور بعد ذلك إلى تقرير متكامل يجمع بين المعلومات المالية وغير المالية، وتعتبر شركة Novozymes الدنماركية التي تعمل فى مجال المكونات البيولوجية والصيدلية أول شركة تصدر تقريراً متكاملاً عام 2002، تبعها فى ذلك شركة Natura البرازيلية عام 2003 والتي تعمل فى مجال العطور ومستحضرات التجميل، ثم شركة Novonordesk الدنماركية لرعاية مرضى السكر عام 2004، وشركة Philips الهولندية عام 2008، ثم جاءت شركة Diversified Manufacturing Company United Technologies الأمريكية عام 2008، وفى عام 2009 انضمت الشركة الأمريكية للطاقة الكهربائية وشركة بيبسي (Eccles et al., 2019; Vitolla et al, 2019; Maniora, 2017).

وبناءً على ذلك فقد تم اعتماد ثلاث ممارسات مختلفة لإعداد التقارير من قبل الشركات ومنظمات الأعمال، وتتمثل تلك التقارير فى: التقارير المالية، التقارير غير المالية (تقارير الاستدامة)، التقرير المتكامل.

مقارنة بين أنواع التقارير التي تعدها الشركات

سمات التقارير	أنواع التقارير		
	التقارير المالية (FR)	تقارير الاستدامة (SR)	التقرير المتكامل (IR)
المحتوى	معلومات مالية	معلومات غير مالية	معلومات مالية وغير مالية
الإطار أو المعايير التي تحكم إعدادها	المعايير الدولية لإعداد التقارير IFRS	المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI	المجلس الدولى للتقارير المتكاملة IIRC
القابلية للمقارنة	قابلية عالية للمقارنة	قابلية محدودة للمقارنة	قابلية كبيرة للمقارنة

مستخدمى التقارير	المستثمرون والمساهمون	أصحاب المصالح	أصحاب المصالح ومقدمي رؤوس الأموال المالية
القابلية للتطبيق	تطبق على جميع الشركات	تطبق على جميع الشركات	تطبق على جميع الشركات
مدى إلزامية تطبيقها	إلزامية	اختيارية	اختيارية

المصدر (Sarioglu et al., 2019)

وبالنظر للجدول السابق يتضح اختلاف محتوى التقارير الثلاثة السابقة وفقاً لمستخدمي المعلومات والتي بدأت بالتقارير المالية ذات المعلومات المالية لخدمة المستثمرين والمساهمين، حيث تقدم التقارير المالية معلومات عن البنود والمؤشرات المالية فقط، فى حين تتجاهل المعلومات الأساسية الأخرى غير المالية المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والبيئية والحوكمة والمخاطر والتوقعات المستقبلية واستمرارية الأعمال. ثم تطورت إلى تقارير الاستدامة ذات المعلومات غير المالية لخدمة أصحاب المصالح، والتي تقدم معلومات متعلقة بالجوانب الاجتماعية والبيئية والحوكمة دون التركيز على المعلومات المتعلقة باستراتيجية الشركة والمكافآت والأداء والتوقعات المستقبلية والتي يمكن أن تتسبب فى إضافة قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل، وبالتالي لا تقدم تلك التقارير معلومات كاملة ومترابطة عن أداء الشركة لمساعدة أصحاب المصالح على اتخاذ قراراتهم. وأخيراً تم التطوير إلى التقرير المتكامل والذى يجمع بين المعلومات المالية وغير المالية لخدمة أصحاب المصالح ومقدمي رؤوس الأموال المالية، حيث يمكن القول بأن مدخل التقرير المتكامل هو مزيج من السمات الرئيسية لأنواع التقارير الأخرى وبالتالي يمكن اعتباره أفضل بديل لتوفير المعلومات، حيث يوضح التقرير المتكامل الروابط بين استراتيجية الشركة والحوكمة والأداء المالي والجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والتي تعمل فى ظلها الشركة، ومن خلال تعزيز هذه الروابط يمكن للتقرير المتكامل أن يساعد المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين على اتخاذ قرارات أكثر استدامة لأنهم سيكونون أكثر فهماً للأداء الحقيقى للشركة، حيث يمكن النظر للتقرير المتكامل على اعتباره بمثابة عقد اجتماعي بين الشركة والأطراف المختلفة من أصحاب المصالح، وأن القيام بتطبيقه يخفض من تكلفة رأس المال ويحسن من سمعة الشركة ويعظم من قيمتها (Nurim et al., 2020).

3/1/3 إطار إعداد التقرير المتكامل (IIRC, 2013; Bal, 2018; Tilt et al., 2018; Corrado et al., 2019; Eccles et al., 2019):

فى إطار الجهود المبذولة من جانب المجلس الدولى للتقارير المتكاملة (IIRC) منذ تأسيسه عام 2010 فيما يتعلق بإعداد التقرير المتكامل، قام المجلس فى عام 2013 بإصدار الإطار الدولى للتقرير المتكامل، والذى يقوم على أساس التفكير المتكامل والأداء الشامل للشركة، بما يهدف إلى تقديم إرشادات حول كيفية إعداد تقرير متكامل وتوصيل صورة شاملة وكاملة أكثر دقة ووضوحاً عن الأداء المالي وغير المالي للشركة لتحسين جودة الإفصاح وفهم أفضل لكيفية تفاعل رؤوس الأموال المختلفة لإضافة قيمة، حيث طور الإطار المتكامل منظور رأس المال والذى يعتمد على 1) ستة أشكال لرأس المال والتي تتمثل فى: رأس المال (المالي والطبيعي والاجتماعي والبشرى والفكري والصناعي)، حيث يتمثل رأس المال المالي فى جميع الأموال المتاحة للشركة والمستخدمة فى انتاج السلع أو تقديم الخدمات، فى حين يتمثل رأس المال الطبيعي فى الموارد المتجددة وغير المتجددة والتي تشارك فى الأنشطة الاقتصادية للشركة مثل المياه والأراضي والمعادن والغابات والتنوع البيولوجي وصحة النظام البيئي، أما رأس المال الاجتماعي فيتمثل فى العلاقات الاجتماعية التي تتمتع بها الشركة مع جميع الأطراف المرتبطة بها لتعزيز الرفاهية على مستوى الفرد والجماعة، وفيما يتعلق برأس المال البشرى فيتمثل فى مجموعة المعارف والمهارات والخبرات ومؤهلات الأفراد العاملين بالشركة وقدراتهم ودوافعهم للابتكار ومبادراتهم على تنفيذ استراتيجية الشركة، بينما يتمثل رأس المال الفكري فى الأصول غير الملموسة القائمة على المعرفة مثل براءة الاختراع وحقوق الملكية الفكرية، وأخيراً رأس المال الصناعى والمتمثل فى الأصول المادية الملموسة المتاحة للاستخدام فى تصنيع السلع أو تقديم الخدمات، والتي غالباً ما يتم تصنيعها من قبل شركات أخرى أو تلك المُصنعة من قبل الشركة نفسها لاستخدامها الخاص.

كذلك تضمن الإطار 2) سبعة مبادئ إرشادية يساهم من خلالها على إضافة قيمة للشركة وتتمثل فى، المبدأ الأول: التركيز الاستراتيجي والتوجه المستقبلي (يجب أن يوفر التقرير المتكامل نظرة عميقة نحو استراتيجية الشركة وتخصيص الموارد وكيفية ارتباطها بالفرص والمخاطر ونموذج الأعمال ومدى قدرة الشركة على إضافة قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل، وتأثير ذلك على رؤوس أموال الشركة، والعلاقة بين الأداء الماضي والمستقبلي والعوامل التي تحكم هذه العلاقة). المبدأ الثانى: الربط بين المعلومات (يجب أن يعطى التقرير المتكامل صورة شاملة للعناصر التي تؤثر على قدرة الشركة على إضافة قيمة بمرور الوقت، وما هى التأثيرات الكلية لهذه العناصر ودرجة

التداخل بينها). المبدأ الثالث: العلاقات مع أصحاب المصالح (يجب أن يوفر التقرير المتكامل نظرة ثاقبة عن طبيعة وجودة العلاقة بين الشركة ومختلف أصحاب المصالح، حيث أن القيمة لا يتم إضافتها من خلال الشركة بمفردها ولكن يتم إضافتها من خلال علاقاتها مع أصحاب المصالح، وإلى أي مدى تستجيب الشركة وتأخذ في الاعتبار احتياجاتهم ومصالحهم المشروعة). المبدأ الرابع: الأهمية النسبية (يجب أن يكشف التقرير المتكامل عن المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالأمور التي تؤثر بشكل جوهري على قدرة الشركة على إضافة قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل). المبدأ الخامس: الإيجاز (يجب أن يكون التقرير المتكامل موجزاً بحيث يتضمن كافة المعلومات التي تساعد مستخدمى المعلومات على فهم استراتيجية الشركة وتقييم أدائها الحالي والمستقبلي دون اسهاب ودون إخلال بملاءمة المعلومات بحيث يحقق التوازن بين الإيجاز والاكتمال). المبدأ السادس الموثوقية والاكتمال (يجب أن يتضمن التقرير المتكامل كافة المعلومات الهامة الإيجابية منها والسلبية بطريقة متوازنة وخالية من الأخطاء المادية). المبدأ السابع الاتساق والقابلية للمقارنة (يجب تقديم المعلومات في التقرير المتكامل على أساس ثابت بمرور الوقت، بطريقة تمكن من المقارنة مع الشركات الأخرى إلى الحد الذي يعتبر جوهرياً لبيان مدى قدرة الشركة على إضافة قيمة بمرور الوقت).

فى حين قدم الإطار الدولى 3) ثمانية عناصر والتي ينبغي أن يتم تضمينها فى محتوى التقرير المتكامل وقد تمثلت تلك العناصر فى: نظرة عامة عن الشركة والبيئة الخارجية (ماذا تفعل الشركة وما هي الظروف التي تعمل في ظلها؟). الحوكمة (كيف يدعم هيكل الحوكمة قدرة الشركة على إضافة قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل؟). نموذج الأعمال (ما هو نموذج عمل الشركة؟). الفرص والمخاطر (ما هي الفرص والمخاطر المحددة التي تؤثر على قدرة الشركة على إضافة قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل وكيف تتعامل الشركة معهم؟). الاستراتيجية وتخصيص الموارد (إلى أين تريد الشركة أن تذهب وكيف يتم الوصول إلى هناك؟). أداء الشركة (إلى أي مدى حققت الشركة أهدافها الإستراتيجية وما هي نتائجها من حيث التأثيرات على رؤوس الأموال؟). نظرة مستقبلية (ما هي التحديات والشكوك التي من المحتمل أن تواجهها الشركة في متابعة استراتيجيتها وما هي الآثار المحتملة على نموذج أعمالها وأدائها المستقبلي؟). أساس الإعداد والعرض (كيف

تحدد الشركة الأمور الهامة التي يجب تضمينها والإفصاح عنها في التقرير المتكامل وكيف يتم قياس هذه الأمور أو تقييمها؟).

4/1/3 النظريات المفسرة للإفصاح من خلال التقرير المتكامل (Aluchna et al., 2019; Adegboyegun et al., 2020; Ara & Harani, 2020; Hamad et al., 2020):

يتم إعداد التقرير المتكامل فى ضوء عدة نظريات وهي: نظرية انتشار الابتكار Diffusion of Innovation، نظرية الشرعية Legitimacy Theory، نظرية الإشارات Signalling Theory، نظرية الوكالة Agency Theory، نظرية أصحاب المصالح Stakeholder Theory، النظرية المؤسسية Institutional Theory.

فبالنسبة لنظرية انتشار الابتكار Diffusion of Innovation: تقوم هذه النظرية على تفسير التغيير السلوكي حول كيفية نشر فكرة أو منتج أو خطة أو برنامج، نتيجة هذا الانتشار يجب على الشركة كجزء من النظام المجتمعي قبول الابتكار أو أي فكرة جديدة، وفى ضوء هذه النظرية يعتبر التقرير المتكامل فكرة جديدة مبتكرة يجب أن تنتشر بين الشركات وخاصة الشركات التي تبحث عن ميزة نسبية وقدرة تنافسية. وبالنسبة لنظرية الشرعية Legitimacy Theory: يمكن القول أن الشرعية تعنى الحالة التي تنشأ عندما تتواءم منظومة الشركة مع منظومة القيم المجتمعية والتي تكون الشركة جزء منه، وتفترض تلك النظرية وجود عقد اجتماعي ينظم العلاقة بين الشركة والمجتمع التي تعمل فيه، وبناءً على ذلك تقوم الشركات من خلال التقرير المتكامل بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بهدف إضفاء الشرعية على أنشطتها وكسب رضا المجتمع متمثلاً فى الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح لتلبية توقعاتهم. وبالنسبة لنظرية الإشارات Signalling Theory: فإنها تعد إحدى النظريات التي يستند إليها الإفصاح الاختياري، فهى تعنى قيام الشركات ذات الأداء الجيد بإرسال إشارات إلى المجتمع متمثلاً فى سوق الأوراق المالية بأنها تشارك بفعالية فى تلبية توقعات واحتياجات أصحاب المصالح فيما يتعلق بالإفصاح عن الأداء المالي وأداء الاستدامة، وبناءً على ذلك تقوم الشركات بالإفصاح الاختياري من خلال التقرير المتكامل من أجل الإشارة أنها متميزة وفى وضع أفضل من غيرها من الشركات بما يؤدى إلى الحد من عدم تماثل المعلومات بين الشركة والأطراف الداخلية والخارجية. وفيما يتعلق بنظرية الوكالة Agency Theory: فهى معنية بالبحث عن والحد من أسباب تعارض المصالح بين الملاك والإدارة، وبموجبها يكون الغرض الأساسى من

الإفصاح هو حماية مصالح الملاك (الأصيل) والحد من السلوك الانتهازي لإدارة الشركة (الوكيل)، من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات فيما بينهما، وزيادة وتعزيز الشفافية ومن ثم تخفيض والحد من تكاليف الوكالة وغيرها من التكاليف المرتبطة بعدم كفاية الإفصاح أو الإفصاح المضلل، وقد اتجهت الأنظار حديثاً تجاه التقرير المتكامل والذي يساهم فى التغلب على مشكلة نقص الشفافية وتجنب عدم تماثل المعلومات والعمل على تلبية احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات. أما نظرية أصحاب المصالح Stakeholder Theory: فتفسر مسئولية الشركة أمام المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، فالعديد من المهتمين بأمور الشركة لا تربطهم بها علاقة تعاقدية مباشرة، وبالتالي تقوم تلك النظرية على افتراض أن هناك عقداً بين الشركة والمجتمع يسمح بموجبه للشركة أن تستهلك موارد طبيعية وبشرية لإنتاج السلع أو تقديم الخدمات بطريقة مستدامة، وفى نفس الوقت عليها أن تضيف قيمة لكل الأطراف ذوى المصلحة بالشركة، وتوجيه سلوك الإدارة نحو التركيز على البيئة والمجتمع بدلاً من التركيز على دوافع الربح فقط، لذلك أهتم أصحاب المصالح بالمعلومات غير المالية وطالبوا الشركات بالإفصاح عن مزيد من المعلومات حول الحوكمة والجوانب الاجتماعية والبيئية والاستدامة فى تقاريرهم السنوية بجانب المعلومات المالية، ويتماشى ذلك الإفصاح مع فكرة التقرير المتكامل. وفيما يتعلق بالنظرية المؤسسية Institutional Theory: توضح هذه النظرية كيف تستجيب المؤسسات للأوضاع والضغوط المحيطة بها وتتكيف معها مثل الأوضاع الاجتماعية والبيئية، فالمؤسسات أو الشركات هي جزء من نظام سياسي واقتصادي واجتماعي وبيئي، وأن اتفاق الشركة مع تلك النظم شرطاً أساسياً لبقائها واستمراراها، وقد تفرض تلك النظم ضغوطاً مؤسسية على الشركات للإفصاح عن المعلومات غير المالية بجانب المعلومات المالية، ولا شك أن الإفصاح الاختياري من خلال التقرير المتكامل سوف يساهم فى مواجهة تلك الضغوط.

5/1/3 أهداف التقرير المتكامل (IIRC, 2013, Petković et al., 2017; Bal, 2018; Reimsbach et al., 2018; Tweedie et al., 2018; Abhishek & Divyashree, 2019; Esch et al., 2019; Eldeeb, 2019; Herbert & Graham, 2019; Moloi & Iredele, 2020):

- توفير معلومات مالية وغير مالية لأصحاب المصالح حول كيفية إضافة قيمة للشركة والحفاظ عليها.

- تحسين جودة وشفافية المعلومات المتاحة.
- حث الشركات على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان استدامة أعمالها على المدى القصير والطويل وربط ذلك باستراتيجية الشركة.
- إيصال استراتيجية الشركة بشكل واضح وموجز ومتكامل وتوضيح كيفية استغلال الموارد لتعظيم قيمة الشركة.
- توفير معلومات حول موارد الشركة وأي قيود على استخدامها ومدى كفاءة وفعالية الحوكمة.
- جعل التقارير الخارجية أقرب إلى المعلومات التي تستخدمها إدارة الشركة بما يؤدى إلى الحد من عدم تماثل المعلومات.
- التغلب على مشكلة انفصال المعلومات المالية عن معلومات الاستدامة وذلك من خلال جمعهما وربطهما معاً فى تقرير واحد متكامل.
- العمل على تعزيز وتطوير الاستقرار المالي والاستدامة.
- توفير معلومات مترابطة ومتصلة ببعضها وذات علاقة متبادلة.
- توفير معلومات كاملة وذات مصداقية بما يضمن ثقة أصحاب المصالح فيها والاعتماد عليها فى اتخاذ القرارات.
- توفير معلومات متسقة وقابلة للمقارنة.
- تبسيط تقارير الشركات وتحسين فعاليتها.
- ربط الأنشطة المختلفة لتكوين رؤية شاملة عن أعمال الشركة والاعتراف بالقيمة والمخاطر والفرص المحققة على المدى الطويل.
- دعم التفكير المتكامل واتخاذ كافة القرارات والإجراءات التي من شأنها التركيز على إضافة القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

6/1/3 مبررات المطالبة بتطبيق مدخل التقرير المتكامل (Simnett & Huggins, 2015; Lohar & Soral, 2017; Cosmulese et al., 2019; Goicoechea et al., 2019; Malola & Maroun, 2019; Nurkumalasari et al., 2019; Okaro et al., 2019; Sánchez et al., 2019; Moloi & Iredele, 2020):

- قصور نموذج التقرير المالي الحالي وعدم وجود ارتباط بين التقرير المالي وتقرير الاستدامة بما يؤدى إلى عدم قدرة أصحاب المصالح على تكوين صورة شاملة عن الأداء الكلى للشركة فى الماضي والحاضر والمستقبل وعلى مدى قدرتها على إضافة قيمة للشركة.
- العمل على زيادة مستويات الإفصاح والشفافية بما يحد من عدم تماثل المعلومات ويؤدى إلى تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة جودة المعلومات.
- دعم التفكير المتكامل من خلال جمع التقارير الفردية المالية وغير المالية فى تقرير واحد بما يؤدى إلى ربط أداء الشركة باستراتيجيتها وتحسين مستوى التواصل مع أصحاب المصالح.
- توفير مؤشرات عن مدى قدرة الشركة على استغلال الفرص وكيفية إدارة المخاطر بما يساعد الشركات على تخصيص أموالها بشكل أكثر كفاءة وانتاجية.
- المساهمة فى تحسين تقارير الشركات بما يؤدى إلى تحسين سمعة الشركة وتعزيز قدرتها التنافسية أو ما يسمى بوضوح أكبر وقرارات أفضل ومشاركة أكثر ومخاطر سمعة أقل.
- توفير معلومات مالية ونوعية عن الأداء المالي والاستدامى والحوكمى والاستراتيجي للشركة بما يحسن من توقعات المحللين الماليين ويمكن المستثمرين من التنبؤ بأسعار الأسهم وتقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار وإضافة قيمة.
- تعزيز المساءلة عن أشكال رأس المال المختلفة (المالي، الطبيعي، الفكري، البشرى، الصناعى، الاجتماعي).
- تطوير رؤية الشركة نحو التركيز على العوامل المضيفة للقيمة، وإعادة صياغة استراتيجية الشركة بما يتواكب مع نموذج أعمالها وكيفية استجابتها للتغيرات فى البيئة الداخلية والخارجية وبما يساهم فى تحقيق أهداف الشركة.
- مواكبة التطورات العالمية فى مجال إعداد التقارير.
- الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع مقدمي رأس المال وأصحاب المصالح الآخرين.
- معالجة أزمة الثقة فى التقارير المالية.
- تمكين أصحاب المصالح من فهم الخطط المستقبلة للشركة والتقييم متكامل الأبعاد (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحوكمة) على مستوى فروع وأنشطة وأقسام الشركة.
- تحسين تخصيص موارد الشركة الداخلية.

- تشجيع المقرضون على منح القروض بتسهيلات أفضل وتكاليف أقل.
- تمكين مستخدمى المعلومات من فهم علاقات السبب والنتيجة بين الأداء المالي وأداء الاستدامة.

7/1/3 التحديات المتعلقة بتطبيق مدخل التقرير المتكامل (إسماعيل، 2016؛ Malola & Maroun, Moloi & Iredele, 2020; 2019):

- عدم وجود معايير محددة وإرشادات كافية لتنظيم الإفصاح عن المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل وتحديد نوعية وكمية المعلومات التي يجب أن يتضمنه خاصة المعلومات غير المالية، مما يؤدى إلى صعوبة المقارنة بين التقارير المتكاملة على مستوى الشركات.
- الطبيعة غير المتجانسة للمحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل والذي يختلف من شركة لأخرى ومن صناعة لأخرى حيث تتسم التقارير المتكاملة بأنها تقارير غير نمطية ولا تتبع نموذجاً محدداً.
- ارتفاع درجة الحكم الشخصي عند تحديد الأهمية النسبية لبعض البنود غير المالية الواردة في التقرير المتكامل، مما يؤدى إلى احتمال قيام الإدارة بالتأثير على تلك الأحكام وعدم الإفصاح عن بعض البنود، اعتقاداً بأن الإفصاح عن تلك البنود قد يضر بسمعة الشركة نظراً لارتباطها باستراتيجية الشركة وخططها المستقبلية والتي يمكن اعتبارها من المعلومات السرية والتي لا يجوز الكشف عنها للمنافسين.
- صعوبة تصميم وتنفيذ نظام رقابة داخلية يحقق التكامل بين الأبعاد المختلفة للتقرير المتكامل.
- على المستوى الفني قد يصعب على بعض أصحاب المصالح قراءة وفهم المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل.
- عدم وجود معلومات كافية أو معرفة مسبقة بالتقرير المتكامل بسبب الطبيعة الاختيارية لتطبيقه والتي أدت إلى عدم انتشار تطبيقه.
- احتمالية زيادة تكاليف إعداد التقرير المتكامل على الفوائد المتوقعة منه بالإضافة إلى زيادة المتطلبات التنظيمية وتزايد الأعباء على مديري الشركات.
- عدم حدوث تطور فى معايير المحاسبة بشكل يلائم متطلبات إعداد التقرير المتكامل.
- قلة الوعي لدى المجتمع بأهمية إعداد التقرير المتكامل.
- ضعف دور جماعات الضغط فى التأثير على الشركات لإعداد ونشر التقرير المتكامل.

2/3 الإطار المفاهيمي للتوكيد المهنى على التقرير المتكامل:

1/2/3 انعكاسات تطبيق مدخل التقرير المتكامل على خدمات مراقب الحسابات:

تثار المخاوف حول مدى دقة وشفافية واكتمال معلومات التقرير المتكامل التي توفرها إدارة الشركات خاصة الإفصاح غير المالي للتقرير المتكامل، وما إذا كان هذا التقرير يعكس بدقة الأداء غير المالي للشركات، حيث يعتبر مثل هذا التقرير عرضة للسلوك الانتهازي من قبل إدارة الشركة، بالإضافة إلى تزايد احتمال قيام الإدارة بإخفاء بعض المعلومات الهامة، وهو الأمر الذى يؤدى إلى زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف الخارجية، وللتغلب على مثل هذه المخاوف يتطلب الأمر توفير توكيد مهنى على التقرير المتكامل من قبل مراقب الحسابات، وذلك من أجل زيادة مستوى الثقة والمصداقية وتحسين الشفافية والموضوعية، حيث لا تقتصر المنافع المتوقعة من خدمة التوكيد المهنى على أصحاب المصالح فقط بل تمتد للشركة نفسها، حيث يساعد ذلك على إدارة المخاطر وتحسين أنظمة وسياسات التقارير الداخلية (محمود، 2018). ويمكن القول بأن هناك عمليتان تشكلان توكيد التقرير المتكامل، العملية الأولى تتمثل فى: تحديد وإنشاء هيكل التقرير وتحديد العناصر التي يجب تضمينها فى التقرير وذلك اعتماداً على الأهمية النسبية للمعلومات والمخاطر والفرص والاستراتيجية ومؤشرات الأداء، أما العملية الثانية فتتمثل فى: التوكيد المهنى على المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل لإضفاء الثقة على تلك المعلومات والتي يعتمد عليها أصحاب المصالح فى اتخاذ قراراتهم (Kruger, 2014). حيث تمثل خدمة التوكيد المهنى على التقرير المتكامل إحدى الخدمات التصديقية التي يقدمها مراقب الحسابات، والتي تعنى التعبير عن استنتاج بشأن ما إذا كانت عملية إعداد التقرير المتكامل قد تمت وفقاً للإطار العام للتقرير المتكامل (IIRC, 2013).

ويمكن تصنيف الخدمات التي يقدمها مراقب الحسابات إلى: خدمات توكيدية، وخدمات غير توكيدية، فبالنسبة للخدمات التوكيدية تنقسم إلى خدمات تصديقية Attestation وخدمات غير تصديقية Non Attestation، ففيما يتعلق بالخدمات التصديقية فهى خدمات توكيدية يقوم فيها مراقب الحسابات بإصدار تقرير كتابي بشأن مدى إمكانية اعتماد طرف ثالث على مزاعم الطرف الأول ودرجة الثقة فى هذه المزاعم، وبالتالي هي خدمة ثلاثية الأطراف، وتنقسم الخدمات التصديقية إلى فئات رئيسية هي: مراجعة القوائم المالية، الفحص المحدود للقوائم المالية، فحص الرقابة الداخلية،

خدمات التصديق الأخرى والتي يندرج تحتها مجال واسع من الخدمات مثل خدمة التوكيد على مدى سلامة وأمن نظم المعلومات التي تنتج المعلومات الفورية، خدمة التوكيد على مدى وفاء الشركة بمسئوليتها الاجتماعية، خدمة التوكيد على مدى التزام الشركة بمبادئ الحوكمة، خدمة التوكيد على مدى التزام الشركة بالقوانين البيئية. أما فيما يتعلق بالخدمات غير التصديقية فهى خدمات توكيدية يقوم بها مراقب الحسابات بالتوكيد على المعلومات المقدمة لمتخذ القرار، وهي خدمات ثنائية بين مراقب الحسابات وعميله وفيها لا يقوم مراقب الحسابات بكتابة تقرير، مثل التحقق من شهادة الأيزو 9000، ومدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التجارية. أما بالنسبة للخدمات غير التوكيدية فهى خدمات تقدمها مكاتب المراجعة تخرج عن نطاق الخدمات التوكيدية، فهى خدمات ثنائية الأطراف بين مراقب الحسابات وعميله، وفيها يقوم مراقب الحسابات بتقديم استنتاجاته فى شكل توصيات (الخدمات الاستشارية)، مثل خدمات المحاسبة وإمساك الدفاتر والخدمات الضريبية (Arens et al., 2014). وبناء على ما سبق يمكن القول بأن خدمة التوكيد المهنى على التقرير المتكامل هي خدمة تصديقية توكيدية ثلاثية الأطراف يقوم فيها مراقب الحسابات بالتوكيد على إقرارات أو تأكيدات الإدارة فيما يتعلق بالمحتوى المعلوماتي لذلك التقرير مصحوباً بصياغة تقرير مكتوب بنتائج ما تم التوصل إليه فى ذلك الشأن تمهيداً لتوصيله إلى المستخدم المستهدف.

ونظراً لأن معيار القياس في ظل المراجعة المالية التقليدية يشمل معايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح ذات الصلة، ولكونها مراجعة مالية فأصبح ينظر إليها كخدمة مهنية محدودة المجال، وترتب على ذلك أن مزاعم الإدارة غير المالية يصعب إقامة الدليل على صدقها من خلال هذا الدور التقليدي لمراقب الحسابات، وكان الحل فيما اتفق على تسميته بالتوكيد المهني غير التقليدي، وهو أي توكيد بخلاف مراجعة القوائم المالية وفحصها المحدود كما هو الحال بشأن التقرير المتكامل (شحاته، 2014). وسوف يتم تناول التوكيد المهنى للتقرير المتكامل من خلال الآتى: التعريف بخدمة التوكيد المهنى، أنواعها، الهدف منها، مجالها، نطاقها، آلياتها، مقدمي الخدمة أو القائم بأدائها، مراحلها، المعايير المهنية المستخدمة.

ففيما يتعلق 1) بتعريف خدمة التوكيد المهنى للتقرير المتكامل: يمكن القول بأن خدمات التوكيد المهنى تُعد بمثابة خدمات مهنية مستقلة تهدف إلى تحسين جودة المعلومات وإضفاء الثقة والمصداقية عليها لمساعدة مستخدمى المعلومات على اتخاذ قرارات رشيدة، وهي علاقة ثلاثية الأطراف تتضمن

الممارس والطرف المسئول والمستخدم (Sonnerfeldt & Pontoppidan, 2020). كذلك يراها (غنيم، 2017) بأنها خدمة مهنية تصديقية تستهدف عمل توكيد إيجابي على مزاعم الإدارة فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحوكمى، بما يؤدى إلى الوصول لاستنتاج إيجابي بشأن مدى مصداقية وعدالة تلك المزاعم وذلك وفقاً لمعايير قياس محددة لخدمة أصحاب المصلحة. كذلك يمكن تعريفها بأنها عملية يقوم بها ممارس خارجى مؤهل ومستقل للحصول على أدلة مناسبة وكافية للتعبير عن استنتاج مكتوب يعزز من درجة الثقة التي يمكن للمستخدمين المستهدفين وضعها فى تقرير الشركة المتكامل (Dumitru & Guse, 2016). ويعرفها البعض بأنها فحص موضوعي للأدلة بهدف تقديم تقييم مستقل عن العمليات الرقابية والحوكمة وإدارة المخاطر المرتبطة بالجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بالشركة، حيث مع تزايد حجم المخاطر المرتبطة بقضايا الاستدامة يطالب أصحاب المصالح بمعلومات متزايدة عن كل المخاطر التي تواجه الشركات بشأن الاستدامة، وبالتالي لابد من الحصول على توكيد حول فعالية عملية إدارة المخاطر المرتبطة بالنواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية للشركة (عبد الله، 2019).

2) وفيما يتعلق بأنواع توكيد التقرير المتكامل: يمكن القول بأن التقرير المتكامل يشتمل على معلومات مالية واردة بالقوائم المالية التقليدية ومعلومات غير مالية، فبالنسبة للمعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية السنوية التي يشملها التقرير المتكامل فيتم مراجعتها من خلال المراجعة المالية التقليدية كخدمة تصديقية توكيدية تنتج توكيداً ايجابياً ومجالها تأكيدات أو مزاعم الإدارة بشأن القوائم المالية، أما بالنسبة للمعلومات غير المالية التي يشملها التقرير المتكامل فيتم عمل توكيد إيجابي عليها بشأن مدى التزام الشركة بالقوانين البيئية ومدى وفاء الإدارة بمسئوليتها تجاه البيئة ومدى صحة القياس والإفصاح عن الأداء البيئي (توكيد تقارير الأداء البيئي)، توكيد إيجابي بشأن مدى الالتزام بالقوانين الاجتماعية ومدى وفاء الإدارة بمسئوليتها تجاه المجتمع، ومدى صحة القياس والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة (توكيد تقارير المسئولية الاجتماعية)، توكيد إيجابي بشأن مدى وفاء الإدارة بمبادئ الحوكمة (توكيد تقارير الحوكمة)، توكيد إيجابي بشأن مدى وفاء الإدارة ببرنامج التنمية المستدامة (توكيد تقارير الاستدامة)، ويتم ذلك وفقاً لمعيار التوكيد المهنى المصرى رقم (3000) (أبو جبل، 2014).

3) الهدف من أداء الخدمة: يتمثل هذا الهدف فى تقييم مدى قدرة الشركة على إضافة قيمة والحفاظ عليها وتحسين جودة المعلومات الواردة بالتقرير المتكامل وزيادة مصداقيتها، وذلك من خلال إعداد تقرير يتضمن توكيداً إيجابياً بشأن افصاح الشركات عن معلوماتها غير المالية المتمثلة فى جانب الاستدامة بالتقرير المتكامل، حيث يقوم مقدم الخدمة بإبداء توكيداً معقولاً أو محدوداً بشأن المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل، وإبداء استنتاجاً بشأن نتيجة قياس أو تقييم الموضوع محل التوكيد من خلال تقديم توكيد مكتوب.

4) مجال خدمة التوكيد المهنى: يشتمل على مزاعم الإدارة بشأن المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل وخاصة المعلومات غير المالية المتعلقة بأدائها البيئي والاجتماعي والحوكمى، ومدى انعكاس ذلك على إضافة قيمة بمرور الوقت على المدى القصير والطويل.

5) نطاق التوكيد المهنى: فيحدده القائم بهذه المهمة فى ضوء معايير التوكيد المستخدمة ذات الصلة وشروط التكليف وحكمه على الأهمية النسبية وتقييمه لنظم الرقابة الداخلية ومخاطر التكليف، ويمكن القول بأن هناك أربعة مستويات لنطاق التوكيد المهنى على التقرير المتكامل، حيث يبدأ المستوى الأول بمراجعة الالتزام، والتي تعنى مراجعة مدى التزام الشركة بالتشريعات والمعايير وقواعد السلوك المتعلقة بالتنمية المستدامة، فى حين يتعلق المستوى الثانى بمراجعة النظم، والذي يتضمن مراجعة نظم الإدارة المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بما يحقق التحسين المستمر فى أداء الشركات نحو تحقيق الاستدامة. أما المستوى الثالث فيركز على مراجعة التأثير المباشر للشركة على عناصر البيئة من المياه والأرض والهواء بالإضافة إلى التأثير على صحة وسلامة وحماية الموظفين والمجتمع ككل، وأخيراً يتناول المستوى الرابع توسيع نطاق المراجعة نحو مراجعة استراتيجية الشركة والفرص والمخاطر والحوكمة بما يؤدى إلى توفير رؤية شاملة وواضحة عن استدامة للشركة نحو الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والحوكمة.

6) آليات التوكيد المهنى: يمكن القول بأنه توجد عدة آليات يمكن من خلالها توكيد التقرير المتكامل للتحقق من مصداقيته وإمكانية الاعتماد عليه وهي: 1- التوكيد الخارجي، وذلك من خلال جهات خارجية مستقلة عن الشركة، حيث يعد التوكيد الخارجي الآلية الرئيسية لتعزيز المصداقية، والتي تم وضعها لتوكيد التقارير المالية والافصاحات الاجتماعية والبيئية والحوكمة. 2- التوكيد الداخلى، وذلك من خلال المراجعة الداخلية، حيث يوفر التوكيد الداخلى تأكيداً لمدى فعالية أدوات وعمليات

إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة فيما يتعلق بالتقارير المالية وغير المالية (منصور، 2018). 3- التوكيد المشترك (الداخلى والخارجي)، حيث يمثل التوكيد المشترك آلية لتخطيط وتنسيق جهود التوكيد الداخلى والخارجي لتدعيم البيئة الرقابية للشركة (عبد الله، 2019).

7) مقدمي الخدمة أو الممارس القائم بأداء الخدمة: يمكن القول بأن هناك ثلاثة أشكال لمقدمي خدمة توكيد التقرير المتكامل وهم: 1- مراقبى الحسابات بشركات ومكاتب المراجعة الخاصة، حيث يعد مراقبى الحسابات من أكثر وأهم الجهات التي يمكنها تقديم خدمة توكيد التقرير المتكامل، وذلك نظراً لما يتمتع به مراقب الحسابات من خبرة ومهارة مكتسبة من مراجعة القوائم المالية، 2- المراجعين الداخليين، حيث تعد المراجعة الداخلية الأداة الرقابية التي تتولى تقييم نظام الرقابة الداخلية بالشركة، لذلك قد يكون قيام فريق المراجعة الداخلية بتوكيد التقرير المتكامل كافياً ومناسباً خاصة فى ظل التطبيق الاختياري للتقرير المتكامل، إلا أن ما يثار بشأن عدم استقلالية المراجع الداخلى ونقص خبرته ومهارته يجعل ذلك عائقاً أمام الاعتماد عليه بمفرده فى ذلك، 3- مكاتب الاستشارات المتخصصة: وهى الجهات التي تقدم خدمات التصديق والخدمات الاستشارية المتعلقة بإدارة المخاطر والمسئولية الاجتماعية والبيئية، إلا أن عدم خبرة تلك الجهات فى مراجعة القوائم المالية يجعل ذلك عائقاً أمام الاعتماد عليها بمفردها فى ذلك. وبالتالي يمكن القول أن الجهة المناسبة التي يمكنها تقديم خدمة توكيد التقرير المتكامل هم مراقبى الحسابات، حيث أن معظم التوكيدات المستقلة يتم تقديمها من قبل مكاتب المراجعة للحصول على مستوى مصداقية أعلى، مع الاستعانة بالأفراد والجهات الأخرى ذات الخبرة الفنية المتخصصة، مع التأكيد على أهمية قيام الجمعية العامة للمساهمين بتكليف القائم بهذه المهمة وليس إدارة الشركة (منصور، 2018؛ رميلى، 2020؛ Engelbrecht et al., 2018).

8) مراحل أداء خدمة التوكيد المهنى: تشتمل مراحل أداء خدمة التوكيد المهنى للتقرير المتكامل على عدة مراحل تتشابه مع مراحل عملية مراجعة القوائم المالية التاريخية، حيث تتمثل تلك المراحل فى: قبول التكليف بعملية التوكيد، تخطيط وأداء عملية التوكيد، التقرير عن التوكيد (شحاته، 2014).

9) المعايير المهنية المستخدمة: بالنسبة للمعلومات غير المالية يتم التوكيد عليها وفقاً لمعايير التوكيد مثل معيار التأكيد المصرى رقم (3000) والمتعلق بمهام التأكد بخلاف المراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية، ونظيره الدولى، المعيار رقم (3400) والخاص باختبار المعلومات المالية المستقبلية،

المعيار الدولى رقم (3410) والمتعلق بارتباطات التأكيد عن قوائم الاحتباس الحرارى، المعيار الدولى رقم (3420) والخاص بارتباطات التأكيد لأغراض تقرير عن تجميع المعلومات المالية التنبؤية الواردة في نشرات الاكتتاب، حيث أنها خدمات توكيدية ومن ثم تتعدى معايير مراجعة القوائم المالية التاريخية، مع الاسترشاد بما ورد بالمؤشر المصرى لمسئولية الشركات EGX، أما بالنسبة للمعلومات المالية فيتم مراجعتها وفقاً لمعايير المراجعة المصرية أو الدولية فى الجزء الذي لم يصدر بصدده معيار مصري.

2/2/3 المعيار المصرى لمهام التأكد رقم (3000):

يهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية للمحاسبين المهنيين المزاولين، وتوفير إرشادات لهم لأداء مهام التأكد بخلاف المراجعة أو الفحص المحدود للمعلومات المالية التاريخية، ويستخدم هذا المعيار مصطلحي مهام التأكد المناسب أو المعقول ومهام التأكد المحدود، وذلك للتمييز بين نوعين من مهام التأكد يسمح للمزاول بممارستهما، حيث تهدف مهام التأكد المعقول إلى تخفيض خطر مهمة التأكد لمستوى منخفض مقبول نسبياً حسب ظروف المهمة، وذلك كأساس للنموذج الإيجابي لإبداء استنتاج المزاول، أما بالنسبة لمهام التأكد المحدود فيكون الهدف منها هو تخفيض خطر مهمة التأكد لمستوى مناسب لظروف المهمة، ولكن يكون هذا الخطر أكبر من الخطر الموجود فى مهام التأكد المعقول، وذلك كأساس للتعبير عن النموذج السلبى لإبداء استنتاج المزاول عما إذا كان قد لفت انتباه الممارس أمر يجعله يعتقد أن الموضوع محل التوكيد محرف بشكل جوهري (المعايير المصرية للمراجعة، 2008). ويؤخذ على معيار التأكيد هذا أنه ليس مصمم على وجه التحديد لمراجعة التقرير المتكامل، لذلك هنا حاجة لإصدار معيار مهنى خاص بتوكيد التقرير المتكامل.

3/2/3 مبررات المطالبة بتوكيد التقرير المتكامل:

أخذ التقرير المتكامل مكانة عالية من قبل أصحاب المصالح، وقد أدرك الممارسين مدى الحاجة إلى توفير الثقة والمصداقية في المعلومات المفصح عنها من خلال هذا التقرير، وبناءً على ذلك ومن أجل تعزيز الثقة في التقرير المتكامل فقد زاد عدد الشركات التي تستخدم أطرافاً خارجية لتوكيد التقرير المتكامل بشكل كبير في السنوات الأخيرة، ويحقق التوكيد المهنى على التقرير المتكامل العديد

من المزايا لكل من الشركات ومستخدمي التقارير، وذلك على النحو التالى (منصور، 2018؛ Liburd & Zamora, 2015; Rossi & Tarquinio, 2017:)

- زيادة الموضوعية وتعزيز الثقة والمصداقية وإمكانية اعتماد أصحاب المصالح على المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل ومن ثم إضافة قيمة للشركة.
- زيادة احتمالية اكتشاف الأخطاء والحذف الجوهرى للمعلومات ومنع نشر معلومات مضللة مما يؤدى

إلى زيادة جودة المعلومات المفصح عنها وإضافة قيمة لأصحاب المصالح.

- تخفيض تكلفة البحث عن المعلومات من قبل أصحاب المصالح.
- تخفيض درجة عدم التأكد وعدم تماثل المعلومات ومستوى المخاطر التي يتعرض لها أصحاب المصالح.
- تحقيق منافع مادية لمراقبي الحسابات بمكاتب المراجعة.
- سد الفجوة بين معد التقرير ومستخدم التقرير.
- تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار فى المستقبل والتعرف على كيفية إدارتها للمخاطر وتعاملها مع القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية تحقيقاً للتنمية المستدامة.
- مواكبة التطورات العالمية فى مجال خدمات المراجعة الخارجية وزيادة الثقة فى مهنة المراجعة.
- المساهمة فى سرعة انتشار التقرير المتكامل على نطاق واسع.
- تحقيق أداء استدامة أكبر للشركات.
- تحقيق رغبة أعلى للاستثمار في الشركة.

4/2/3 التحديات المتعلقة بتوكيد التقرير المتكامل (منصور، 2018؛ عبد الله، 2019 Ackers, 2016; Gürtürk & Hahn, 2016; Ogando et al., 2018:)

على الرغم من وجود العديد من المبررات التي تدعو إلى المطالبة بتوكيد التقرير المتكامل، إلا أنه قد يصاحب ذلك العديد من التحديات والتي تتمثل على سبيل المثال في:

- تعدد معايير التوكيد: فعدم وجود معايير محاسبية ومهنية محددة مصحوبة بإرشادات عن كيفية إعداد وتوكيد التقرير المتكامل، وتعدد معايير وأنواع التوكيد واختلافها يؤدى إلى حدوث ارتباك وتشتت لدى مقدمي خدمة التوكيد، حيث يجد مقدمي خدمة التوكيد أنفسهم أمام نطاق واسع من

التعاريف والمنهجيات والبيانات الواردة في مختلف معايير ارتباطات التوكيد، مثل معيار التأكيد رقم 3000، والمعيار رقم 3400، والمعيار رقم 3402، والمعيار رقم 3410، والمعيار رقم 3420، بما قد يؤدى إلى انخفاض ثقة أصحاب المصالح في المحتوى المعلوماتي للتقارير المتكاملة.

- عدم وجود ممارسات محاسبية مقبولة للقياس والإفصاح المحاسبى عن المعلومات غير المالية التي يحتويها التقرير المتكامل.
- احتواء التقرير المتكامل على معلومات قد يصعب توكيدها فى الوقت الحالي مما يثير مخاوف أصحاب المصالح.
- عدم توافر مراقبى حسابات مؤهلين وذوي خبرة مناسبة للقيام بتوكيد التقرير المتكامل.
- عدم وجود ضوابط بشأن نطاق التقرير الذي سيتم توكيده، وما إذا كان سيتم توكيد التقرير المتكامل بأكمله أم جزء منه، مما قد يؤدى إلى تضليل أصحاب المصالح.
- احتمال تعمد إدارة الشركات تخفيض المعلومات المفصح عنها في التقرير المتكامل إذا علمت أن هذه المعلومات سوف تخضع للتوكيد المهنى.
- تخوف مراقبى الحسابات من المسئوليات التي قد يتحملونها نتيجة التوكيد المهنى للتقرير المتكامل.
- الطبيعة الاختيارية للتقرير المتكامل وعدم وجود إلزام من جانب الجهات المعنية بضرورة قيام الشركات بإعداد تقرير متكامل وتوكيد هذا التقرير.
- ارتفاع تكلفة توكيد التقرير المتكامل قد يدفع بعض الشركات لعدم توكيد التقرير المتكامل رفضاً لتحمل أتعاب التوكيد.
- صعوبة فهم بعض المستخدمين لطبيعة الاستنتاج الذي يقدمه تقرير توكيد التقرير المتكامل.
- اختلاف مستوى المصداقية والموثوقية التي تقدمها ارتباطات التوكيد مقارنة بعملية مراجعة القوائم المالية، نظراً لاحتواء التقرير المتكامل على معلومات غير مالية أقل قابلية للقياس الكمي.
- التحديات المرتبطة بأدلة الإثبات: حيث يعد دليل الإثبات الأداة الرئيسية التي تمكن مراقب الحسابات من إبداء رأيه حول مصداقية ونزاهة المعلومات، ونظراً لطبيعة المعلومات غير المالية والتي تكون في صورة نوعية فقد تكون أدلة الإثبات التي تم جمعها ليست كافية لإبداء الرأي،

ويكون من الصعب التحقق منها بأدلة الإثبات التقليدية، لذلك يجب على مراقب الحسابات استخدام مصادر إضافية للحصول على ما يكفي من أدلة الإثبات المناسبة.

- التحديات المرتبطة بالبدائل المتاحة للإفصاح عن المعلومات غير المالية، حيث هناك جدل بين المحاسبين حول كيفية الإفصاح عن المعلومات غير المالية المتعلقة بالتنمية المستدامة، حيث لا يوجد حتى الآن أي معيار يحدد طريقة الإفصاح عن هذه المعلومات مما يؤدى إلى صعوبة المقارنة بين التقرير المتكامل على مستوى الشركات، ويتطلب هذا من مراقبى الحسابات أن يكونوا على دراية كافية بجميع هذه البدائل، وتحديد ما إذا كان البديل الذي اختارته الشركة مناسباً وتحديد الطريقة الأفضل للإفصاح.
- التحديات المرتبطة بتقرير المراجعة: حيث تؤثر طبيعة المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل على محتويات تقرير المراجعة، وبالتالي فإن الشكل التقليدي لتقرير المراجعة لم يعد مناسباً لإبداء الرأي حول المعلومات غير المالية بجانب المعلومات المالية، لذلك يجب على مراقب الحسابات توسيع نطاق تقرير المراجعة ليشمل رأيه حول التقرير المتكامل ككل بما يتضمنه من معلومات عن الاستدامة وما يرتبط به من معلومات غير مالية متعلقة بالجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة، بجانب المعلومات المالية لإعطاء نظرة شاملة عن أداء الشركة ككل.

5/2/3 واقع تطبيق التقرير المتكامل والتوكيد المهنى عليه فى بيئة الأعمال المصرية:

إن تطبيق التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية مصحوبة بتقرير توكيد مهنى عليه لا يزال غير شائع، حيث تبين من واقع استقراء ممارسات تطبيق التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية وجود بعض الممارسات الجزئية المتناثرة غير المنظمة والتى لم توضع فى شكل إطاراً متكاملاً، بل تمت فى صورة تقارير مستقلة لكل من البعد البيئي والاجتماعي والحوكمة، كذلك يتضح أن تلك التقارير غير نمطية ولا تتبع نموذجاً محدداً، كما أن تفعيل خدمة التوكيد المهنى على التقرير المتكامل فى مصر خاصة فى شقه غير المالي يحتاج إلى ضوابط ومقومات، وقد اتخذ سوق المال المصرى خطوات جادة تتماشى مع التوجه العالمي نحو تطبيق التقرير المتكامل، أبرزها قيام مركز المديرين المصرى التابع للهيئة العامة للرقابة المالية بالتعاون مع البورصة المصرية ومؤسسة ستاندرد أند بورز ببناء المؤشر المصرى لمسئولية الشركات (S&P/EGX ESG) وذلك فى مارس 2010، حيث يقيس هذا المؤشر حجم المعلومات التي توفرها الشركات بشكل اختياري عن ممارساتها فيما

يخص الأداء البيئي والمسئولية الاجتماعية والحوكمة، ويتم تقييم الشركات المقيدة فى مؤشر EGX100 بشكل سنوي ثم يتم اختيار أفضل 30 شركة ليتم تسجيلهم فى مؤشر EGX30 (إسماعيل، 2016)، فضلاً عن إصدار الدليل الاسترشادي لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الاستدامة وذلك فى نوفمبر عام 2016، حيث تشهد أسواق المال العالمية اهتماماً متزايداً بمفهوم الاستدامة وآليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي أقرتها الأمم المتحدة عام 2015، حيث تتعدد المهام والأدوار التي يمكن أن تلعبها أسواق المال فى مجال الاستدامة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (البورصة المصرية، 2019)، وقد تبين من ذلك تحرك السوق المصرى فى اتجاه التحول نحو التقرير المتكامل من خلال إعداد تقارير الاستدامة (حسان، 2017)، وبالنسبة للتوكيد المهنى على تلك التقارير يتضح أنه تم إعدادها وفقاً لمعيار التوكيد المهنى المصرى رقم (3000) وأن القائم بالتوكيد هي مكاتب مراجعة كبرى تابعة للمكاتب الأربعة الكبار. ومع عرض تقارير الاستدامة بجانب وجود المعيار المصرى لمهام التأكد رقم (3000) سيولد ذلك طلباً متزايداً على تطبيق مدخل التقرير المتكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى عليه (فرج، 2017).

3/3 أثر توكيد مراقب الحسابات للتقرير المتكامل على قراري الاستثمار ومنح الائتمان:

في ظل الاتجاه المتزايد نحو قيام أصحاب المصالح بأخذ التقرير المتكامل في الاعتبار عند اتخاذ قراراتهم، نجد في المقابل أن الإفصاح غير المالي داخل التقرير المتكامل يزداد فيه الحكم الشخصي، وبالتالي فإن توكيد مراقب الحسابات على التقرير المتكامل يخفض من مخاطر تحريف المحتوى المعلوماتي للتقرير، ويزيد من مصداقيته وإمكانية الاعتماد عليه عند اتخاذ القرارات وخاصة قراري الاستثمار ومنح الائتمان، حيث يقوم مراقب الحسابات بدور هام ومحوري في بناء الثقة لدى المستثمرين والمقرضين في جودة المعلومات المتضمنة في التقرير المتكامل ومدى مصداقيتها (عبد الرحيم، 2020)، ويتم ذلك من خلال إعطاء المستثمرين ومانحي الائتمان صورة شاملة عن مدى اهتمام الشركة والتزامها بالجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمة، مما يساعدهم على تقييم المخاطر التي تواجه الشركة وتواجههم عند اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى تحسين الانطباعات السلبية لدى المستثمرين ومانحي الائتمان تجاه إدارة الشركة، والمساعدة في تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل والتعرف على كيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فبالنسبة لقرار الاستثمار يمكن القول بأن توكيد مراقب الحسابات على التقرير المتكامل يضفي على المعلومات المتضمنة في التقرير درجة من الموثوقية، فيستطيع المستثمر الاعتماد عليها عند اتخاذ قرار الاستثمار من خلال تقييم مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع على استثماراتهم، وتقييم كفاءة الإدارة في تحقيق العوائد النقدية على الأسهم، بالإضافة لتقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار والحد من عدم التأكد المحيط بالتقرير المتكامل. كذلك يتأثر قرار منح الائتمان وحجم القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة بمستوى التوكيد المقدم من قبل مراقب الحسابات، حيث أن قرار منح الائتمان يعتمد على مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية والتي تعتمد بدورها على مدى قدرة الشركة على البقاء والاستمرار، وأن توكيد مراقب الحسابات باستنتاج إيجابي على التقرير المتكامل بشأن مدى وفاء الشركة بالتزاماتها البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة يعد دليلاً على بقاء الشركة واستمرارها، حيث أن الشركة التي لديها مشاكل تتعلق بالاستدامة تدفع تكاليف ائتمان أعلى على قروضها، كما أن توفير توكيد مهنى على التقرير المتكامل يخفض من مخاطر نشر معلومات مضللة ويقلل بالتالي من فجوة الثقة في المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل، مما يساعد المقرضين على اتخاذ قرار سليم بشأن منح الائتمان، حيث يمكن القول بأن مانحي الائتمان كانوا يركزون في الماضي على تقدير التدفقات النقدية والتحليلات المالية المتعلقة بالربحية ومستوى السيولة والعائد على الاستثمار والقدرة على السداد والتي تعتمد على المعلومات المدرجة بالقوائم المالية، إلا أنه مع التغيرات السريعة والمتلاحقة في بيئة الأعمال أصبح مانحي الائتمان بحاجة إلى معلومات شاملة وذلك من خلال توفير معلومات غير مالية متعلقة بالاستدامة واستراتيجية الشركة والفرص والمخاطر والحوكمة والجوانب البيئية والاجتماعية المختلفة، ولن تتحقق الاستفادة من تلك المعلومات بدون توفير توكيد مهنى عليها من قبل مراقب الحسابات (فرج، 2017).

4- الدراسة الميدانية:

استكمالاً للفائدة المرجوة من البحث ولربط الجوانب النظرية بالجوانب العملية، يتناول الباحث فى هذا الجزء الدراسة الميدانية، ويتم التعرض لتلك الدراسة من خلال استخدام أسلوب التحليل الإحصائى للبيانات التي تم جمعها من خلال قائمة الاستبيان الموزعة على عينة من: مراقبى الحسابات، المدراء الماليين، المستثمرين، وذلك لاختبار صحة الفرض الأول والثاني للبحث والمتعلقين بتحليل آراء فئات الدراسة حول مبررات وتحديات إعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية.

1/4 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة فى الفئات الآتية:

- مراقبى الحسابات بمكاتب المحاسبة والمراجعة الخاصة المصرية وبعض فروع المكاتب العالمية العاملة فى مصر والمرخص لهم بمراجعة شركات المساهمة المصرية المقيدة بالبورصة، باعتبارهم يمثلون أحد وأهم الأطراف التي يمكنهم تقديم خدمة التوكيد المهنى للتقرير المتكامل.
- المدراء الماليون بشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، باعتبارهم المسئولين عن إعداد التقرير المتكامل.
- المستثمرون فى شركات سمسرة الأوراق المالية، باعتبارهم من أهم مستخدمى التقرير المتكامل والمستفيدين من خدمات مراقبى الحسابات.

وقد تم أخذ عينة انتقائية تحكمية من الفئات الثلاث السابقة مكونة من 180 مفردة موزعة عليهم بالتساوي. وفيما يلي بيان بعدد قوائم الاستبيان التى تم توزيعها على عينة الدراسة والقوائم المستلمة والصالحة للتحليل الإحصائى:

جدول رقم (1)
مجتمع الدراسة وحجم العينة

فئات مجتمع الدراسة	حجم العينة وعدد قوائم الاستبيان الموزعة	عدد قوائم الاستبيان المستلمة	عدد قوائم الاستبيان الصالحة للتحليل	النسبة
مراقبى الحسابات	60	44	42	70%
المدراء الماليون	60	42	39	65%
المستثمرون	60	35	32	53.3%
الإجمالى	180	121	113	62.7%

2/4 أسلوب جمع البيانات وتصميم قائمة الاستبيان:

اعتمد الباحث فى الحصول على البيانات اللازمة للدراسة الميدانية واختبار فرضى البحث على أسلوب قائمة الاستبيان، وقد مر إعدادها بمرحلتين: فى المرحلة الأولى تم وضع تصور مبدئى لمضمون القائمة فى ضوء الإطار النظرى للبحث، أما المرحلة الثانية فتمثلت فى الإعداد النهائى لقائمة الاستبيان، وفيها تم التحقق من سلامة القائمة من خلال إجراء دراسة استطلاعية لبعض مفردات العينة بهدف اختبار مدى صلاحية القائمة ومدى احتوائها على الأسئلة والبيانات الضرورية، ومدى وضوحها وعرضها بشكل مبسط ومتسلسل بطريقة تؤدى إلى تحقيق أهداف البحث وإجراء

التحليل الإحصائى. وقد أسفرت الدراسة الاستطلاعية عن إعادة صياغة بعض الأسئلة وإعادة ترتيب البعض الآخر، وفى نهاية هذه المرحلة تم إعداد القائمة فى شكلها النهائي. وقد تضمنت قائمة الاستبيان على مجموعتين من الأسئلة وذلك على النحو التالى: -

- المجموعة الأولى: تم تخصيصها لاختبار صحة الفرض الأول وتتعلق باستطلاع آراء ووجهات نظر فئات عينة الدراسة حول المبررات التي تدعو إلى المطالبة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية.
- المجموعة الثانية: تم تخصيصها لاختبار صحة الفرض الثانى وتتعلق باستطلاع آراء ووجهات نظر فئات عينة الدراسة حول التحديات المتعلقة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية.

3/4 اختبار مدى ثبات وصدق الاستبيان:

يقصد بالثبات درجة الاتساق الداخلى بين العبارات المختلفة التى تقيس متغير ما، ويعنى الثبات الحصول على نفس النتائج تقريباً عند إعادة استخدام أداة القياس تحت نفس الظروف فى كل مرة يتم فيها إعادة القياس، ولبيان مدى ثبات قائمة الاستبيان تم حساب معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لأسئلة قائمة الاستبيان لبحث مدى إمكانية تعميم نتائج الدراسة، ويقصد باختبار الصدق الاختبار الذى يقيس ما أعد لقياسه، حيث يرتبط صدق الاختبار بأكمله بصدق كل سؤال فيه (مراد، سليمان، 2005)، وقد تم حساب معاملي الثبات والصدق لأسئلة قائمة الاستبيان المتعلقة بفرضي البحث، سواء على مستوى كل مجموعة من الأسئلة المستخدمة فى القائمة أو على مستوى القائمة ككل وذلك للتحقق من درجة الاتساق الداخلى. وقد ظهرت النتائج كما يلي: -

جدول رقم (2)

نتائج اختبار معاملا الثبات والصدق لأسئلة قائمة الاستبيان

رقم الفرض	أسئلة الفروض	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
الأول	المبررات التي تدعو إلى المطالبة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية.	18	0.910	0.954
الثانى	التحديات المتعلقة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل في بيئة الأعمال المصرية.	17	0.791	0.889

يتضح من بيانات الجدول السابق أن قيم معاملي الثبات والصدق مقبولة لجميع الأسئلة، حيث أنه من المتعارف عليه إحصائياً أن القيمة المقبولة للثبات وفقاً لمعامل ألفا كرونباخ هى 0.6 فأكثر

(مراد، سليمان، 2005)، مما يشير إلى أنها معاملات ذات دلالة جيدة ويمكن الاعتماد عليها فى تعميم النتائج.

4/4 أساليب تحليل البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة:

قام الباحث بعد تجميع قوائم الاستبيان ومراجعتها للتأكد من صلاحيتها للتحليل الإحصائى بترميز الأسئلة الواردة بها، وتحميل بيانات كل قائمة على الحاسب الآلي من خلال حزمة التحليل الإحصائى للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS 24)، ثم قام الباحث بإعطاء أوزان ترجيحية للإجابات على حسب الأهمية النسبية طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي Likert Scale. ولتحليل عبارات قائمة الاستبيان تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية (مراد، سليمان، 2005):

1- الإحصاءات الوصفية: وهي تختص بجمع البيانات وتحليلها ووصفها دون تعميم، وقد تم استخدام أسلوب المتوسط الحسابي كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية لكل متغير.

2- الاختبارات الإحصائية: وهي تختص بطرق تحليل وتفسير وتقدير واستخلاص الاستنتاجات بالاعتماد على عينة للتوصل لقرارات تخص المجتمع، وقد تم استخدام اختبار كروسكال- واليز Kruskal-Wallis لاختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من خلال القيمة الإحصائية للاختبار (كا^2) Chi-Square. ويتم اختبار صحة أو خطأ فرضي الدراسة الميدانية عند مستوى معنوية 5%. ويلاحظ أن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية هو بمثابة اتفاق عينة الدراسة على أى متغير من متغيرات الدراسة، فى حين أن وجود فروق أو اختلافات بين فئات الدراسة بخصوص متغير معين يعنى عدم اتفاقهم حول هذا المتغير، ولاختبار فروض الدراسة الميدانية تم استخدام اختبار one sample T-Test لاختبار الفروق المعنوية بين المتوسطات لمعرفة دلالة الفروق، وذلك من خلال مقارنة المتوسط العام لكل عبارة بمتوسط معلوم محدد مسبقاً عند مستوى معنوية 5%، وذلك لمعرفة مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أهمية العبارات الخاصة بفرضي البحث عند درجة (4) للقيم الرتبية من 1-5 وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي.

5/4 نتائج التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة الميدانية:

تحليل بيانات الفرض الأول واختباره:

ينص الفرض الأول على "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة على وجود العديد من المبررات التي تدعو إلى المطالبة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية".

ويتم اختبار هذا الفرض من خلال التعرف على درجة أهمية كل عبارة، وذلك باستخدام اختبار "t-test" وذلك عند مستوى معنوية 5%، فإذا كانت مستوى المعنوية أقل من 5% لمتغيرات الفرض تعتبر دالة (معنوية)، بمعنى أنه توجد فروق بين المتوسطات، أما إذا كانت مستوى المعنوية أكبر من 5% لمتغيرات الفرض تعتبر غير دالة (غير معنوية) بمعنى أنه لا توجد فروق بين المتوسطات، وتوجد فرضيتان أساسيتان تُستخدمان مع اختبار (T): فرض العدم H0: "لا يوجد فرق معنوي بين متوسط العينة والمتوسط المحدد وهو (4) والذى يعبر عن درجة أهمية كل عبارة" H0: μ=4، الفرض البديل Ha "يوجد فرق معنوي بين متوسط العينة والمتوسط المحدد وهو (4) والذي يعبر عن درجة أهمية كل عبارة" Ha: μ≠4 حيث "μ" هى المتوسط العام لمتغيرات الفرض، أي أن المتوسط العام لمتغيرات الفرض إما أن تساوى 4 أو لا تساوى 4 (أكبر من أو أقل من 4). فإذا كانت مستوى معنوية قيمة "T" أكبر من 5% نقبل فرض العدم أى متوسط العبارة يساوى (4)، أما إذا كانت مستوى معنوية قيمة "T" أقل من أو تساوى 5% نقبل الفرض البديل أى المتوسط العام لمتغيرات الفرض أكبر من (4) أو أقل من (4) (سيكاران، أوما، تعريب بسيوني، إسماعيل 2006).

وبتحليل النتائج التى تم الحصول عليها من فئات الدراسة باستخدام المقاييس الإحصائية المختلفة والخاصة باختبار الفرض الأول تم التوصل إلى ما يلي:

جدول رقم (3)

نتائج اختبار متغيرات الفرض الأول

مبررات المطالبة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية

عبارات الفرض الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	T- test t=4		المتوسط الحسابي حسب الفئة			كروسكال واليز - Chi-Square	
مبررات المطالبة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية				القيمة	المعنوية	مراقبى الحسابات	المديراء الماليون	المستثمرون	القيمة	المعنوية
(أ) مبررات المطالبة بإعداد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية										

قصور نموذج التقرير المالي الحالي وعدم وجود ارتباط بين التقرير المالي وتقرير الاستدامة بما يؤدى إلى عدم قدرة أصحاب المصالح على تكوين صورة شاملة عن الأداء الكلى للشركة فى الماضي والحاضر والمستقبل وعلى مدى قدرتها على إضافة قيمة للشركة.	4.92	0.272	3	35.98	0.001	4.90	4.90	4.94	0.443	0.802
زيادة مستويات الإفصاح والشفافية بما يحد من عدم تماثل المعلومات ويؤدى إلى تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة جودة المعلومات.	4.91	0.285	4	33.96	0.001	4.87	4.87	4.94	1.172	0.557
دعم التفكير المتكامل من خلال جمع التقارير الفردية المالية وغير المالية فى تقرير واحد بما يؤدى إلى ربط أداء الشركة باستراتيجيتها وتحسين مستوى التواصل مع أصحاب المصالح.	4.94	0.242	1	41.18	0.001	4.92	4.92	4.94	0.296	0.862
توفير مؤشرات عن مدى قدرة الشركة على استغلال الفرص وكيفية إدارة المخاطر بما يساعد الشركات على تخصيص أموالهم بشكل أكثر كفاءة وانتاجية.	4.90	0.298	6	32.23	0.001	4.87	4.87	4.94	0.859	0.651
المساهمة فى تحسين تقارير الشركات بما يؤدى إلى تحسين سمعة الشركة وتعزيز قدرتها التنافسية أو ما يسمى بوضوح أكبر وقرارات أفضل ومشاركة أكثر ومخاطر سمعة أقل.	4.89	0.309	7	30.70	0.001	4.85	4.85	4.94	1.615	0.446
توفير معلومات مالية ونوعية عن الأداء المالي والاستدامى والحوكمى والاستراتيجي للشركة بما يحسن من توقعات المحللين الماليين ويمكن المستثمرين من التنبؤ بأسعار الأسهم وتقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار وإضافة قيمة.	4.93	0.242	2	41.18	0.001	4.93	4.92	4.94	0.296	0.862
تعزيز المساءلة عن أشكال رأس المال المختلفة (المالي، الطبيعي، الفكري، البشرى، الصناعى، الاجتماعي).	4.89	0.337	8	28.19	0.001	4.92	4.92	4.94	1.674	0.433
تطوير رؤية الشركة نحو التركيز على العوامل المضيفة للقيمة، وإعادة صياغة استراتيجية الشركة بما يتواكب مع نموذج أعمالها وكيفية استجابتها للتغيرات فى البيئة الداخلية والخارجية بما يساهم فى تحقيق أهداف الشركة.	4.91	0.285	5	33.96	0.001	4.92	4.92	4.94	0.812	0.666
مواكبة التطورات العالمية فى مجال إعداد التقارير.	4.89	0.309	9	30.70	0.001	4.90	4.90	4.94	0.443	0.802
(ب) مبررات المطالبة بتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية										
زيادة الموضوعية وتعزيز الثقة والمصداقية وإمكانية اعتماد أصحاب المصالح على المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل.	4.92	0.346	2	28.52	0.001	4.91	4.92	4.94	1.233	0.540
زيادة احتمالية اكتشاف الحذف الجوهرى للمعلومات ومنع نشر معلومات مضللة مما يؤدى إلى زيادة جودة المعلومات المفصح عنها وإضافة قيمة لأصحاب المصالح.	4.72	0.647	8	11.77	0.001	4.31	4.31	4.94	.079	0.961
تخفيض تكلفة البحث عن المعلومات من قبل أصحاب المصالح.	4.83	0.399	6	22.18	0.001	4.79	4.79	4.94	27.323	0.001
تخفيض درجة عدم التأكد وعدم تماثل المعلومات ومستوى المخاطر التي يتعرض لها أصحاب المصالح.	4.85	0.486	5	18.59	0.001	4.69	4.69	4.94	3.143	0.208
تحقيق منافع مادية لمراقبي الحسابات بمكاتب المراجعة.	4.76	0.522	7	15.49	0.001	4.92	4.92	4.94	4.949	0.084
سد الفجوة بين معد التقرير ومستخدم التقرير.	4.87	0.341	4	27.05	0.001	4.87	4.87	4.94	21.177	0.001

تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار فى المستقبل والتعرف على كيفية إدارتها للمخاطر وتعاملها مع القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية نحقيقاً للتنمية المستدامة.	4.93	0.258	1	38.34	0.001	4.95	4.95	4.94	2.572	0.276
مواكبة التطورات العالمية فى مجال خدمات المراجعة الخارجية وزيادة الثقة فى مهنة المراجعة.	4.91	0.272	3	35.98	0.001	4.90	4.91	4.94	.635	0.728
يساهم التوكيد المهنى فى سرعة انتشار التقرير المتكامل على نطاق واسع.	4.63	0.585	9	11.41	0.001	4.77	4.77	4.94	3.934	0.140

يتضح من الجدول السابق أن هناك اتجاهاً من قبل فئات عينة الدراسة نحو الموافقة على مبررات المطالبة بإعداد التقرير المتكامل، حيث أعطت جميع فئات عينة الدراسة أهمية مرتفعة لجميع مبررات، ويبدو ذلك واضحاً فى ارتفاع المتوسط الحسابي لكل عبارة (أكبر من 4)، كما يلاحظ أن الانحراف المعياري لجميع العبارات أقل من الواحد الصحيح مما يدل على انخفاض التشتت فى استجابات عينة الدراسة لهذه العبارات، وبالتالي يوجد اتساق وتقارب فى إجابات مفردات العينة. ومن ثم يمكن القول إن جميع فئات عينة الدراسة تتفق على أهمية وضرورة إعداد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية.

وقد تم اختبار الاختلافات بين آراء فئات الدراسة حول درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمبررات المطالبة بإعداد التقرير المتكامل باستخدام اختبار كروسكال واليز، وقد تبين أن مستوى المعنوية أكبر من 5% مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية. وقد تم اختبار الاختلافات بين آراء فئات الدراسة حول مبررات المطالبة بإعداد التقرير المتكامل ككل وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (4)

اختبار كروسكال واليز على مستوى فئات الدراسة ككل والمتعلقة بمبررات المطالبة بإعداد التقرير المتكامل

اختبار كروسكال واليز	متوسط الرتب			قيمة الاختبار	مستوي المعنوية
	مراقبى الحسابات	المدراء الماليون	المستثمرون		
متغيرات الفرض الأول والمتعلقة بمبررات المطالبة بإعداد التقرير المتكامل	53.13	55.83	63.50	4.119	0.128

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن مستوى المعنوية لكل المتغيرات أكبر من 5% مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين فئات الدراسة حول مبررات المطالبة بإعداد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية. ولاختبار الفرق بين المتوسطات للتحقق من صحة

الفرض الأول فيما يتعلق بمبررات المطالبة بإعداد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية تم استخدام اختبار "T". وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (5)

اختبار T – test لمتغيرات الفرض الأول المتعلقة بمبررات المطالبة بإعداد التقرير المتكامل

اختبار T-Test	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T t =4	مستوي المعنوية
متغيرات الفرض الأول المتعلقة بمبررات المطالبة بإعداد التقرير المتكامل	4.912	0.245	39.557	0.001

ومن الجدول السابق يتضح أن قيمة مستوى المعنوية أقل من 5%، أى قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم، مما يشير إلى معنوية القيمة، أى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابي لقيم مبررات المطالبة بإعداد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية عند القيمة المحددة (4)، ولكن هذا الفرق بالزيادة أكبر من 4 (الاختيار موافق أو موافق تماماً). ومن ثم يمكن استنتاج أن الإجابات تميل إلى الموافقة بشدة، أي أن هناك اتفاقاً بين فئات عينة الدراسة على وجود العديد من المبررات التي تدعو إلى المطالبة بإعداد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية.

وفيما يتعلق بمبررات المطالبة بتوكيد التقرير المتكامل، يتضح أن هناك اتجاهاً من قبل فئات عينة الدراسة نحو الموافقة على مبررات المطالبة بتوكيد التقرير المتكامل، حيث أعطت جميع فئات عينة الدراسة أهمية مرتفعة لجميع مبررات المطالبة بتوكيد التقرير المتكامل، ويبدو ذلك واضحاً فى ارتفاع المتوسط الحسابي لكل عبارة (أكبر من 4)، كما يلاحظ أن الانحراف المعياري لجميع العبارات أقل من الواحد الصحيح مما يدل على انخفاض التشتت فى استجابات عينة الدراسة لهذه العبارات، وبالتالي يوجد اتساق وتقارب فى إجابات مفردات العينة. ومن ثم يمكن القول إن جميع فئات عينة الدراسة تتفق على أهمية وضرورة توكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية. كذلك تم اختبار الاختلافات بين آراء فئات الدراسة حول درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمبررات المطالبة بتوكيد التقرير المتكامل باستخدام اختبار كروسكال واليز، وقد تبين أن مستوى المعنوية أكبر من 5% مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، ما عدا العبارة الثالثة والسادسة، ويرجع ذلك لاختلاف المتوسط الخاص بدرجة موافقة فئة المستثمرين مقارنة بفئتي مراقبى الحسابات والمدراء الماليون، حيث حصلت تلك العبارات على متوسط أعلى من قبل فئة المستثمرين مقارنة بفئتي الدراسة

الأخرى، ومبرر ذلك هو كون تلك العبارات منصبة ومتعلقة فى المقام الأول بأصحاب المصالح والتي منهم فئة المستثمرين.

وقد تم اختبار الاختلافات بين آراء فئات الدراسة حول مبررات المطالبة بتوكيد التقرير المتكامل ككل وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (6)

اختبار كروسكال واليز على مستوى فئات الدراسة ككل والمتعلقة بمبررات المطالبة بتوكيد التقرير المتكامل

اختبار كروسكال واليز	متوسط الرتب			قيمة الاختبار	مستوي المعنوية
	مراقبى الحسابات	المدراء الماليون	المستثمرون		
متغيرات الفرض الأول والمتعلقة بمبررات المطالبة بتوكيد التقرير المتكامل	44.48	52.46	78.97	24.94	0.001

ويتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية لكل المتغيرات أقل من 5% مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الدراسة حول مبررات المطالبة بتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية. وقد يرجع ذلك لاختلاف المتوسط الخاص بدرجة موافقة فئة المستثمرين مقارنة بباقي الفئات، فيما يتعلق بترتيب أهمية العبارة الثالثة والسادسة، حيث حصلتا على متوسط أعلى من قبل فئة المستثمرين مقارنة بباقي الفئات، وعلى الرغم من ذلك الاختلاف إلا أنها فى اتجاه الموافقة.

ولاختبار الفرق بين المتوسطات للتحقق من صحة الفرض الأول فيما يتعلق بمبررات المطالبة بتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية تم استخدام اختبار "T". وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (7)

اختبار T – test لمتغيرات الفرض الأول المتعلقة بمبررات المطالبة بتوكيد التقرير المتكامل

اختبار T-Test	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T t =4	مستوي المعنوية
متغيرات الفرض الأول المتعلقة بمبررات المطالبة بتوكيد التقرير المتكامل	4.826	0.264	33.272	0.001

ومن الجدول السابق يتضح أن قيمة مستوى المعنوية أقل من 5%، أى قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم، مما يشير إلى معنوية القيمة، أى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابي لقيم مبررات المطالبة بتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية عند القيمة المحددة (4)، ولكن هذا الفرق بالزيادة أكبر من 4 (الاختيار موافق أو موافق تماماً). ومن ثم يمكن استنتاج

أن الإجابات تميل إلى الموافقة بشدة، أي أن هناك اتفاقاً بين فئات عينة الدراسة على وجود العديد من المبررات التي تدعو إلى المطالبة بتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية.

ولاختبار الفرق بين المتوسطات للتحقق من صحة الفرض الأول فيما يتعلق بمبررات المطالبة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية تم استخدام اختبار "T". وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (8)

اختبار T – test لمتغيرات الفرض الأول المتعلقة بمبررات المطالبة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل

اختبار T-Test	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T t =4	مستوي المعنوية
متغيرات الفرض الأول المتعلقة بمبررات المطالبة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل	4.869	0.236	39.062	0.001

ومن الجدول السابق يتضح أن قيمة مستوى المعنوية أقل من 5%، أى قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم، مما يشير إلى معنوية القيمة، أى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابي لقيم مبررات المطالبة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية عند القيمة المحددة (4)، ولكن هذا الفرق بالزيادة أكبر من 4 (الاختيار موافق أو موافق تماماً). ومن ثم يمكن استنتاج أن الإجابات تميل إلى الموافقة بشدة، أي أن هناك اتفاقاً بين فئات عينة الدراسة على وجود العديد من المبررات التي تدعو إلى المطالبة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل. أو بمعنى آخر لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة على وجود العديد من المبررات التي تدعو إلى المطالبة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية. **وهذا يؤكد صحة الفرض الأول للبحث.**

تحليل بيانات الفرض الثانى واختباره:

ينص الفرض الثانى على "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة حول التحديات المتعلقة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية".

وبتحليل النتائج التى تم الحصول عليها من فئات الدراسة باستخدام المقاييس الإحصائية المختلفة والخاصة باختبار الفرض الثانى تم التوصل إلى ما يلي:

جدول رقم (9)

نتائج اختبار متغيرات الفرض الثانى

التحديات المتعلقة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية

عبارات الفرض الثانى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	T- test t=4		المتوسط الحسابي حسب الفئة			كروسكال واليز - Chi-Square	
التحديات المتعلقة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية				القيمة	المعنوية	مراقبى الحسابات	المدراء الماليون	المستثمرون	القيمة	المعنوية
(أ) التحديات المتعلقة بإعداد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية										
عدم وجود معايير محددة وإرشادات كافية لتنظيم الإفصاح عن المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل وتحديد نوعية وكمية المعلومات التي يجب أن يتضمنه خاصة المعلومات غير المالية، مما يؤدى إلى صعوبة المقارنة بين التقارير المتكاملة على مستوى الشركات.	4.90	0.442	3	21.685	0.001	4.88	4.97	4.84	1.527	0.466
الطبيعة غير المتجانسة للمحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل والذي يختلف من شركة لأخرى ومن صناعة لأخرى حيث تتسم التقارير المتكاملة بأنها تقارير غير نمطية ولا تتبع نموذجاً محدداً.	4.90	0.442	4	21.685	0.001	4.88	4.97	4.84	1.527	0.466
ارتفاع درجة الحكم الشخصي عند تحديد الأهمية النسبية لبعض البنود غير المالية الواردة في التقرير المتكامل، مما يؤدى إلى احتمال قيام الإدارة بالتأثير على تلك الأحكام وعدم الإفصاح عن بعض البنود، اعتقاداً بأن الإفصاح عن تلك البنود قد يضر بسمعة الشركة نظراً لارتباطها باستراتيجية الشركة وخططها المستقبلية والتي يمكن اعتبارها من المعلومات السرية والتي لا يجوز الكشف عنها للمنافسين.	4.60	0.840	5	7.613	0.001	4.90	4.08	4.84	29.183	0.001
صعوبة تصميم وتنفيذ نظام رقابة داخلية يحقق التكامل بين الأبعاد المختلفة للتقرير المتكامل.	4.50	0.857	6	6.147	0.001	4.62	4.10	4.81	16.034	0.001
على المستوى الفني قد يصعب على بعض أصحاب المصالح قراءة وفهم المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل.	4.50	0.857	7	6.147	0.001	4.74	4.85	3.75	33.252	0.001
عدم وجود معلومات كافية أو معرفة مسبقة بالتقرير المتكامل بسبب عدم تطبيقه داخل بيئة الأعمال المصرية.	4.96	0.207	1	49.185	0.001	4.95	4.97	4.94	.577	0.749
عدم وجود إلزام من جانب الجهات المعنية فى مصر بضرورة قيام الشركات بالإفصاح عن معلوماتها فى شكل تقرير متكامل.	4.94	0.115	2	47.175	0.001	4.93	4.95	4.94	.575	0.648
احتمالية زيادة تكاليف إعداد التقرير المتكامل على الفوائد المتوقعة منه بالإضافة إلى زيادة المتطلبات التنظيمية وتزايد الأعباء على مديري الشركات.	4.22	1.092	8	2.154	0.001	4.10	4.08	4.56	6.611	0.037
(ب) التحديات المتعلقة بتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية										
عدم وجود معايير مهنية محددة وملزمة مصحوبة بإرشادات كافية عن كيفية تنظيم أداء خدمة التوكيد المهنى على التقرير المتكامل فى مصر كما هو الحال فى مراجعة القوائم المالية مما يؤدى إلى تشتت وارتباك مقدمي خدمة التوكيد المهنى.	4.96	0.207	1	49.185	0.001	4.95	4.97	4.94	.577	0.749
عدم وجود ممارسات محاسبية مقبولة للقياس والإفصاح المحاسبى عن المعلومات غير المالية	4.95	0.225	3	44.692	0.001	4.95	4.95	4.94	.083	0.959

التي يحتويها التقرير المتكامل من جانب شركات المساهمة في مصر.									
احتواء التقرير المتكامل على معلومات قد يصعب توكيدها فى الوقت الحالي مما يثير مخاوف أصحاب المصالح.	4.72	0.661	5	11.527	0.001	4.62	4.79	4.75	.180	0.914
عدم توافر مراقبى حسابات مؤهلين وذوي خبرة مناسبة للقيام بتوكيد التقرير المتكامل.	4.41	1.058	7	4.092	0.001	3.50	4.97	4.91	56.209	0.001
عدم وجود ضوابط بشأن نطاق التقرير الذي سيتم توكيده، وما إذا كان سيتم توكيد التقرير المتكامل بأكمله أم بعض المعلومات الواردة به، مما قد يؤدى إلى تضليل أصحاب المصالح.	4.95	0.225	4	44.692	0.001	4.93	4.97	4.94	.914	0.633
احتمال تعمد إدارة الشركات تخفيض المعلومات المفصح عنها في التقرير المتكامل إذا علمت أن هذه المعلومات سوف تخضع للتوكيد المهنى.	4.64	0.824	6	8.216	0.001	4.95	4.05	4.94	33.170	0.001
تخوف مراقبى الحسابات من المسئوليات التي قد يتحملونها نتيجة التوكيد المهنى للتقرير المتكامل.	4.35	1.157	9	3.253	0.001	3.36	4.97	4.91	56.396	0.001
عدم وجود إلزام من جانب الجهات المعنية فى مصر بضرورة قيام الشركات بإعداد تقرير متكامل وتوكيد هذا التقرير.	4.96	0.207	2	49.185	0.001	4.95	4.97	4.94	.577	0.749
ارتفاع تكلفة توكيد التقرير المتكامل قد يدفع بعض الشركات لعدم توكيد التقرير المتكامل رفضاً لتحمل أتعاب التوكيد.	4.36	0.992	8	3.890	0.001	4.60	4.00	4.50	9.415	0.009

يتضح من الجدول السابق اتفاق جميع فئات عينة الدراسة على وجود مجموعة من التحديات المتعلقة بإعداد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية، وهى نتيجة منطقية لحداثة مدخل التقرير المتكامل وعدم تطبيقه بشكل إلزامي فى بيئة الأعمال المصرية، حيث أعطت جميع فئات عينة الدراسة أهمية مرتفعة لجميع التحديات المتعلقة بإعداد التقرير المتكامل، ويبدو ذلك واضحاً فى ارتفاع المتوسط الحسابي لكل عبارة (أكبر من 4)، ومن ثم يمكن القول أن فئات عينة الدراسة تتفق على وجود مجموعة من التحديات المتعلقة بإعداد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية. وقد تم اختبار الاختلافات بين آراء فئات الدراسة حول درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بتحديات إعداد التقرير المتكامل باستخدام اختبار كروسكال واليز، وقد تبين أن مستوى المعنوية أكبر من 5% مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، ما عدا العبارات الثالثة والرابعة والخامسة والثامنة، ويرجع ذلك لاختلاف المتوسط الخاص بدرجة موافقة فئة المدراء الماليين مقارنة بفئتي مراقبى الحسابات والمستثمرين فيما يتعلق بترتيب أهمية العبارة الثالثة والرابعة، حيث حصلت تلك العبارات على متوسط منخفض من قبل المدراء الماليين مقارنة بفئتي الدراسة الأخرى، ومبرر ذلك هو تعلق تلك العبارات بفئة المدراء الماليين وارتباطهما بمسئولياتهم وواجباتهم، ورغبة بعض المدراء الماليين بعدم الربط بين تحديات تطبيق التقرير المتكامل وقيام الإدارة بالتأثير على إظهار

بعض البنود وعدم الإفصاح عنهم، وكذلك عدم الربط بين تحديات تطبيق التقرير المتكامل نتيجة وجود قصور فى نظم الرقابة الداخلية وعدم قدرتها على مواكبة الأبعاد المختلفة للتقرير المتكامل، وعلى الرغم من ذلك الاختلاف إلا أنها جاءت فى اتجاه الموافقة. وفيما يتعلق بالعبارة الخامسة والثامنة يلاحظ اختلاف المتوسط الخاص بدرجة موافقة فئة المستثمرين مقارنة بفئتي مراقبى الحسابات والمدراء الماليين حيث حصلت العبارة الخامسة على درجة موافقة أقل من قبل المستثمرين مقارنة بفئتي الدراسة الأخرى، ومبرر ذلك هو تعلق تلك العبارة بأصحاب المصالح ورغبة فئة المستثمرين باعتبارهم من أصحاب المصالح بعدم ربط تحديات تطبيق التقرير المتكامل بوجود صعوبة لدى بعض أصحاب المصالح فى قراءة وفهم المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل، أما بالنسبة للعبارة الثامنة فيلاحظ أنها حصلت على درجة موافقة عالية من قبل المستثمرين مقارنة بفئتي مراقبى الحسابات والمدراء الماليين، ومبرر ذلك هو نظرة المستثمرين إلى أن من أسباب عدم تطبيق التقرير المتكامل هي أسباب قد تكون مادية وتنظيمية ترجع إلى احتمال زيادة تكاليف وأعباء إعداد التقرير المتكامل ورغبة إدارة الشركات فى عدم تحمل أعباء مادية أو تنظيمية مرتبطة بذلك، وعلى الرغم من ذلك الاختلاف إلا أنها جاءت كلها فى اتجاه الموافقة.

وقد تم اختبار الاختلافات بين آراء فئات الدراسة حول التحديات المتعلقة بإعداد التقرير المتكامل ككل وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (10)

اختبار كروسكال واليز على مستوى فئات الدراسة ككل والمتعلقة بتحديات إعداد التقرير المتكامل

اختبار كروسكال واليز	متوسط الرتب			قيمة الاختبار	مستوي المعنوية
	مراقبى الحسابات	المدراء الماليون	المستثمرون		
متغيرات الفرض الثانى والمتعلقة بتحديات إعداد التقرير المتكامل	61.24	53.90	55.22	1.231	0.540

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن مستوى المعنوية لكل المتغيرات أكبر من 5% مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الدراسة حول تحديات إعداد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية.

ولاختبار الفرق بين المتوسطات للتحقق من صحة الفرض الثانى فيما يتعلق بتحديات إعداد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية تم استخدام اختبار "T". وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (11)

اختبار T – test لمتغيرات الفرض الثانى المتعلقة بتحديات إعداد التقرير المتكامل

اختبار T-Test	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T t =4	مستوي المعنوية
متغيرات الفرض الثانى المتعلقة بتحديات إعداد التقرير المتكامل	4.691	0.415	17.698	0.001

ومن الجدول السابق يتضح أن قيمة مستوى المعنوية أقل من 5%، أى قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم، مما يشير إلى معنوية القيمة، أى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابي لقيم تحديات إعداد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية عند القيمة المحددة (4)، ولكن هذا الفرق بالزيادة أكبر من 4 (الاختيار موافق أو موافق تماماً). ومن ثم يمكن استنتاج أن الإجابات تميل إلى الموافقة بشدة، أي أن هناك اتفاقاً بين فئات عينة الدراسة على وجود مجموعة من التحديات المتعلقة بإعداد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية.

وفيما يتعلق بتحديات توكيد التقرير المتكامل يتضح أن هناك اتجاهاً من قبل فئات عينة الدراسة نحو الموافقة على وجود مجموعة من التحديات المتعلقة بتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية، حيث أعطت جميع فئات عينة الدراسة أهمية مرتفعة لجميع التحديات المتعلقة بتوكيد التقرير المتكامل، ويبدو ذلك واضحاً فى ارتفاع المتوسط الحسابي لكل عبارة (أكبر من 4). وقد تم اختبار الاختلافات بين آراء فئات الدراسة حول درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بتحديات توكيد التقرير المتكامل باستخدام اختبار كروسكال واليز، وقد تبين أن مستوى المعنوية أكبر من 5% مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، ما عدا العبارات الرابعة والسادسة والسابعة والتاسعة، ويرجع ذلك لاختلاف المتوسط الخاص بدرجة موافقة فئة مراقبى الحسابات مقارنة بفئتي المدراء الماليين والمستثمرين، فيما يتعلق بترتيب أهمية العبارة الرابعة والسابعة، حيث حصلتا على متوسط منخفض من قبل مراقبى الحسابات، ومبرر ذلك هو رغبة بعض مراقبى الحسابات بعدم الربط المباشر بين تحديات توكيد التقرير المتكامل من جهة وكفاءتهم وتأهيلهم وخبرتهم من جهة أخرى، حيث أنهم يرون أنهم يتمتعون بالكفاءة والتأهيل والخبرة الكافية والتي تمكنهم من القيام بتوكيد التقرير المتكامل، كذلك فإنهم لا يقبلون ربط تحديات توكيد التقرير المتكامل نتيجة تخوفهم من تحمل المسئوليات، حيث أنهم يرون أنهم مستعدون وعلى قدر المسئولية للقيام بتوكيد التقرير المتكامل. وفيما يتعلق بالعبارة السادسة والتاسعة يلاحظ اختلاف المتوسط الخاص بدرجة موافقة فئة المدراء

الماليين مقارنة بفئتي مراقبى الحسابات والمستثمرين، حيث حصلتا على متوسط منخفض من قبل المدراء الماليين مقارنة بفئتي الدراسة الأخرى، ومبرر ذلك هو عدم رغبة بعض المدراء الماليين بالربط المباشر بين التحديات المتعلقة بتوكيد التقرير المتكامل وقيام الإدارة بتعمد تخفيض المعلومات المفصح عنها إذا علمت أن هذه المعلومات سوف تخضع للتوكيد من قبل مراقب الحسابات، كذلك عدم رغبتهم فى ربط تحديات توكيد التقرير المتكامل نتيجة رفضهم تحمل أتعاب التوكيد، وعلى الرغم من ذلك الاختلاف إلا أنها جاءت فى اتجاه الموافقة. وقد تم اختبار الاختلافات بين آراء فئات الدراسة حول التحديات المتعلقة بتوكيد التقرير المتكامل ككل وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (12)

اختبار كروسكال واليز على مستوى فئات الدراسة ككل والمتعلقة بتحديات توكيد التقرير المتكامل

اختبار كروسكال واليز	متوسط الرتب			قيمة الاختبار	مستوي المعنوية
	مراقبى الحسابات	المدراء الماليون	المستثمرون		
متغيرات الفرض الثانى والمتعلقة بتحديات توكيد التقرير المتكامل	43.64	58.83	72.30	15.47	0.001

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن مستوى المعنوية لكل متغيرات الفرض أقل من 5% مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الدراسة حول التحديات المتعلقة بتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية، وقد يرجع ذلك لاختلاف المتوسط الخاص بدرجة موافقة فئات الدراسة فيما يتعلق ببعض العبارات. ولاختبار الفرق بين المتوسطات للتحقق من صحة الفرض الثانى فيما يتعلق بتحديات توكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية. تم استخدام اختبار "T". وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (13)

اختبار T – test لمتغيرات الفرض الثانى المتعلقة بتحديات توكيد التقرير المتكامل

اختبار T-Test	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T t =4	مستوي المعنوية
متغيرات الفرض الثانى المتعلقة بتحديات توكيد التقرير المتكامل	4.698	0.358	20.745	0.001

ومن الجدول السابق يتضح أن قيمة مستوى المعنوية أقل من 5%، أى قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم، مما يشير إلى معنوية القيمة، أى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابي للقيم الخاصة بالتحديات المتعلقة بتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية عند القيمة المحددة (4)، ولكن هذا الفرق بالزيادة أكبر من 4 (الاختيار موافق أو موافق تماماً). ومن ثم يمكن استنتاج أن الإجابات تميل إلى الموافقة بشدة، أي أن هناك اتفاقاً بين فئات عينة الدراسة على وجود بعض التحديات المتعلقة بتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية.

ولاختبار الفرق بين المتوسطات للتحقق من صحة الفرض الثانى فيما يتعلق بتحديات إعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية. تم استخدام اختبار "T". وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (14)

اختبار T – test لمتغيرات الفرض الثانى المتعلقة بتحديات إعداد وتوكيد التقرير المتكامل

اختبار T-Test	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T t =4	مستوي المعنوية
متغيرات الفرض الثانى المتعلقة بتحديات إعداد وتوكيد التقرير المتكامل	4.69	0.333	22.216	0.001

ومن الجدول السابق يتضح أن قيمة مستوى المعنوية أقل من 5%، أى قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم، مما يشير إلى معنوية القيمة، أى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابي للقيم الخاصة بالتحديات المتعلقة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية عند القيمة المحددة (4)، ولكن هذا الفرق بالزيادة أكبر من 4 (الاختيار موافق أو موافق تماماً). ومن ثم يمكن استنتاج أن الإجابات تميل إلى الموافقة بشدة، أي أن هناك اتفاقاً بين فئات عينة الدراسة على وجود بعض التحديات المتعلقة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية. أو بمعنى آخر لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة حول التحديات المتعلقة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية. **وهذا يؤكد صحة الفرض الثانى للبحث.**

جدول رقم (15)

نتائج اختبار فرضى البحث

رقم الفرض	نص الفرض	نتيجة الاختبار
(1)	لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة على وجود العديد من المبررات التي تدعو إلى المطالبة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية.	قبول
(2)	لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة حول التحديات المتعلقة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية.	قبول

5- الدراسة التجريبية:

يتناول الباحث فى هذا الجزء الدراسة التجريبية والتي تستهدف إيجاد دليل تجريبي لإثبات صحة أو رفض الفرض الثالث للبحث والمتعلق بتحليل آراء عينة من المستثمرين ومانحي الائتمان حول أثر توكيد مراقب الحسابات للتقرير المتكامل على قراري الاستثمار ومنح الائتمان فى بيئة الأعمال المصرية. وقد تم استخدام الدراسة التجريبية نظراً لتميز هذا النوع من التجارب بارتباطها بالواقع العملي ودعم القدرة على التعميم (غنيم، 2017)، حيث تستند الدراسة التجريبية على التحليل والاستنتاج استناداً إلى البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال إجراء تجربة على فئات عينة الدراسة، حيث تقوم الدراسة التجريبية على مجموعة من الحالات الافتراضية مع تدعيم تلك الحالات بمجموعة من الأسئلة الاستبيانية لتجميع البيانات اللازمة والتي سيتم تحليلها إحصائياً (محمود، 2018).

1/5 مجتمع وعينة الدراسة التجريبية:

يتكون مجتمع الدراسة التجريبية من مجتمعين فرعيين لأصحاب المصالح وهم المستثمرون فى شركات سمسرة الأوراق المالية، ومسئولي منح الائتمان فى البنوك التجارية، وقد تم أخذ عينة انتقائية تحكمية مكونة من 80 مفردة موزعة عليهم بالتساوي، وقد بلغت نسبة الاستجابة الكلية 62.5% (70% نسبة استجابة المستثمرين بواقع 28 مفردة، 55% نسبة استجابة مانحي الائتمان بواقع 22 مفردة).

2/5 متغيرات الدراسة التجريبية:

تشتمل متغيرات الدراسة على:

متغير مستقل: توكيد مراقب الحسابات باستنتاج إيجابي على التقرير المتكامل، ويقاس من خلال إرفاق أو عدم إرفاق تقرير توكيد مراقب الحسابات باستنتاج إيجابي مع التقرير المتكامل.

متغيران تابعان:

- قرار المستثمرين بشأن الاستثمار فى أسهم شركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية والتي أعدت ونشرت تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مراقب الحسابات، وهو يعنى مدى استعداد المستثمرين للاستثمار فى أسهم الشركة، وسيتم قياسه عن طريق سؤال المستثمرين عما إذا كان ارفاق تقرير توكيد مراقب الحسابات باستنتاج إيجابي مع التقرير المتكامل سيزيد من مصداقية التقرير، ويؤثر بشكل جوهري على قرارهم الاستثماري مقارنة بعدم إرفاق تقرير توكيد.
- قرار مانحي الائتمان بشأن محددات قرار منح الائتمان للشركة التي أعدت ونشرت تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مراقب الحسابات، وهو يعنى مدى استعداد مانحي الائتمان لمنح قرض للشركة بشروط إقراض أفضل وضمانات أقل، وسيتم قياسه عن طريق سؤال مانحي الائتمان عما إذا كان ارفاق تقرير توكيد مراقب الحسابات باستنتاج إيجابي مع التقرير المتكامل سيزيد من مصداقية التقرير، ويؤثر بشكل جوهري على قرارهم بمنح الائتمان مقارنة بعدم إرفاق تقرير التوكيد.

3/5 أدوات وإجراءات الدراسة التجريبية:

قام الباحث بإعداد قائمة استبيان بحالتين افتراضيتين للمعالجات التجريبية تم توجيهها لفئتي عينة الدراسة فى شركات السمسرة والبنوك التجارية، وذلك للحصول على دليل عملي حول أثر توكيد مراقب الحسابات للتقرير المتكامل باستنتاج إيجابي على قراراي الاستثمار ومنح الائتمان فى بيئة الأعمال المصرية، ولإجراء الدراسة التجريبية فقد تم استخدام التصميم التجريبي (2x2) وذلك على عينة من المستثمرين ومانحي الائتمان، وذلك على النحو التالى:

المعالجة (1): المستثمرون/ تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه/ قرار الاستثمار.

المعالجة (2): المستثمرون / تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى باستنتاج إيجابي/ قرار الاستثمار.

المعالجة (3): مانحو الائتمان/ تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه/ قرار منح الائتمان.

المعالجة (4): مانحو الائتمان/ تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى باستنتاج إيجابي/ قرار منح الائتمان.

وسيتم تقديم الحالتين الافتراضيتين للمستثمرين ومانحي الائتمان مرة فى صورة تقديم تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه من قبل مراقب الحسابات، ومرة مصحوباً بتقرير توكيد مهنى باستنتاج إيجابي من قبل مراقب الحسابات.

جدول رقم (16)

تصميم الدراسة التجريبية

التقرير المتكامل والتوكيد المهنى / فئتى العينة	تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه	تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى باستنتاج إيجابي
المستثمرون	(1) قرار الاستثمار	(2) قرار الاستثمار
مانحو الائتمان	(3) قرار منح الائتمان	(4) قرار منح الائتمان

يتضح من الجدول السابق وجود مجموعتين من المشاركين وأربع معالجات تجريبية والتي يمكن توضيحها على النحو التالى:

المجموعة الأولى: المعالجة الأولى: وتنتمي لفئة المستثمرين، حيث يُعطى لهم تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه، ثم يطلب منهم تحديد درجة الثقة والاعتماد على المعلومات الواردة بالتقرير المتكامل ومدى الرغبة للاستثمار فى أسهم الشركة.

المجموعة الأولى: المعالجة الثانية: وتنتمي لفئة المستثمرين: حيث يُعطى لهم تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى باستنتاج إيجابي عليه من قبل مراقب الحسابات، ثم يطلب منهم تحديد درجة الثقة والاعتماد على المعلومات الواردة بالتقرير المتكامل ومدى الرغبة للاستثمار فى أسهم الشركة.

المجموعة الثانية: المعالجة الثالثة: وتنتمي لفئة مانحي الائتمان: حيث يُعطى لهم تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه، ثم يطلب منهم تحديد درجة الثقة والاعتماد على المعلومات الواردة بالتقرير المتكامل ومدى الرغبة فى منح الائتمان بشروط إقراض أفضل وضمانات أقل للشركة.

المجموعة الثانية: المعالجة الرابعة: وتنتمي لفئة مانحي الائتمان: حيث يُعطى لهم تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى باستنتاج إيجابي عليه من قبل مراقب الحسابات، ثم يطلب منهم تحديد

درجة الثقة والاعتماد على المعلومات الواردة بالتقرير المتكامل ومدى الرغبة فى منح الائتمان بشروط إقراض أفضل وضمانات أقل للشركة.

ولإعداد الحالة التجريبية اعتمد الباحث على حالة فعلية لإحدى شركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية وقد تم تدعيم تلك الحالة بمجموعة من الأسئلة الاستبيانية لجمع البيانات اللازمة لاختبار الفرض الثالث للبحث، وقد تم دراسة القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي تم الإفصاح عنها سواء فى شكل تقرير استدامة أو تقرير حوكمة تصدر بشكل منفصل عن القوائم المالية، ونظراً لأن الحالة التي يجرى عليها الباحث التجربة لا يوجد فى تقاريرها غير الإفصاح المنفصل حيث لا توفر تقاريرها المالية تقرير متكامل مثلها مثل باقى شركات المساهمة فى مصر، لذلك قام الباحث بإعداد تقرير متكامل وفقاً لإطار التقرير المتكامل الصادر عن (IIRC) وذلك من خلال دمج المعلومات المالية مع المعلومات غير المالية فى تقرير واحد وذلك حتى يتوفر تقرير متكامل، كذلك تم عرض تقرير توكيد مهنى لمراقب الحسابات باستنتاج إيجابي، وبناءً على هذا التصميم تم إجراء الدراسة التجريبية، وقد احتوت التجربة على المقارنات الآتية: المقارنة الأولى (1مع 3) والخاصة بقرار الاستثمار ومنح الائتمان فى ظل وجود تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه، المقارنة الثانية (2 مع 4) والخاصة بقرار الاستثمار ومنح الائتمان فى ظل وجود تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى باستنتاج إيجابي من قبل مراقب الحسابات. المقارنة الثالثة (3+1) مع (4+2) لقياس الفروق المعنوية بين استجابات المستثمرين ومانحي الائتمان فيما يتعلق بأثر توكيد مراقب الحسابات للتقرير المتكامل على قراري الاستثمار ومنح الائتمان مقارنة بحالة عدم إرفاق تقرير توكيد مراقب الحسابات على التقرير المتكامل.

4/5 اختبار مدى ثبات وصدق الاستبيان:

تم حساب معاملي الثبات والصدق لأسئلة قائمة الاستبيان المتعلقة بفرض البحث، وذلك على مستوى كل مجموعة من الأسئلة المستخدمة فى القائمة وذلك للتحقق من درجة الاتساق الداخلى. وقد ظهرت النتائج كما يلي:

جدول رقم (17)

نتائج اختبار معاملا الثبات والصدق لأسئلة قائمة الاستبيان

الحالات التجريبية	معامل الثبات	معامل الصدق

حالة نشر تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه من قبل مراقب الحسابات.	0.924	0.961
حالة نشـر تقرير متكامل مصـحوباً بتقرير توكيد مهنى باسـتنتاج إيجابي من قبل مراقب الحسابات.	0.828	0.910

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملي الثبات والصدق مقبولة لجميع الأسئلة، حيث أنه من المتعارف عليه إحصائياً أن القيمة المقبولة للثبات وفقاً لمعامل ألفا كرونباخ هي 0.6 فأكثر (مراد، سليمان، 2005)، حيث يدل ذلك على وجود توافق بين متغيرات كل سؤال وبين متغيرات الأسئلة الأخرى، وأيضاً تشير إلى أنها معاملات ذات دلالة جيدة ويمكن الاعتماد عليها فى تعميم النتائج.

5/5 أساليب تحليل البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة:

قام الباحث بعد تجميع قوائم الاستبيان ومراجعتها للتأكد من صلاحيتها للتحليل الإحصائى بترميز الأسئلة الواردة بها، وتحميل بيانات كل قائمة على الحاسب الآلي من خلال حزمة التحليل الإحصائى للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS 24)، ثم قام الباحث بإعطاء أوزان ترجيحية للإجابات على حسب الأهمية النسبية طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي Likert Scale. ولتحليل عبارات قائمة الاستبيان تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية (مراد، سليمان، 2005):

1- الإحصاءات الوصفية: وهي تختص بجمع البيانات وتحليلها ووصفها دون تعميم، وقد تم استخدام أسلوب المتوسط الحسابي كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية لكل متغير.

2- الاختبارات الإحصائية: وهي تختص بطرق تحليل وتفسير وتقدير واستخلاص الاستنتاجات بالاعتماد على عينة للتوصل لقرارات تخص المجتمع، وقد تم استخدام اختبار مان ويتني Mann Whitney- لاختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين. ويتم اختبار صحة أو خطأ فرض الدراسة عند مستوى معنوية 5%. ويلاحظ أن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية هو بمثابة اتفاق عينة الدراسة على أى متغير من متغيرات الدراسة، فى حين أن وجود فروق أو اختلافات بين فئات الدراسة بخصوص متغير معين يعنى عدم اتفاقهم حول هذا المتغير، ولاختبار الفرض الثالث للبحث تم استخدام اختبار one- sample T- Test لاختبار الفروق المعنوية بين المتوسطات لمعرفة دلالة الفروق، وذلك من خلال مقارنة المتوسط العام لكل عبارة بمتوسط معلوم محدد مسبقاً عند مستوى معنوية 5%، وذلك لمعرفة مدى موافقة أفراد عينة

الدراسة على أهمية العبارات الخاصة بفرض البحث عند درجة (4) للقيم الرتبية من 1-5 وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي.

6/5 نتائج التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة التجريبية:

تحليل بيانات الفرض الثالث واختباره:

ينص الفرض الثالث على "يؤثر توكيد مراقب الحسابات للتقرير المتكامل إيجابياً على قراري الاستثمار ومنح الائتمان فى بيئة الأعمال المصرية".

وقد استهدف هذا الفرض بيان أثر وجود تقرير توكيد من قبل مراقب الحسابات باستنتاج إيجابي على التقرير المتكامل على قرارات المستثمرين ومانحي الائتمان، مقارنة بحالة عدم وجود تقرير توكيد. ويتم اختبار هذا الفرض من خلال التعرف على درجة أهمية كل عبارة، وذلك باستخدام اختبار "T-Test" وذلك عند مستوى معنوية 5%، فإذا كانت مستوى المعنوية أقل من 5% لمتغيرات الفرض تعتبر دالة (معنوية)، بمعنى أنه توجد فروق بين المتوسطات، أما إذا كانت مستوى المعنوية أكبر من 5% لمتغيرات الفرض تعتبر غير دالة (غير معنوية) بمعنى أنه لا توجد فروق بين المتوسطات، وتوجد فرضيتان أساسيتان تُستخدمان مع اختبار (T): فرض العدم H0: "لا يوجد فرق معنوي بين متوسط العينة والمتوسط المحدد وهو (4) والذى يعبر عن درجة أهمية كل عبارة" :H0 $\mu=4$، وهو يعنى عدم وجود تأثير لتوكيد مراقب الحسابات باستنتاج إيجابي على التقرير المتكامل على قرارات المستثمرين ومانحي الائتمان (بمعنى أن متوسط الردود لكل عينة فى حالة وجود تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه لا يختلف عن نفس المتوسط فى حالة وجود تقرير متكامل مصحوباً بتوكيد مهنى عليه)، الفرض البديل Ha "يوجد فرق معنوي بين متوسط العينة والمتوسط المحدد وهو (4) والذي يعبر عن درجة أهمية كل عبارة" Ha: $\mu\neq4$، وهو يعنى وجود تأثير لتوكيد مراقب الحسابات باستنتاج إيجابي على التقرير المتكامل على قرارات المستثمرين ومانحي الائتمان (بمعنى أن متوسط الردود لكل عينة فى حالة وجود تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه يختلف عن نفس المتوسط فى حالة وجود تقرير متكامل مصحوباً بتوكيد مهنى عليه)، حيث "μ" هى المتوسط العام لمتغيرات الفرض، أي أن المتوسط العام لمتغيرات الفرض إما أن تساوى 4 أو لا تساوى 4 (أكبر من أو أقل من 4). فإذا كانت مستوى معنوية قيمة "T" أكبر من 5% نقبل فرض العدم أى متوسط العبارة يساوى (4)، أما إذا كانت مستوى معنوية قيمة "T" أقل من أو تساوى 5% نقبل الفرض

البديل أى المتوسط العام لمتغيرات الفرض أكبر من (4) أو أقل من (4) (سيكاران، أوما، تعريب بسيوني، إسماعيل 2006). وبتحليل النتائج التى تم الحصول عليها من فئتى الدراسة باستخدام المقاييس الإحصائية المختلفة والخاصة باختبار الفرض الثالث تم التوصل إلى ما يلي:

جدول رقم (18)

نتائج اختبار متغيرات الفرض الثالث

وجود تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه

وجود تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي حسب الفئة		مان ويتني	
			المستثمرون	مانحو الائتمان	قيمة الاختبار Z	المعنوية
زيادة الموضوعية وإضفاء المصداقية وإمكانية الاعتماد على محتوى التقرير المتكامل عند اتخاذ قرار الاستثمار أو منح الائتمان.	1.70	0.580	1.86	1.50	-2.186	.029
تخفيض درجة عدم التأكد وعدم تماثل المعلومات ومستويات المخاطر التي يمكن التعرض لها عند اتخاذ قرار الاستثمار أو منح الائتمان.	1.70	0.580	1.86	1.50	-2.186	.029
توفير صورة شاملة أكثر مصداقية عن أداء الشركة ومدى قدرتها على الاستمرار فى المستقبل والتعرف على الفرص والمخاطر التي تتعرض لها ومدى اهتمامها والتزامها بالإفصاح عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحوكمة تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.	1.68	0.587	1.82	1.50	-1.906	.057
أن هذه الشركة سيكون لها الأولوية للاستثمار فى أسهمها أو منحها ائتمان مقارنة بالشركات الأخرى التي لم تنشر تقرير متكامل.	2.26	0.965	2.32	2.18	-.661	.508
أن هذا التقرير سيكون محل ثقة من جانبكم.	1.28	0.454	1.46	1.05	-3.241	.001

يتضح من بيانات الجدول السابق أن هناك اتجاهاً من قبل فئتى الدراسة نحو عدم الموافقة على وجود تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه، ويبدو ذلك واضحاً فى انخفاض المتوسط الحسابي للعبارات (أقل من 3)، لأن توفير تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه يفتقد الموضوعية والمصداقية ويكون من الصعب الاعتماد على المحتوى المعلوماتي له عند اتخاذ قراري الاستثمار ومنح الائتمان، زيادة مستويات المخاطر ودرجة عدم التأكد عند اتخاذ قراري الاستثمار ومنح الائتمان، ومن أكثر

العبارات التي لاقت رفضاً وعدم الموافقة عليها من قبل فئتى الدراسة هي العبارة الأخيرة والمتعلقة بأن هذا التقرير سيكون محل ثقة من قبل أصحاب المصالح، حيث أقرت فئتى الدراسة أن توفير تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه لا يكون محل ثقة من جانب المستثمرين ومانحي الائتمان. وقد تم اختبار الاختلافات بين آراء فئتى الدراسة حول درجة الموافقة على كل عبارة باستخدام اختبار مان ويتني، وقد تبين أن مستوى المعنوية لكل العبارات أكبر من 5% مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، ما عدا العبارة الأولى والثانية والخامسة ويرجع ذلك لانخفاض المتوسط الخاص بفئة مانحي الائتمان مقارنة بفئة المستثمرين، ومبرر ذلك هو رفض مانحي الائتمان الاعتماد على التقرير المتكامل عند اتخاذ قرار منح الائتمان بدون توفير توكيد مهنى عليه، وهذا شيء منطقي حيث يكون مانحي الائتمان أكثر حذراً ولا يثقون فى التقرير المتكامل بدون توفير توكيد مهنى عليه من قبل مراقب الحسابات، وبالرغم من ذلك الاختلاف إلا أن كلاهما فى اتجاه عدم الموافقة. وقد تم اختبار الاختلافات بين آراء فئتى الدراسة حول درجة الموافقة على كل عبارة مجتمعة والمتعلقة بمتغيرات الفرض الثالث فى حالة وجود تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (19)

اختبار مان ويتني على مستوى فئتى الدراسة ككل فى حالة وجود تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه

اختبار مان ويتني	المستثمرون	مانحو الائتمان	متوسط الفرق	قيمة الاختبار Z	مستوي المعنوية
متغيرات الفرض الثالث فى حالة وجود تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه	1.864	1.546	0.319	-2.242	0.025

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن مستوى المعنوية لكل متغيرات الفرض الثالث فى حالة توفير تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه أقل من 5% مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئتى الدراسة، ويرجع ذلك لاختلاف درجة موافقتهما على بعض العبارات، إلا أنهما بالرغم من ذلك فى اتجاه عدم الموافقة. ولاختبار الفرق بين المتوسطات للتحقق من صحة الفرض الثالث فيما يتعلق بدرجة الموافقة على كل عبارة فى حالة وجود تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه تم استخدام اختبار "T". وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (20)

اختبار t-test لمتغيرات الفرض الثالث فى حالة وجود تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه

اختبار t-test	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T	مستوي المعنوية
متغيرات الفرض الثالث فى حالة وجود تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه	1.72	0.513	-31.401	0.001

ومن الجدول السابق يتضح أن قيمة مستوى المعنوية لجميع العبارات أقل من 5%، أي قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم مما يشير إلى معنوية القيمة، أى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابي لقيم العبارات عند القيمة المحددة (4) ولكن هذا الفرق بالنقص أقل من (4) وأيضاً أقل من (2) (الاختيار غير موافق أو غير موافق اطلاقاً). ومن ثم يمكن استنتاج أن هناك اتجاهاً واتفاقاً من قبل فئتى الدراسة نحو عدم الموافقة على الاعتماد على التقرير المتكامل عند اتخاذ قراري الاستثمار ومنح الائتمان بدون توفير توكيد مهنى عليه من قبل مراقب الحسابات.

جدول رقم (21)

نتائج اختبار متغيرات الفرض الثالث

وجود تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى عليه

وجود تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى عليه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي حسب الفئة		مان ويتني	
			المستثمرون	مانحو الائتمان	قيمة الاختبار Z	المعنوية
زيادة الموضوعية وإضفاء المصداقية وإمكانية الاعتماد على محتوى التقرير المتكامل عند اتخاذ قرار الاستثمار أو منح الائتمان.	4.64	0.485	4.54	4.55	0.068	0.946
تخفيض درجة عدم التأكد وعدم تماثل المعلومات ومستويات المخاطر التي يمكن التعرض لها عند اتخاذ قرار الاستثمار أو منح الائتمان.	4.66	0.479	4.57	4.59	0.137	0.891
توفير صورة شاملة أكثر مصداقية عن أداء الشركة ومدى قدرتها على الاستمرار فى المستقبل والتعرف على الفرص والمخاطر التي تتعرض لها ومدى اهتمامها والتزامها بالإفصاح عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحوكمة تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.	4.62	0.490	4.68	4.50	1.267	0.205

أن هذه الشركة سيكون لها الأولوية للاستثمار فى أسهمها أو منحها ائتمان مقارنة بالشركات الأخرى التي لم تقم بنشر تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى عليه.	4.84	0.370	4.89	4.76	1.139	0.255
أن هذا التقرير سيكون محل ثقة أكبر عما لو لم يتم إرفاق تقرير توكيد مهنى عليه.	4.86	0.351	4.93	4.78	1.561	0.119

يتضح من الجدول السابق أن هناك اتجاهاً من قبل فئتى الدراسة نحو الموافقة على أهمية وجود تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى عليه من قبل مراقب الحسابات، ويبدو ذلك واضحاً فى ارتفاع المتوسط الحسابي لكل العبارات (أكبر من 4)، حيث أن توكيد التقرير المتكامل يؤدى إلى تعزيز الموضوعية وزيادة المصداقية وإمكانية الاعتماد على محتوى التقرير المتكامل عند اتخاذ قرار الاستثمار ومنح الائتمان، كذلك يعمل على تخفيض درجة عدم التأكد وعدم تماثل المعلومات ومستويات المخاطر التي يمكن التعرض لها عند اتخاذ قراري الاستثمار ومنح الائتمان، بالإضافة إلى توفير صورة شاملة أكثر مصداقية عن أداء الشركة ومدى قدرتها على الاستمرار فى المستقبل ومدى اهتمامها والتزامها بالإفصاح عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحوكمة تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة، ويؤدى ذلك كله إلى أن التقرير المتكامل سيكون محل ثقة وسيكون للشركة الأولوية للاستثمار فى أسهمها أو منحها ائتمان بشروط إقراض أفضل وضمانات أقل. ويلاحظ أن من أكثر العبارات التي لاقت موافقة بدرجة كبيرة من قبل فئتى الدراسة هي العبارة الأخيرة والمتعلقة بأن توفير تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى عليه من قبل مراقب الحسابات سيكون محل ثقة أكبر بمتوسط (4.86)، تليها العبارة المتعلقة بأن ذلك سيؤدى إلى أن الشركة سيكون لها الأولوية للاستثمار فى أسهمها أو منحها ائتمان مقارنة بالشركات الأخرى التي لم تقم بنشر تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى عليه بمتوسط (4.84). وقد تم اختبار الاختلافات بين آراء فئتى الدراسة حول أهمية كل عبارة باستخدام اختبار مان ويتني، وقد تبين أن مستوى المعنوية لكل العبارات أكبر من 5% مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية. وقد تم اختبار الاختلافات بين آراء فئتى الدراسة حول درجة الموافقة على كل عبارة مجتمعة والمتعلقة بمتغيرات الفرض الثالث فى حالة وجود تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى عليه، وذلك على النحو التالى:

جدول رقم (22)

اختبار مان ويتني على مستوى فئتى الدراسة ككل فى حالة وجود تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى عليه

اختبار مان ويتني	المستثمرون	مانحو الائتمان	متوسط الفرق	قيمة الاختبار Z	مستوي المعنوية
متغيرات الفرض الثالث فى حالة وجود تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى عليه	4.721	4.636	0.085	0.397	0.692

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن مستوى المعنوية لكل متغيرات الفرض الثالث فى حالة وجود تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى عليه أكبر من 5% مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئتى الدراسة حول درجة الموافقة المتعلقة بأهمية وجود تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى عليه. ولاختبار الفرق بين المتوسطات للتحقق من صحة الفرض الثالث فيما يتعلق بدرجة الموافقة على كل عبارة تم استخدام اختبار "T". وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (23)

اختبار t–test لمتغيرات الفرض الثالث فى حالة وجود تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى عليه

اختبار t-test	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T	مستوي المعنوية
متغيرات الفرض الثالث فى حالة وجود تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى عليه	4.684	0.345	14.001	0.001

ومن الجدول السابق يتضح أن قيمة مستوى المعنوية لجميع العبارات أقل من 5%، أي قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم مما يشير إلى معنوية القيمة، أى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابي لقيم العبارات عند القيمة المحددة (4) ولكن هذا الفرق بالزيادة أكبر من (4) (الاختيار موافق أو موافق تماماً) مما يعنى اتفاق فئتى الدراسة على أن توكيد مراقب الحسابات للتقرير المتكامل يؤثر إيجابياً على قرارات المستثمرين ومانحي الائتمان. **وهذا يؤكد صحة الفرض الثالث. ومن ثم يتم قبول الفرض الثالث.**

ولتأكيد وجود اختلاف بين آراء المستقصي منهم في المجموعتين في حالة التقرير المتكامل مصحوب بتقرير توكيد مهني وبدون توكيد مهني، تم استخدام اختبار ويلكوكسون Wilcoxon، حيث يستخدم هذا الاختبار في تحديد ما إذا كان هناك اختلاف أو فروق بين عينتين مرتبطتين، حيث تشتمل العينتان على نفس المجموعة من الأفراد يجرى عليهم قياس قبلي وقياس بعدى عند مستوى معنوية 5% وذلك في ظل وجود فرض عدمي وفرض بديل، وذلك كالآتى:

الفرض العدمي: لا يوجد فرق بين وجود تقرير متكامل بدون تقرير توكيد مهنى عليه ووجود تقرير متكامل مصحوب بتقرير توكيد مهنى عليه لكل مجموعة.

الفرض البديل: يوجد فرق بين وجود تقرير متكامل بدون تقرير توكيد مهنى عليه ووجود تقرير متكامل مصحوب بتقرير توكيد مهنى عليه لكل مجموعة.

جدول (24)

اختبار ويلكوكسون Wilcoxon

التقرير المتكامل والتوكيد المهنى / فئتى العينة	تقرير متكامل بدون توكيد مهنى عليه	تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى باستنتاج إيجابي	اختبار Wilcoxon	
			قيمة الاختبار Z	مستوي المعنوية
المستثمرون	1.864(±0.533)	4.721(±0.305)	4.115	0.001
مانحو الائتمان	1.545(±0.433)	4.636(±0.393)	4.648	0.001

يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية لاختبار Wilcoxon أقل من 5% مما يشير إلى معنوية القيمة، أى أن هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية للمتوسط الحسابي بين آراء فئتي الدراسة حول وجود تقرير متكامل بدون تقرير توكيد مهنى عليه وذلك المصحوب بتقرير توكيد مهنى عليه لكل مجموعة، أي قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم. حيث اتفقت آراء فئتى الدراسة على أهمية وجود تقرير متكامل مصحوب بتقرير تقرير مهنى عليه لما لذلك من أثر إيجابي على قرارات الاستثمار ومنح الائتمان، ويتضح ذلك من ارتفاع المتوسط الحسابي فيما يتعلق بوجود تقرير توكيد مهنى على التقرير المتكامل، مقارنة بعدم وجود توكيد مهني على التقرير المتكامل.

6- نتائج وتوصيات البحث:

1/6 نتائج البحث:

- حداثة مفهوم التقرير المتكامل، حيث يعد أخر التطورات التي حدثت فى مجال إعداد تقارير الشركات والذي يقوم على فكرة التفكير المتكامل والذي يستهدف جمع المعلومات غير المالية مع المعلومات المالية بطريقة مترابطة فى تقرير واحد يعكس الأداء الكلى للشركة فى الماضي والحاضر والمستقبل.
- عدم فعالية الإفصاح المنفصل لكل من التقارير المالية وتقارير الاستدامة.

- على الرغم من حداثة التقرير المتكامل وأن تطبيقه مازال اختيارياً فى معظم دول العالم، إلا أن بعض الشركات فى مختلف بيئات الأعمال قد تبنت تطبيق هذا التقرير بغرض الاستفادة من مزاياه وآثاره الإيجابية المتوقعة.
- للتوكيد المهنى على التقرير المتكامل أهمية كبيرة فى توفير الثقة والمصداقية فى المحتوى المعلوماتي لذلك التقرير وإمكانية الاعتماد عليه من قبل كافة أصحاب المصالح.
- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية اتفاق معظم فئات عينة الدراسة على وجود العديد من المبررات التي تدعو إلى المطالبة بإعداد التقرير المتكامل، وهو ما يثبت صحة الفرض الأول المتعلق بمبررات المطالبة بإعداد التقرير المتكامل، وأن من أهم تلك المبررات: دعم التفكير المتكامل من خلال جمع التقارير الفردية المالية وغير المالية فى تقرير واحد بما يؤدى إلى ربط أداء الشركة باستراتيجيتها وتحسين مستوى التواصل مع أصحاب المصالح، توفير معلومات مالية ونوعية عن الأداء المالي والاستدامى والحوكمى والاستراتيجي للشركة بما يحسن من توقعات المحللين الماليين ويمكن المستثمرين من التنبؤ بأسعار الأسهم وتقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار وإضافة قيمة، قصور نموذج التقرير المالي الحالي وعدم وجود ارتباط بين التقرير المالي وتقرير الاستدامة بما يؤدى إلى عدم قدرة أصحاب المصالح على تكوين صورة شاملة عن الأداء الكلى للشركة فى الماضي والحاضر والمستقبل وعلى مدى قدرتها على إضافة قيمة للشركة.
- على الرغم من أهمية تطبيق التقرير المتكامل إلا أنه توجد بعض التحديات المرتبطة بتطبيقه، حيث أظهرت نتائج الدراسة الميدانية اتفاق معظم فئات عينة الدراسة على وجود بعض التحديات المرتبطة بتطبيق مدخل التقرير المتكامل، وهو ما يثبت صحة الفرض الأول المتعلق بتحديات تطبيق التقرير المتكامل، ومن أهم هذه التحديات: عدم وجود معلومات كافية أو معرفة مسبقة بالتقرير المتكامل بسبب عدم تطبيقه داخل بيئة الأعمال المصرية، عدم وجود إلزام من جانب الجهات المعنية فى مصر بضرورة قيام الشركات بالإفصاح عن معلوماتها فى شكل تقرير متكامل، عدم وجود معايير محددة وإرشادات كافية لتنظيم الإفصاح عن المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل وتحديد نوعية وكمية المعلومات التي يجب أن يتضمنه خاصة المعلومات غير المالية مما يؤدى إلى صعوبة المقارنة بين التقارير المتكاملة على مستوى الشركات.

- هناك حاجة لدى أصحاب المصالح إلى ضرورة قيام الشركات بتوفير تقرير متكامل مصحوباً بتوكيد مهنى عليه من قبل مراقبى الحسابات، حيث أظهرت نتائج الدراسة الميدانية اتفاق معظم فئات عينة الدراسة على وجود العديد من المبررات التي تدعو إلى المطالبة بتوكيد التقرير المتكامل، وهو ما يثبت صحة الفرض الثانى المتعلق بمبررات المطالبة بتوكيد التقرير المتكامل، ومن أهم تلك المبررات: تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار فى المستقبل والتعرف على كيفية إدارتها للمخاطر وتعاملها مع القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية تحقيقاً للتنمية المستدامة، زيادة الموضوعية وتعزيز الثقة والمصداقية وإمكانية اعتماد أصحاب المصالح على المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل، مواكبة التطورات العالمية فى مجال خدمات المراجعة الخارجية وزيادة الثقة فى مهنة المراجعة.
- على الرغم من أهمية توفير توكيد مهنى على التقرير المتكامل إلا أن ذلك يواجهه عدد من التحديات، حيث أظهرت نتائج الدراسة الميدانية اتفاق معظم فئات عينة الدراسة على وجود بعض التحديات المرتبطة بتوكيد التقرير المتكامل، وهو ما يثبت صحة الفرض الثانى المتعلق بتحديات توكيد التقرير المتكامل، ومن أهم هذه التحديات: عدم وجود معايير مهنية محددة وملزمة مصحوبة بإرشادات كافية عن كيفية تنظيم أداء خدمة التوكيد المهنى على التقرير المتكامل فى مصر كما هو الحال فى مراجعة القوائم المالية، مما يؤدى إلى تشتت وارتباك مقدمي خدمة التوكيد المهنى، عدم وجود إلزام من جانب الجهات المعنية فى مصر بضرورة قيام الشركات بإعداد تقرير متكامل وتوكيد هذا التقرير، عدم وجود ممارسات محاسبية مقبولة للقياس والإفصاح المحاسبى عن المعلومات غير المالية التي يحتويها التقرير المتكامل من جانب شركات المساهمة فى مصر.
- إن توفير تقرير متكامل مصحوباً بتوكيد مهنى عليه من قبل مراقب الحسابات يؤدى إلى: زيادة الموضوعية وإضفاء المصداقية وإمكانية الاعتماد على محتوى التقرير المتكامل عند اتخاذ قرار الاستثمار أو منح الائتمان، تخفيض درجة عدم التأكد وعدم تماثل المعلومات ومستويات المخاطر التي يمكن التعرض لها عند اتخاذ قرار الاستثمار أو منح الائتمان، توفير صورة شاملة أكثر مصداقية عن أداء الشركة ومدى قدرتها على الاستمرار فى المستقبل ومدى اهتمامها والتزامها بالإفصاح عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحوكمة تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة، أن الشركة التي تقدم تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى عليه من قبل مراقب الحسابات

سيكون محل ثقة من قبل المستثمرين ومانحي الائتمان، وسيكون للشركة الأولوية للاستثمار فى أسهمها أو منحها ائتمان بشروط إقراض أفضل وضمانات أقل.

- توصلت الدراسة التجريبية أن توكيد مراقب الحسابات للتقرير المتكامل يؤثر إيجابياً على قراري الاستثمار ومنح الائتمان فى بيئة الأعمال المصرية، وهو ما يثبت صحة الفرض الثالث. وتختلف تلك النتيجة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (عبده، 2017) والتي توصلت من خلال الدراسة التجريبية إلى عدم وجود تأثير جوهري لتقرير التوكيد الذي يصدره مراقب الحسابات على التقرير المتكامل على تقدير المستثمر لسعر السهم، وقد أوصت الدراسة بأهمية البحث فى أثر توكيد مراقب الحسابات للتقرير المتكامل على قرارات منح الائتمان.
- يحتاج تطبيق التقرير المتكامل وتفعيل خدمات التوكيد المهنى عليه فى بيئة الأعمال المصرية إلى مجموعة من الضوابط والإجراءات الرقابية والإشرافية.

2/6 توصيات البحث:

- ضرورة قيام واضعي المعايير المحاسبية بإصدار معيار محاسبي مصري خاص بالقياس والإفصاح عن المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل.
- ضرورة قيام واضعي معايير المراجعة بإصدار معيار مصري خاص بالتوكيد المهنى على التقرير المتكامل.
- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإلزام جميع شركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية بتبني مدخل التقرير المتكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى عليه من قبل مراقبى الحسابات وجعل ذلك شرطاً لاستمرار قيد الشركة بالبورصة، على أن يكون ذلك بعد وضع مهلة ثلاث سنوات لقيام الشركات بتوفيق أوضاعها وحتى يكون قد تم إصدار معيار محاسبي ومعيار مهنى خاص بذلك.
- يجب أن يكون تكليف القائم بأداء خدمة التوكيد المهنى على التقرير المتكامل من قبل الجمعية العامة للمساهمين وليس من قبل إدارة الشركة على أن تقوم لجنة المراجعة بتحديد مجال التوكيد.
- يجب بذل المزيد من الجهد لزيادة وعى المجتمع المصرى نحو تطبيق مدخل التقرير المتكامل والتوكيد المهنى عليه.

- ضرورة قيام الجهات المعنية فى مصر بالعمل على توفير برامج تدريبية لتطوير قدرات مراقبى الحسابات بمكاتب المراجعة بالطريقة التي تمكنهم من متابعة كل جديد خاصة فيما يتعلق بالتقرير المتكامل والتوكيد المهني عليه.

3/6 مجالات بحثية مقترحة:

فى ضوء ما انتهى إليه البحث من نتائج، يوصى الباحث بأهمية البحث فى الموضوعات الآتية:

- أثر توكيد مراقب الحسابات للتقارير المتكاملة على قيمة الشركة فى بيئة الأعمال المصرية.
- أثر توكيد المراجع الداخلى للتقارير المتكاملة على قيمة الشركة فى بيئة الأعمال المصرية.
- أثر التوكيد المهنى للتقارير المتكاملة على الأداء المالي للشركة وقرارات أصحاب المصالح.
- أثر توكيد مراقب الحسابات على الإفصاح عن الاستدامة على قيمة الشركة – دراسة تطبيقية.
- انعكاسات البيانات الضخمة على إعداد وتوكيد التقرير المتكامل.
- انعكاسات المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة فى ظل تطبيق مدخل التقرير المتكامل.
- انعكاسات تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توكيد التقرير المتكامل.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، د. طارق وفيق (2020)، "أثر الإفصاح المحاسبي عن تقارير الأعمال المتكاملة على الأداء المالي والتشغيلي في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية – دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص1–53.
- إبراهيم، د. فريد محرم فريد (2018)، "أثر خصائص الشركات على العلاقة بين مستويات الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة والقيمة السوقية للشركة: دليل تطبيقي من سوق الأسهم المصري"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص604–670.

- أبو جبل، د. نجوى محمود أحمد (2014)، "تطوير إطار لمراجعة تقارير الأعمال المتكاملة: دراسة نظرية وميدانية"، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، ص30-95.
- إسماعيل، د. عصام عبد المنعم أحمد (2016)، "أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تجريبية"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ص161-228.
- البسيوني، د. هيثم محمد عبد الفتاح (2018)، "دراسة وتحليل العلاقة بين تقارير الأعمال المتكاملة وتعظيم قيمة الشركات بغرض تحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين: دراسة اختبارية"، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، ص217-264.
- البورصة المصرية (2019)، "الدليل الاسترشادي لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الاستدامة"، ص1-38.
- السيد، د. محمد فوزي (2020)، "أثر مستوى الإفصاح عن المعلومات عير المالية على قيمة البنك – دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثانى، ص1-45.
- الشرقاوي، د. مني حسن أبو المعاطي (2017)، "دراسة تحليلية لأثر تطور محتوى التقارير المالية وصولا للتقارير المتكاملة على الأداء المالي للشركات"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ص1032-1081.
- المرضى، محمد امبارك، السجيني، د. صبري عبد الحميد (2019)، "دور المراجع الخارجي في توكيد الأعمال المتكاملة والتقرير عنها وأثره على قرارات المستثمرين: دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، ص1-26.
- المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى (2008)، الهيئة العامة للاستثمار، قرار وزير الاستثمار رقم 166 لسنة 2008، ص707-726.

- الهوارى، د. ناهد محمد يسري (2015)، "محددات الإفصاح المحاسبي لإعداد تقارير متكاملة وانعكاساتها على قرارات أصحاب المصالح في البيئة المصرية: دراسة نظرية وميدانية"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ص633-746.
- حسان، د. مروة حسن (2017)، "دراسة اختبارية لمدى جاهزية سوق المال المصري للتحول إلى التطبيق الإلزامي للتقارير المتكاملة"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ص442-519.
- حسين، د. علاء على أحمد (2020)، "العواقب الاقتصادية لمستوى جودة الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة: أدلة وقرائن عملية مبكرة من بيئة سوق الأسهم المصرى"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص1-66.
- رميلى، د. سناء محمد رزق (2020)، "أثر إفصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية وتوكيد مراقب الحسابات عليه على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية – دراسة تجريبية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، ص1-82.
- سيكاران، أوما، تعريب بسيوني، د. إسماعيل (2006)، "طرق البحث في الإدارة – مدخل لبناء المهارات البحثية"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 24-586.
- شحاته، د. شحاته السيد (2014)، "أثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن مسئوليتها الاجتماعية على قراري الاستثمار ومنح الائتمان – دراسة ميدانية وتجريبية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الأول، ص127-185.
- شنن، د. على عباس (2020)، "إطار مقترح للإفصاح السردي في التقارير المتكاملة وأثر ذلك على تعزيز قيمة المنشأة – دراسة ميدانية"، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الثانى، ص401-449.
- عبد الرحيم، د. أسماء إبراهيم (2020)، "أثر ثنائية العلاقة بين مستويات الإفصاح وفقاً للتقارير المتكاملة والأداء المالي للشركات المساهمة المسجلة فى البورصة المصرية"، مجلة الفكر

المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ص1-38.

- عبد الرحيم، د. رضا محمود (2020)، "أثر التعديلات فى شكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولى رقم (570) المعدل لسنة 2015 بشأن الاستمرارية على قراري الاستثمار ومنح الائتمان – دراسة تجريبية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثانى، ص1-94.
- عبد الله، د. هدى محمد (2019)، "دور آليات الحوكمة فى تفعيل برنامج التأكيد المشترك Combined Assurance لتقارير الاستدامة"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص567-648.
- عبد العال، د. محمود موسى (2017)، "محددات الإفصاح بتقارير الأعمال المتكاملة وأثر ذلك على نشاط سوق الأوراق المالية: دراسة تجريبية على الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسئولية الشركات"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ص1110-1148.
- عبده، سعاد زغلول (2017)، "أثر توكيد المراجع الخارجي على تقارير الأعمال المتكاملة على قرار الاستثمار"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، ص359-400.
- عثمان، د. محمد أحمد عبد العزيز (2019)، "إطار تبني المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وتقارير الأعمال المتكاملة ونظم الحوكمة والمسئولية الاجتماعية الفعالة لأغراض استدامة الشركات وأسواق المال"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، العدد 38، ص125-150.
- على، د. أيمن صابر سيد (2017)، "دراسة أهمية وأثر الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة على خلق قيمة المنشأة واحتياجات أصحاب المصالح"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، ص2-60.
- غنيم، د. محمود رجب يس (2017)، "أثر توكيد مراقب الحسابات للمحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات أصحاب المصالح: دراسة ميدانية وتجريبية فى بيئة الأعمال

السعودية"، مجلة البحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص146-210.

- فرج، د. هاني خليل (2017)، "أثر توكيد مراقب الحسابات على تقارير استدامة الشركات المقيدة بالبورصة على قرار منح الائتمان – دراسة تجريبية"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص623-683.
- محمود، د. سحر عبد السميع (2018)، "أثر التوكيد المهنى لمراقب الحسابات على تقارير استدامة الشركات على قرارات الاستثمار فى الأوراق المالية: دراسة تجريبية فى البيئة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثانى، ص2-39.
- مراد، د. صلاح أحمد، سليمان، د. أمين على (2005)، "الاختبارات والمقاييس في العلوم النفسية والتربوية (خطواتها-إعدادها-خصائصها)"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، ص351-366.
- منصور، د. أشرف محمد إبراهيم (2018)، "مدخل مقترح للحد من التحديات التى تواجه تأكيد التقارير المتكاملة: دراسة ميدانية على شركات المساهمة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ص826-911.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abhishek, N., Divyashree, M. S. (2019), "Integrated Reporting Practices in Indian Companies", Journal of International Business, Vol. 6, Issue. 1, pp. 140-151.
- Ackers, Barry (2016), "An Exploration of Internal Audit's Corporate Social Responsibility Role Insights from South Africa", Social Responsibility Journal, Vol. 12, No. 4, pp. 719-739.
- Adegbie, Folajimi, Rufus, Iranola & Isiaka, Bello (2019), "Evaluation of Integrated Reporting and the Value of Listed Manufacturing Firms in Nigeria", European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, Vol. 7, No. 7, pp. 31-59.

- Adegboyegun, A. E., Alade, M. E., Caleb, E. Ben, Ademola, A. O., Eluyela, D. F., & Oladipo, O. A. (2020), "Integrated Reporting and Corporate Performance in Nigeria: Evidence from the Banking Industry", Cogent Business & Management, Vol. 7, pp. 1-12.
- Aluchna, Maria, Hussain, Nazim & Menkes, Maria (2019), "Integrated Reporting Narratives: The Case of an Industry Leader", Journal of Sustainability, Vol, 11, pp. 1-16.
- Ara, Musarrat & Harani, B. (2020), "Integrated Reporting Insight: Why Organization Voluntarily Reports?", International Journal of Scientific & Technology Research, Vol. 9, Issue. 1, pp. 3055-3069.
- Arens, A.; Elder, R. and Beasley, M. (2014), "Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach", Fifteenth Edition, Pearson Education, Inc., Upper Saddle River New Jersey, Pearson Prentice Hall, pp. 783-800.
- Argento, Daniela, Culasso, Francesca & Truant, Elisa (2019), "From Sustainability to Integrated Reporting: The Legitimizing Role of the CSR Manager", Organization & Environment, Vol. 32, No. 4, pp. 484-507.
- Ballesteros, Beatriz, C., Ferrero, Jennifer, M., & Sánchez, Isabel, M., (2017), "Mitigating Information Asymmetry through Sustainability Assurance: The Role of Accountants and Levels of Assurance", International Business Review, Vol. 26, Issue. 6, pp. 1141-1156.
- Bal, Tulika (2018), "Integrated Reporting: Literature Review and Its Practice in India and Abroad", Srusti Management Review, Vol -XII, Issue – II, pp. 48-54.
- Barnabè, Federico, Giorgino, Maria & Kunc, Martin (2019), "Visualizing and Managing Value Creation through Integrated Reporting Practices: A dynamic Resource‐Based Perspective", Journal of Management and Governance, Vol. 23, pp. 537-575.
- Casey, Ryan J. & Grenier, Jonathan H. (2014), "Understanding and Contributing to the Enigma of Corporate Social Responsibility (CSR) Assurance in the United States", Auditing: A Journal of Practice and Theory, pp. 1-34.
- Chartered Institute of Internal Auditors (IIA) (2020), "Integrated reporting", www. iia.org.uk, pp.1-3.

- Chersan, Ionela (2017), "Integrated Reporting in Europe – From Voluntary to Mandatory?", Journal of Public Administration, Finance and Law, Special Issue, pp. 19-30.
- Corrado, Miriam, Demartini, Paola & Dumay, John (2019), "Assurance on Integrated Reporting: A Critical Perspective", Integrated Reporting, Critical Integrated Reporting research, Springer Nature Switzerland, pp. 199-217.
- Cosmulese, Cristina G., Socoliuc, Marian, Ciubotariu, Marius, S., Mihaila, Svetlana & Grosu, Veronica (2019), "An Empirical Analysis of Stakeholders' Expectations and Integrated Reporting Quality", Economic Research-Ekonomska Istra_Zivanja, Vol. 32, No. 1, pp. 3963–3986.
- Cozmaighian, Diana**,** S. (2015), "Integrated Reporting-The Future of Financial Reporting", Internal Auditing & Risk Management, Vol. 38, pp. 125-133.
- Dorin, Ioana, Roșca, Ioan, Costea, Dana & Suciu, Cornel (2020), "Integrated Reporting for Public Sector in EU. A case Study", Academic Journal of Economic Studies, Vol. 6, No. 1, pp. 121–126.
- Dumitru, Madalina, Guse, Raluca, G. (2016), "Assurance of Integrated Reports: The State of the Art", Audit financier, Vol. 2, No. 134, pp. 227-234.
- Eccles, Robert G., Krzus, Michael P. & Solano, Carlos (2019), "A Comparative Analysis of Integrated Reporting in Ten Countries", The Routledge Handbook of Financial Geography, School of Geography and the Environment, Oxford University, pp. 1-43.
- Eldeeb, Mohamed S., (2019), "The Impact of Integrated Reporting on Firm Value and Performance: Evidence from Egypt", Alexandria Journal of Accounting Research, Faculty of Commerce, Alexandria University, Vol. 3, No. 2, pp. 2682 - 3144.
- Ergüden, A. Engin, Kaya, Can, T. & Sayar, A. R. Zafer (2017), "Integrated Assurance for Non-Financial Reporting", International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. V, Issue 1, pp. 72-81.
- Esch, Martin, Schnellbächer, Benedikt & Wald, Andreas (2019), "Does Integrated Reporting Information Influence Internal Decision Making?

An Experimental Study of Investment Behavior", Business Strategy and the Environment, Vol. 28, pp. 599-610.

- Fasan, Marco & Mio, Chiara (2017), "Fostering Stakeholder Engagement: The Role of Materiality Disclosure in Integrated Reporting", Business Strategy and the Environment, Vol. 26, pp. 288-305.
- Fernando, Kenny, Dharmawati, Rina, Sriani, Dewi, Shauki, Elvia R. & Diyanty Vera (2017), "Does Integrated Reporting Approach Enhance the Value Relevance of Accounting Information?: Evidence from Asian Firms", Advances in Economics, Business and Management Research, Vol. 55, pp. 112-117.
- Goicoechea, Estibaliz, Bezares, Fernando, C. & Ugarte, José, V., (2019), "Integrated Reporting Assurance: Perceptions of Auditors and Users in Spain", Journal of Sustainability, Vol. 11, PP. 1-19.
- Gürtürk, Anil & Hahn, Rüdiger (2016), "An Empirical Assessment of Assurance Statements in Sustainability Reports: Smoke Screens or Enlightening Information?", Journal of Cleaner Production, Vol. 136, pp. 30-41.
- Hamad, Salaheldin, Draz, Muhammad & Lai, Fong (2020), "The Impact of Corporate Governance and Sustainability Reporting on Integrated Reporting: A Conceptual Framework", SAGE Journal, https://us.sagepub.com/en-us/nam/open-access-at-sage, pp. 1-15.
- Helmina, Monica, Ghozali, Imam, Isgiyarta, Jaka & Sutomo, Ibnu (2019), "How Does Reporting Technology Affect Firm Value", International Journal of Scientific & Technology Research, Vol. 8, No. 7, pp. 534-541.
- Herbert, Shelly & Graham, Mark (2019), "The Effect of the IIRC's Framework and G4 on Sustainability Disclosures in Integrated Reports", Southern African Journal of Accountability and Auditing Research, Vol. 21, pp. 111-126.
- International Federation of Accountants (IFAC) (2011),"Integrating the Business Reporting Supply Chain", www.ifac.org.
- International Integrated Reporting Council (IIRC) (2013), "The International Integrated Reporting Framework", pp.1-35.

- Ivan, Oana Raluca (2018), "Integrated Reporting in the Context of Corporate Governance - Case Study on the Adoption of Integrated Reporting of Romanian Companies listed on BSE", Valahian Journal of Economic Studies, Vol. 9, No. 23, pp. 127-137.
- Kılıç, Merve (2018), "Assurance of Integrated Reports: Evidence from Early Adopters", International Trakya Accounting Finance and Auditing Symposium, Trakya University, pp. 38-52.
- Kruger, Rudolf (2014), "Internal Audit's Role in the Integrated Reporting Process in Durban", Master's in Business Leadership, Graduate School of Business and Leadership, College of Law and Management Studies, University of Kwazulu-Natal, pp. 1-94.
- Lee, Kin-Wai & Yeo, Gillian Hian-Heng (2016), "The Association Between Integrated Reporting and Firm Valuation", Review of Quantitative Finance and Accounting, Vol. 47, pp. 1221-1250.
- Liburd, Helen, B. &n Zamora, Valentina L. (2015), "The Role of Corporate Social Responsibility (CSR) Assurance in Investors' Judgments When Managerial Pay is Explicitly Tied to CSR Performance", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 34, No. 1, pp. 75–96.
- Lohar, Bhupesh, Soral, G. (2017), "Integrated Reporting in India: A Case Study of BSE 100 Constituents", Amity Business Review, Vol. 18, No. 2, pp. 62-76.
- Malola, Arson & Maroun, Warren (2019), "The Measurement and Potential Drivers of Integrated Report Quality: Evidence from a Pioneer in Integrated Reporting", South African Journal of Accounting Research, Vol. 33, No. 2, pp. 114–144.
- Maniora, Janine (2017), "Is Integrated Reporting Really the Superior Mechanism for the Integration of Ethics into the Core Business Model? An Empirical Analysis", Journal of Business Ethics, Vol. 140, pp. 755-786.
- Mauro, Sara G., Cinquini, Lino, Simonini, Elena & Tenucci, Andrea (2020), "Moving from Social and Sustainability Reporting to Integrated Reporting: Exploring the Potential of Italian Public-Funded Universities' Reports", Journal of Sustainability, Vol. 12, pp. 1-19.

- Melegy, Magdy & Alain, Alaa (2020), "Measuring the Effect of Disclosure Quality of Integrated Business Reporting on the Predictive Power of Accounting Information and Firm Value", Management Science Letters, Vol. 10, pp. 1377-1388.
- Moloi, Tankiso & Iredele, Oluwamayowa (2020), "Firm Value and Integrated Reporting Quality of South African Listed Firms", Academy of Strategic Management Journal, Vol. 19, pp. 1-14.
- Montecalvo, Monica, Farneti, Federica & Villiers, Charl (2018), "The potential of Integrated Reporting to Enhance Sustainability Reporting in the Public Sector", Public Money & Management, pp. 365-374.
- Nurim, Yavida, Wardoyo, Cipto, Astuti, Sri & Zuhrohtun (2020), "The Effect of Integrated Firm's Reporting on Firm's Performance", International Research Conference on Economics and Business, Knowledge E Social Sciences, pp. 317-327.
- Nurkumalasari, Ika S., Restuningdiah, Nurika & Sidharta Eka A., (2019), "Integrated Reporting Disclosure and its Impact on Firm Value: Evidence in Asia", International Journal of Business, Economics and Law, Vol. 18, pp. 99-108.
- Ogando, Natalia, V., Blanco, Silvia, R. & Feijoo, Belen, F. (2018), "A Provider's Approach to the Assurance Market of Sustainability Reports in Spain", Journal of Administrative Sciences, Vol.8, No.28, pp. 1-27.
- Okaro, Sunday, Okafor, Gloria & Nnabuife, Ezinmma (2019), "From Sustainability to Integrated Reporting-A Paradigm Shift for Nigeria's Global Competitiveness", International Journal of Accounting & Finance, Vol. 8, No. 1, pp. 38-49.
- Oprisor, Tudor (2015), "Auditing Integrated Reports: Are There Solutions to This Puzzle?", Procedia Economics and Finance, Vol. 25, pp. 87-95.
- Petković, Zdravka, Gligorić, Čedomir, Pavlović, Miloš & Stojmenović, Gordana (2017), "The Integrated Reporting Concept- the Future of Business Reporting", Management and Education, Vol. XIII, No. 1, pp. 35-39.
- Pistoni, Anna, Songini, Lucrezia & Bavagnoli, Francesco (2018), "Integrated Reporting Quality: An Empirical Analysis", Corporate Social Responsibility and Environmental Management, Vol. 25, pp.469-507.

- Reimsbach, Daniel, Hahn, Rüdiger & Gürtürk, Anil (2018), "Integrated Reporting and Assurance of Sustainability Information: An Experimental Study on Professional Investors' Information Processing", European Accounting Review, Vol. 27, No. 3, pp. 559-581.
- Rodrigues, Maria A., & Morais, Ana, I., (2019),"A geographical Comparison of Assurance on Integrated Reporting", Conference on Information Systems and Technologies, Coimbra, Portugal, pp. 1-7.
- Romolini, Alberto, Fissi, Silvia & Gori, Elena (2017), "Exploring Integrated Reporting Research: Results and Perspectives", International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 7, No. 1, pp. 32-59.
- Rossi, Adriana & Tarquinio, Lara (2017), "An Analysis of Sustainability Report Assurance Statements - Evidence from Italian listed Companies", Managerial Auditing Journal, Vol. 32 No. 6, pp. 578-602.
- Sánchez, Isabel, Ferrero, Jennifer & Benau, María (2019), "Integrated Reporting: The Mediating Role of the Board of Directors and Investor Protection on Managerial Discretion in Munificent Environments", Corporate Social Responsibility and Environmental Management, Vol. 26, pp.29-45.
- Sarioglu, Mert, Dalkilic, Ali Fatih, Durak & Mustafa Gurol (2019), "The Future of Corporate Reporting: Integrated Reporting", International Journal of Contemporary Economics and Administrative Sciences, Volume: 9, Issue: 2, pp. 327-347.
- Simnett, Roger & Huggins, Anna (2015), "Integrated Reporting and Assurance: Where Can Research Add Value?", Sustainability Accounting, Management and Policy Journal, Vol. 6 No. 1, pp. 29-53.
- Sonnerfeldt, Amanda & Pontoppidan, Caroline (2020), "The Challenges of Assurance on Non-financial Reporting", Journal of Accounting, Economics, and Law, pp. 1-23.
- Soumillion, Vic (2018), "The Value Relevance of Integrated Reporting in South Africa", Master's Dissertation submitted to obtain the degree of: Master of Science in Business Economics, Faculteit Economie en Bedrfskunde, Universiteit Gent, pp. 1-40.

- Stubbs, Wendy & Higgins, Colin (2018), "Stakeholders' Perspectives on the Role of Regulatory Reform in Integrated Reporting", Journal of Business Ethics, pp. 1-51.
- Tilt, Carol A., Lobo, Maria X., Rodricks, Flavia & Reynolds, Giao (2018), "Integrated Reporting and Sustainability: A Note on Perceptions of the Accounting Profession", Management Accounting Frontiers, Vol. 1, pp. 45-64.
- Tweedie, Dale, Nielsen, Christian & Bennie, Nonna (2018), "The Business Model in Integrated Reporting: Evaluating Concept and Application", Australian Accounting Review, Vol. 28, No. 86, pp. 405-420.
- Usanova, Diana **S.** & KhakImzyanova, Lilia K. (2017), "Integrated Reporting as a Factor of Firm's Value Growth", International Journal of Economic Perspectives, Vol. 11, Issue. 3, pp. 1594-1599.
- Vitolla, Filippo, Raimo, Nicola & Rubino, Michele (2019), "Appreciations, Criticisms, Determinants, and Effects of Integrated Reporting: A systematic Literature Review", Corporate Social Responsibility and Environmental Management, Vol. 26, pp. 518-528.
- Vitolla, Filippo, Raimo, Nicola, Rubino, Michele & Garzoni, Antonello (2020), "The Determinants of Integrated Reporting Quality in Financial Institutions", Corporate Governance, The International Journal of Business in Society", Vol. 20 No. 3, pp. 429-444.
- Wen, Luk Pui & Heong, Angeline, Y., K. (2017), "Integrated Reporting and Financial Performance: Evidence from Malaysia", Management & Accounting Review, Vol. 16, No. 2, pp. 101-130.
- Zhou, Shan, Simnett, Roger & Hoang, Hien (2019), "Evaluating Combined Assurance as a New Credibility Enhancement Technique", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 38, No. 2, pp. 235–259.

ملاحق البحث

(1) قائمة استبيان

الأستاذ الفاضل/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان "**أثر توكيد مراقب الحسابات للتقارير المتكاملة على قراري الاستثمار ومنح الائتمان فى بيئة الأعمال المصرية**".

التقارير المتكاملة هى خطوة جديدة فى عالم الأعمال حيث تُعد أحدث شكل من أشكال التقارير التي تعدها الشركات والتي تهدف من ورائها إلى إعطاء صورة شاملة عن جميع الأنشطة التي تقوم بها الشركات، حيث يشتمل التقرير المتكامل على جزء مالي خاص بالمعلومات المالية والواردة بالتقارير المالية بالإضافة إلى جزء غير مالي خاص بالمعلومات غير المالية مثل المعلومات الخاصة بالاستدامة والحوكمة والأداء البيئي والأداء الاجتماعي واستراتيجية الشركة وخططها المستقبلية والفرص والمخاطر التي تواجهها. وللتحقق من مصداقية المعلومات الواردة بالتقرير المتكامل طالبت العديد من الأطراف المهتمة بالتقرير المتكامل بضرورة توكيد هذا التقرير بمعرفة مراقب الحسابات، حيث تعد خدمات التوكيد المهنى بمثابة خدمات مهنية مستقلة يعبر فيها الممارس عن استنتاجاته بشأن قياس وتقييم موضوع معين وفقاً لمعيار محدد، وذلك بهدف تحسين جودة المعلومات وإضفاء الثقة والمصداقية عليها لمساعدة مستخدمى المعلومات على اتخاذ قرارات رشيدة.

ولما كانت قيمة البحث العلمى لا تتحقق إلا من خلال ربط الجوانب العلمية بالجوانب العملية، لذلك يحاول الباحث من خلال قائمة الاستبيان المرفقة التعرف على آرائكم ووجهة نظركم حول موضوع البحث، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التى تحتويها تلك القائمة، حيث تمثل إجابتكم أحد الدعائم الأساسية للبحث وما يسفر عنه من نتائج. مع التأكيد على أن كل ما تقدمونه من آراء ووجهات نظر سوف يحظى بالسرية التامة، ولن يُستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى فقط.

وأخيراً أتقدم إلى سيادتكم بخالص الشكر والتقدير لتعاونكم الصادق فى خدمة البحث العلمى، كما أعتذر على ما قد أسببه لكم من مشقة وتضحية بجزء ثمين من وقتكم لاستيفاء هذا الاستبيان. راجياً الله عز وجل أن يجزيكم خير الجزاء، وأن تحقق نتائج هذه الدراسة إضافة تعود بالنفع العام لصالح البحث العلمى والمجتمع ككل.

أولاً: بيانات شخصية:

1- الاسم: ..... (إذا رغبت)

2- الوظيفة (العمل الحالى): برجاء وضع (√) أمام الفئة التى تنتمي إليها سيادتكم:

مراقب حسابات	مدير مالي	مستثمر

ثانياً: أسئلة خاصة بموضوع البحث لاختبار فرضي البحث:

1- فيما يلي مجموعة من العبارات التي توضح مبررات المطالبة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية. والمطلوب من سيادتكم إبداء رأيكم حول درجة موافقتكم عن كل عبارة، وذلك بوضع علامة (√) أمام الخيار المناسب.

مبررات المطالبة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية

مبررات المطالبة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
(أ) مبررات المطالبة بإعداد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية					
قصور نموذج التقرير المالي الحالي وعدم وجود ارتباط بين التقرير المالي وتقرير الاستدامة بما يؤدى إلى عدم قدرة أصحاب المصالح على تكوين صورة شاملة عن الأداء الكلى للشركة فى الماضي والحاضر والمستقبل وعلى مدى قدرتها على إضافة قيمة للشركة.					
زيادة مستويات الإفصاح والشفافية بما يحد من عدم تماثل المعلومات ويؤدى إلى تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة جودة المعلومات.					
دعم التفكير المتكامل من خلال جمع التقارير الفردية المالية وغير المالية فى تقرير واحد بما يؤدى إلى ربط أداء الشركة باستراتيجيتها وتحسين مستوى التواصل مع أصحاب المصالح.					
توفير مؤشرات عن مدى قدرة الشركة على استغلال الفرص وكيفية إدارة المخاطر بما يساعد الشركات على تخصيص أموالهم بشكل أكثر كفاءة وانتاجية.					
المساهمة فى تحسين تقارير الشركات بما يؤدى إلى تحسين سمعة الشركة وتعزيز قدرتها التنافسية أو ما يسمى بوضوح أكبر وقرارات أفضل ومشاركة أكثر ومخاطر سمعة أقل.					
توفير معلومات مالية ونوعية عن الأداء المالي والاستدامى والحوكمى والاستراتيجي للشركة بما يحسن من توقعات المحللين الماليين ويمكن المستثمرين من التنبؤ بأسعار الأسهم وتقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار وإضافة قيمة.					
تعزيز المساءلة عن أشكال رأس المال المختلفة (المالي، الطبيعي، الفكري، البشرى، الصناعى، الاجتماعي).					
تطوير رؤية الشركة نحو التركيز على العوامل المضيفة للقيمة، وإعادة صياغة استراتيجية الشركة بما يتواكب مع نموذج أعمالها وكيفية استجابتها للتغيرات فى البيئة الداخلية والخارجية بما يساهم فى تحقيق أهداف الشركة.					
مواكبة التطورات العالمية فى مجال إعداد التقارير.					
(ب) مبررات المطالبة بتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية					
زيادة الموضوعية وتعزيز الثقة والمصداقية وإمكانية اعتماد أصحاب المصالح على المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل.					
زيادة احتمالية اكتشاف الحذف الجوهرى للمعلومات ومنع نشر معلومات مضللة مما يؤدى إلى زيادة جودة المعلومات المفصح عنها وإضافة قيمة لأصحاب المصالح.					
تخفيض تكلفة البحث عن المعلومات من قبل أصحاب المصالح.					
تخفيض درجة عدم التأكد وعدم تماثل المعلومات ومستوى المخاطر التي يتعرض لها أصحاب المصالح.					
تحقيق منافع مادية لمراقبي الحسابات بمكاتب المراجعة.					
سد الفجوة بين معد التقرير ومستخدم التقرير.					
تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار فى المستقبل والتعرف على كيفية إدارتها للمخاطر وتعاملها مع القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية نحقيقاً للتنمية المستدامة.					
مواكبة التطورات العالمية فى مجال خدمات المراجعة الخارجية وزيادة الثقة فى مهنة المراجعة.					
يساهم التوكيد المهنى فى سرعة انتشار التقرير المتكامل على نطاق واسع.					

2- فيما يلي مجموعة من العبارات التي توضح التحديات المتعلقة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية. والمطلوب من سيادتكم إبداء رأيكم حول درجة موافقتكم عن كل عبارة، وذلك بوضع علامة (√) أمام الخيار المناسب.

التحديات المتعلقة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية

التحديات المتعلقة بإعداد وتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
(أ) التحديات المتعلقة بإعداد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية					
عدم وجود معايير محددة وإرشادات كافية لتنظيم الإفصاح عن المحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل وتحديد نوعية وكمية المعلومات التي يجب أن يتضمنه خاصة المعلومات غير المالية، مما يؤدى إلى صعوبة المقارنة بين التقارير المتكاملة على مستوى الشركات.					
الطبيعة غير المتجانسة للمحتوى المعلوماتي للتقرير المتكامل والذي يختلف من شركة لأخرى ومن صناعة لأخرى حيث تتسم التقارير المتكاملة بأنها تقارير غير نمطية ولا تتبع نموذجاً محدداً.					
ارتفاع درجة الحكم الشخصي عند تحديد الأهمية النسبية لبعض البنود غير المالية الواردة في التقرير المتكامل، مما يؤدى إلى احتمال قيام الإدارة بالتأثير على تلك الأحكام وعدم الإفصاح عن بعض البنود، اعتقاداً بأن الإفصاح عن تلك البنود قد يضر بسمعة الشركة نظراً لارتباطها باستراتيجية الشركة وخططها المستقبلية والتي يمكن اعتبارها من المعلومات السرية والتي لا يجوز الكشف عنها للمنافسين.					
صعوبة تصميم وتنفيذ نظام رقابة داخلية يحقق التكامل بين الأبعاد المختلفة للتقرير المتكامل.					
على المستوى الفني قد يصعب على بعض أصحاب المصالح قراءة وفهم المحتوى المعلوماتي للتقارير المتكاملة، فهى توفر معلومات حول الأداء البيئي والاجتماعي والاستدامى أكثر من التقارير المالية التقليدية.					
عدم وجود معلومات كافية أو معرفة مسبقة بالتقرير المتكامل بسبب عدم تطبيقه داخل بيئة الأعمال المصرية.					
عدم وجود إلزام من جانب الجهات المعنية فى مصر بضرورة قيام الشركات بالإفصاح عن معلوماتها فى شكل تقرير متكامل.					
احتمالية زيادة تكاليف إعداد التقرير المتكامل على الفوائد المتوقعة منه بالإضافة إلى زيادة المتطلبات التنظيمية وتزايد الأعباء على مديري الشركات.					
(ب) التحديات المتعلقة بتوكيد التقرير المتكامل فى بيئة الأعمال المصرية					
عدم وجود معايير مهنية محددة وملزمة مصحوبة بإرشادات كافية عن كيفية تنظيم أداء خدمة التوكيد المهنى على التقرير المتكامل فى مصر كما هو الحال فى مراجعة القوائم المالية مما يؤدى إلى تشتت وارتباك مقدمي خدمة التوكيد المهنى.					
عدم وجود ممارسات محاسبية مقبولة للقياس والإفصاح المحاسبى عن المعلومات غير المالية التي يحتويها التقرير المتكامل من جانب شركات المساهمة فى مصر.					
احتواء التقرير المتكامل على معلومات قد يصعب توكيدها فى الوقت الحالي مما يثير مخاوف أصحاب المصالح.					
عدم توافر مراقبى حسابات مؤهلين وذوي خبرة مناسبة للقيام بتوكيد التقرير المتكامل.					
عدم وجود ضوابط بشأن نطاق التقرير الذي سيتم توكيده، وما إذا كان سيتم توكيد التقرير المتكامل بأكمله أم بعض المعلومات الواردة به، مما قد يؤدى إلى تضليل أصحاب المصالح.					
احتمال تعمد إدارة الشركات تخفيض المعلومات المفصح عنها في التقرير المتكامل إذا علمت أن هذه المعلومات سوف تخضع للتوكيد المهنى.					
تخوف مراقبى الحسابات من المسئوليات التي قد يتحملونها نتيجة التوكيد المهنى للتقرير المتكامل.					
عدم وجود إلزام من جانب الجهات المعنية فى مصر بضرورة قيام الشركات بإعداد تقرير متكامل وتوكيد هذا التقرير.					

ارتفاع تكلفة توكيد التقرير المتكامل قد يدفع بعض الشركات لعدم توكيد التقرير المتكامل رفضاً لتحمل أتعاب التوكيد.					

ملحق رقم (2)

الدراسة التجريبية

الأستاذ الفاضل/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان "**أثر توكيد مراقب الحسابات للتقارير المتكاملة على قراري الاستثمار ومنح الائتمان فى بيئة الأعمال المصرية**".

يُعد التقرير المتكامل أحدث شكل من أشكال التقارير التي تعدها الشركات والتي تهدف من ورائها إلى إعطاء صورة شاملة عن جميع الأنشطة التي تقوم بها الشركات، حيث يشتمل التقرير المتكامل على جزء مالي خاص بالمعلومات المالية والواردة بالتقارير المالية بالإضافة إلى جزء غير مالي خاص بالمعلومات غير المالية مثل المعلومات الخاصة بالاستدامة والحوكمة والأداء البيئي والأداء الاجتماعي واستراتيجية الشركة وخططها المستقبلية والفرص والمخاطر التي تواجهها. وللتحقق من مصداقية المعلومات الواردة بالتقرير المتكامل طالبت العديد من الأطراف المهتمة بالتقرير المتكامل بضرورة توكيد هذا التقرير بمعرفة مراقب الحسابات.

أرجو قراءة الحالتين الآتيتين والإجابة على الأسئلة المرفقة معها.

وأخيراً أتقدم إلى سيادتكم بخالص الشكر والتقدير لتعاونكم الصادق فى خدمة البحث العلمى، كما أعتذر على ما قد أسببه لكم من مشقة وتضحية بجزء ثمين من وقتكم لاستيفاء هذا الاستبيان. راجياً الله عز وجل أن يجزيكم خير الجزاء، وأن تحقق نتائج هذه الدراسة إضافة تعود بالنفع العام لصالح البحث العلمي والمجتمع ككل.

أولاً: بيانات شخصية:

1- الاسم: ..... (إذا رغبت)

2- الوظيفة (العمل الحالى): برجاء وضع (√) أمام الفئة التى تنتمي إليها سيادتكم:

مستثمر	مسئول منح الائتمان

الحالة الأولى:

تقوم إحدى الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية بإعداد ونشر تقرير متكامل لا يقوم مراقب الحسابات بتوكيده، افترض أنك اطلعت على التقرير المتكامل وتقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية فقط دون وجود تقرير توكيد مهنى على التقرير المتكامل ككل. في ضوء قراءتك للتقرير المتكامل أرجو الإجابة على الأسئلة المرفقة التالية وذلك بوضع علامة (√) أمام الخيار المناسب.

العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
زيادة الموضوعية وإضفاء المصداقية وإمكانية الاعتماد على محتوى التقرير المتكامل عند اتخاذ قرار الاستثمار أو منح الائتمان.					
تخفيض درجة عدم التأكد وعدم تماثل المعلومات ومستويات المخاطر التي يمكن التعرض لها عند اتخاذ قرار الاستثمار أو منح الائتمان.					

توفير صورة شاملة أكثر مصداقية عن أداء الشركة ومدى قدرتها على الاستمرار فى المستقبل والتعرف على الفرص والمخاطر التي تتعرض لها ومدى اهتمامها والتزامها بالإفصاح عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحوكمة تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.					
أن هذه الشركة سيكون لها الأولوية للاستثمار فى أسهمها أو منحها ائتمان مقارنة بالشركات الأخرى التي لم تنشر تقرير متكامل.					
أن هذا التقرير سيكون محل ثقة من جانبكم.					

(2) الحالة الثانية:

بفرض أنه تقرر تكليف مراقب حسابات الشركة بتوكيد التقرير المتكامل ككل وأنك اطلعت على التقرير المتكامل مرفقاً به تقرير توكيد مهنى باستنتاج إيجابي عليه. في ضوء قراءتك للتقرير المتكامل والمرفق به تقرير توكيد مهنى باستنتاج إيجابي، أرجو الإجابة على الأسئلة المرفقة التالية، وذلك بوضع علامة (√) أمام الخيار المناسب.

العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
زيادة الموضوعية وإضفاء المصداقية وإمكانية الاعتماد على محتوى التقرير المتكامل عند اتخاذ قرار الاستثمار أو منح الائتمان.					
تخفيض درجة عدم التأكد وعدم تماثل المعلومات ومستويات المخاطر التي يمكن التعرض لها عند اتخاذ قرار الاستثمار أو منح الائتمان.					
توفير صورة شاملة أكثر مصداقية عن أداء الشركة ومدى قدرتها على الاستمرار فى المستقبل والتعرف على الفرص والمخاطر التي تتعرض لها ومدى اهتمامها والتزامها بالإفصاح عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحوكمة تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.					
أن هذه الشركة سيكون لها الأولوية للاستثمار فى أسهمها أو منحها ائتمان مقارنة بالشركات الأخرى التي لم تقم بنشر تقرير متكامل مصحوباً بتقرير توكيد مهنى عليه.					
أن هذا التقرير سيكون محل ثقة أكبر عما لو لم يتم إرفاق تقرير توكيد مهنى عليه.					